

# أحكام وشروط خدمات إدارة الثروات

تشتمل هذه الأحكام والشروط على الأجزاء التالية:

**الجزء الأول:** أحكام عامة

**الجزء الثاني:** أحكام وشروط خدمات التنفيذ والتداول

**الجزء الثالث:** أحكام وشروط خدمات الحفظ الأمين

**الجزء الرابع:** أحكام وشروط خدمات التكافل

**الملحق رقم (1):** تحذيرات المخاطر العامة

**الملحق رقم (2):** قاموس المصطلحات

سارية اعتبارًا من تاريخ: 31 مارس 2023

## المحتويات

5	<b>الجزء الأول: أحكام عامة</b>
5	1. هذه الأحكام والشروط
6	2. اتفاقية المصرف المحررة معك
10	3. كيفية التواصل مع المصرف
14	4. كيفية تواصل المصرف معك
15	5. المعلومات الواجب عليك تقديمها
18	6. حساب الاستثمار الخاص بك
20	7. محفظتك الاستثمارية
21	8. الأشخاص المُفوضون من قبيلك
22	9. الرسوم والتكاليف والمصروفات
24	10. الإقرارات والكفالات والتعهدات الخاصة بك
31	11. حقوق المصرف
35	12. تغيير هذه الأحكام والشروط
36	13. إنهاء هذه الاتفاقية
40	14. إغلاق حساباتك أو إيقافها أو تجميدها أو حجبها أو تعليقها
40	15. التحويل إلى بنك آخر أو أمين حفظ آخر
41	16. الامتثال القانوني
43	17. حدود التزامات المصرف
47	18. التوقيعات
47	19. تضارب المصالح
49	20. السرية
53	21. الضرائب
57	22. العقوبات والامتثال للوائح التنظيمية
61	23. أمور عامة
64	24. القانون المعمول به ونطاق الاختصاص

## 67 الجزء الثاني: أحكام وشروط خدمات التنفيذ والتداول

- 67 1. التطبيق
- 67 2. التعيين
- 68 3. المباشرة
- 68 4. الاستثمارات
- 71 5. بيع الاستثمارات
- 71 6. الرسوم
- 71 7. التوقيعات

## 73 الجزء الثالث: أحكام وشروط خدمات الحفظ الأمين

- 73 1. التطبيق
- 73 2. التعيين
- 74 3. المباشرة
- 74 4. خدمات الحفظ الأمين المقدمة من المصرف
- 75 5. مسؤوليات المصرف
- 77 6. الرسوم
- 77 7. إجراءات الشركات
- 79 8. الكشوفات
- 79 9. أمور عامة

## 81 الجزء الرابع: أحكام وشروط خدمات التأمين التكافلي

- 81 1. التطبيق
- 81 2. التعيين
- 82 3. المباشرة

- 82 4. الاشتراك في مُنتجات التأمين التكافلي
- 84 5. التنازل عن بوليصة التكافل الخاصة بك

## 85 الملحق رقم (1): تحذيرات المخاطر العامة

- 85 1. مخاطر الاستثمار العامة
- 86 2. مخاطر صرف العملات الأجنبية
- 87 3. مخاطر السيولة
- 87 4. مخاطر نطاق الاختصاص
- 88 5. مخاطر القابلية للتحويل والنقل
- 89 6. المخاطر الائتمانية
- 89 7. مخاطر المعدلات المرجعية
- 90 8. مخاطر الاسترداد المبكر
- 90 9. المخاطر الضريبية

## 90 الملحق رقم (2): قاموس المصطلحات

- 90 1. التفسيرات
- 93 2. التعريفات

## الجزء الأول: أحكام عامة

### 1. هذه الأحكام والشروط

1.1 تشكّل هذه الأحكام والشروط (جنبًا إلى جنب مع المستندات الأخرى الموضحة أدناه في المادة رقم (1.2)) اتفاقية خدمات إدارة الثروات المحررة بينك وبين المصرف وستقوم بتعبئة والموافقة على نموذج يحيل على هذه الأحكام والشروط على أنها جزء من الاتفاقية المحررة بينك وبين المصرف، كما توافق على أن قبول هذه الأحكام والشروط والمبينة والواردة من قِبَل المصرف من حين لآخر إلكترونياً أو بأي طريقة أخرى من طرق القبول والموافقة يعدّ قبولاً لاتفاقية ملزمة بأحكامها وشروطها تماماً كما هي الحال في حال قبولك لها وموافقتك على الالتزام بها كتابياً.

2.1 يشتمل هذا الجزء الأول (1) على الأحكام العامة التي تسري على جميع الخدمات المتعلقة بخدمات ومنتجات إدارة الثروات المُقدّمة بموجب اتفاقية المصرف المحررة معك.

3.1 كما يشتمل الجزء الثاني (2) وصولاً إلى الجزء الرابع (4) من هذه الأحكام والشروط على الأحكام التي تسري أيضاً بالتبعية في حال وافق المصرف على أن يقدم لك خدمات محددة وفقاً لطلباتك المُقدّمة من حين لآخر.

4.1 في حال كانت لديك أي أسئلة من أي نوع وفي أي وقت حول هذه الأحكام والشروط أو خدمات المصرف، فبإمكانك الاتصال بالمصرف من خلال اتباع التعليمات ذات الصلة والموضحة على موقع المصرف الإلكتروني.

5.1 يتوجب عليك الانتباه ومراعاة تحذيرات المخاطر الواردة في الملحق رقم (1) إضافة إلى أي تحذيرات مخاطر أخرى قد يزودك بها المصرف لتكون على دراية بها من حين لآخر فيما يتعلق بأنواع معينة من الاستثمارات أو المعاملات أو المنتجات أو الخدمات.

6.1 لمعرفة المعاني والمقاصد من الكلمات والعبارات الواردة في هذه الأحكام والشروط، يرجى الاطلاع على الملحق رقم (2).

## 2. اتفاقية المصرف المحررة معك

1.2 تتكون اتفاقية المصرف المحررة معك مما يأتي:

1.1.2 هذه الأحكام والشروط.

2.1.2 أي نموذج أو استثمار بما في ذلك أي نموذج فتح حساب أو أي مستند آخر شبيه بذلك مما يقدمه المصرف أو يوفره لك وما تقوم بتعبئته وملئه وتقديمه للمصرف طالباً فيه استخدام أي خدمة من خدمات الاستثمار.

3.1.2 جدول الرسوم (الذي سيتم توفيره وإتاحته لك عن طريق الموقع الإلكتروني والتطبيق الرقمي أو في أحد فروع المصرف بناءً على طلبك أو بخلاف ذلك على أن يُعمل به ويسري بتعدلاته التي تطرأ عليه من حين لآخر).

4.1.2 أي مستندات أخرى يقوم المصرف بإعدادها مما يشتمل على أحكام محددة تسري على أي استثمار أو على الخدمات الاستثمارية التي يعرضها المصرف لك بموجب هذه الأحكام والشروط.

2.2 في حال وجود أي تعارض أو تناقض بين أحكام المستندات الواردة في المادة رقم (1.2) فسوف تسود الأحكام حسب ترتيبها التالي:

1.2.2 أي مستند من النوع المُبين في المادة رقم (4.1.2)، إن وُجد.

2.2.2 أي استثمار من النوع المُبين في المادة رقم (2.1.2).

3.2.2 جدول الرسوم.

4.2.2 هذه الأحكام والشروط.

3.2 يشار إلى المستندات الواردة في المادة رقم (1.2) في هذه الأحكام والشروط بصورة مجمعة على أنها الاتفاقية المحررة بينك وبين المصرف.

4.2 تشكّل المستندات الواردة في المادة رقم (1.2) مع بعضها البعض اتفاقية واحدة مُلزمة لك وللمصرف ورغم ذلك تجدر الإشارة إلى أن هذه الأحكام والشروط لا تلغي أو تبطل أو تحلّ محلّ أي أحكام وشروط أخرى قد قمت بالاتفاق عليها مع المصرف بشكل منفصل فيما يتعلق بأي حسابات أو منتجات أو خدمات غير تلك الحسابات أو الخدمات أو المنتجات المُقدّمة بموجب هذه الأحكام والشروط لاسمياً الآتي ذكره:

1.4.2 قد تكون لديك أحكام وشروط منفصلة تسري على الخدمات الأخرى التي يوفّرها المصرف لك.  
2.4.2 وقد تكون فوضت المصرف ومنحته سلطة السماح له بفتح حساب و/أو تداول الأسهم باسمك وبالنيابة عنك.

5.2 توافق على تفعيل هذه الأحكام والشروط وجعلها اتفاقاً ملزماً لك وللمصرف في حال وقوع واحدة أو أكثر من الأمور التالية:

1.5.2 قبول المصرف النموذج المقدم من قبلك الذي تطلب فيه تزويدك بأي خدمة من الخدمات الاستثمارية واستخدامك لها.

2.5.2 استخدام أو الموافقة على استخدام أي خدمة من الخدمات الاستثمارية.

3.5.2 إضافة إلى طلبك (أيّاً كانت الطريقة التي تم إجراؤه بها)، يوافق المصرف أن يعرض عليك الخدمات الاستثمارية المُقدّمة بموجب هذه الأحكام والشروط.

6.2 توافق على أن تكون هذه الأحكام والشروط المحرّرة بينك وبين المصرف نافذة وسارية بأي وسيلة يجيزها القانون المعمول به، بما في ذلك أي موافقة ضمنية قد تكون منحتها للمصرف بالتصرّف بطريقة متوافقة ومتسقة مع إشارتك لقبول هذه الأحكام والشروط بما في ذلك ما هو متوافق مع المادة رقم (5.2)، ولتفادي الريبة والشك، وإلى المدى الذي يجيزه القانون الساري العمل به لن تكون مطالباً بالتوقيع على هذه الأحكام والشروط لتكون هذه الأحكام والشروط اتفاقاً ملزماً بينك وبين المصرف، ورغم ذلك فأنت توافق على احتفاظ المصرف بحقه في أن يطلب منك القيام بهذا الأمر.

7.2 يشكّل هذا الجزء الأول (1) الأحكام والشروط المعمول بها بشكل عام وأنه سيسري على جميع خدمات إدارة الثروات التي سيتم تقديمها بموجب هذه الأحكام والشروط كما أنك ستقوم بتعبئة نموذج أو أكثر توضّح فيه ما هي خدمات إدارة الثروات تحديداً التي ترغب بالحصول عليها من المصرف من حين لآخر وإذا وافق المصرف على أن يقدّم لك خدمات إدارة الثروات تلك، فإن الجزء المقابل سيسري عليك بعدها تبعاً لذلك وسيصير جزءاً من اتفاقيتك المُحرّرة مع المصرف.

8.2 قد ترغب في الاستفادة والانتفاع بخدمات إضافية من خدمات إدارة الثروات التي يعرضها المصرف بعد تفعيل هذه الأحكام والشروط بينك وبين المصرف، إلا أنه يتوجّب عليك تعبئة واستكمال وتقديم النموذج المعني المنصوص عليه والمُحدّد من قِبَل المصرف من حين لآخر لأغراض طلب تقديم الخدمات الاستثمارية المعنية وإذا وافق المصرف على أن يقدم لك الخدمات الاستثمارية الإضافية تلك، فإن الجزء الخاص بهذه الأحكام والشروط الذي يناظر الخدمات الاستثمارية تلك سيسري عليك وعلى علاقتك مع المصرف وسيصبح جزءاً لا يتجزأ من اتفاقيتك المُحرّرة مع المصرف.

9.2 يجب أن تكون متعاملاً حالياً لدى المصرف بموجب الشروط والأحكام العامة للحسابات والخدمات المصرفية لدى المصرف كشرط مُسبق لتأسيسك وإنشائك لأي حساب بموجب هذه الأحكام والشروط وإضافة إلى أي حساب استثمار خاص بك لدى المصرف كما هو منصوص عليه في هذه الأحكام والشروط، فإنك توافق على أن يقوم المصرف بفتح والاحتفاظ بأي حسابات استثمار أخرى أو حسابات جارية أخرى أو أي حسابات أخرى لك، وفق ما يلزم لأغراض تزويدك بأي خدمات استثمارية ذات صلة و/أو إدارة وتسجيل المدفوعات التي تقوم بسدادها (و/أو تجميع أي أرصدة مترصدة في ذمتك أو دمجها وتوحيدها أو مقاصتها).

10.2 قد تسري الشروط والأحكام العامة للحسابات والخدمات المصرفية على أي حسابات مفتوحة ومُحتَقَظ بها لدى المصرف بما يتوافق مع المادة رقم (9.2)، كما أنه وإلى المدى الذي تتضارب فيه الشروط والأحكام العامة للحسابات والخدمات المصرفية مع هذه الأحكام والشروط، فستكون السيادة لهذه الأحكام والشروط وهي المطبقة، كما توافق أيضاً على أنه يحق للمصرف أن يقيّد مبالغ مدينة على حساباتك أو دائنة لحساباتك أو



يحوّل مبالغ من تلك الحسابات دون الحصول على إذن مُسبق منك أو إرسال إخطار مُسبق إليك لمعالجة أي تعليمات تردّ منك إلى المصرف أو فيما يتعلق بأي مبالغ تدين بها إلى المصرف أو إلى أي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث بموجب هذه الأحكام والشروط.

## مزودو الخدمة من الطرف الثالث

11.2 يحق للمصرف تفويض أو الاستعانة بمصادر خارجية لأداء أي خدمة من الخدمات بموجب هذه الأحكام والشروط أو الاستعانة بمصادر خارجية في هذا الصدد من أي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث ممن يتمتعون بمؤهلات وخبرات مناسبة بما في ذلك أي شركة أو مؤسسة منتسبة أو تابعة للمصرف.

12.2 يتصرّف المصرف بشكل معقول وعادل ومهني ويمارس المهارات المعقولة ويتحلّى بالعناية والحرص والاجتهاد والتقدير في جميع الأوقات عند الاستعانة بمزودي الخدمة من الطرف الثالث.

13.2 يجوز للمصرف تقديمك لمزودي الخدمة من الطرف الثالث (الذي قد يكون إحدى الشركات المنتسبة والتابعة للمصرف) وترتيب عملية تقديم الخدمات المتعلقة باستثماراتك من قبل ذلك المزود للخدمة من الطرف الثالث لك بشكل مباشر.

14.2 لن يتحمّل المصرف أي مسؤولية عن أي التزام أو خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح أو ضياع الفرص) مما ينجم عن أو يكون متعلقاً بأي خدمات يتم ترتيبها لك من قبل المصرف (بما في ذلك اعتمادك على أي مشورة أو خدمات مقدّمة لك من قبل مزود الخدمة من الطرف الثالث) ما لم تكن أي خسارة فعلية أو التزام فعلي ناجماً عن إهمال أو سوء تصرف من طرف المصرف.

### 3. كيفية التواصل مع المصرف

1.3 يجوز للمصرف من حين لآخر وحسب سلطته التقديرية أن يطلب منك إرسال المراسلات بشكل معين أو عن طريق وسيلة محدّدة اعتماداً على الملف الخاص بالمتعامل أو الخدمة الاستثمارية التي تدور حولها المراسلة أو لأي سبب آخر يعتبره المصرف ملائماً ومناسباً.

2.3 ما لم يحدد المصرف خلاف ذلك من حين لآخر واعتماداً على طبيعة ومحتوى كل رسالة، فإنه يجوز إرسال تلك الخطابات والمراسلات إلى المصرف على النحو التالي:

1.2.3 كتابياً عن طريق البريد الإلكتروني أو عن طريق وسائل المراسلة المؤمنة إلى جهات الاتصال المذكورة على الموقع الإلكتروني.

2.2.3 عن طريق قنوات الاتصال الإلكترونية المعتمّدة للاستخدام من قِبَل المصرف لأغراض هذه الأحكام والشروط من حين لآخر.

3.3 في حال كان التواصل عبارة عن مراسلات رسمية (مثل الطلب أو الإخطار المطلوب تقديمه بموجب هذه الأحكام والشروط) فإنه يتوجب تسليمها باليد أو إرسالها بالبريد المسجل بعلم الوصول أو أي وسيلة من وسائل التواصل التي قد يحددها المصرف مستقبلاً.

4.3 سيتم اعتبار جميع المراسلات المُرسَلة من قِبَلِك بأنه قد تم إرسالها بالشكل الصحيح من طرفك، فقط عندما يتسلمها المصرف.

5.3 فيما يتعلق بأي مُراسلات أو خطابات مطلوبة من طرفك كتابياً، فإن المصرف لن يتخذ إجراءً بشأنها إلا إذا كانت موقّعة حسب الأصول من قِبَلِك (بشكل ورقي أو إلكتروني) أو من قِبَل الممثلين المُفوّضين بالتوقيع منك وفق نموذج التوقيع الموجود في سجلات المصرف.

6.3 سيقوم المصرف بالتعامل مع أي مراسلات يعتقد المصرف بحسن نية أنها صادرة عنك (أو عن الممثلين المُفوّضين بالتوقيع من قِبَلِك) على أنها أصلية وسيقوم بمعالجتها ولن يكون المصرف ملزماً بالتأكد أو التحقق من صحة الخطاب أو المراسلة.

7.3 إذا تسلّم المصرف أي تعليمات أو تعليمات مزعومة عن طريق خطاب أو اتصال إلكتروني أو بأي وسيلة أخرى مقبولة لدى المصرف، حينها يجوز للمصرف التصرف (أو الإيعاز لأحد مزودي الخدمة من الطرف الثالث أو وكيل المصرف بالتصرف) دون مزيد من الاستفسارات حول هوية أو سلطة الشخص الذي أعطى أيّاً من تلك التعليمات أو التحقّق من صحة المراسلة أو المراسلات ويجوز له التعامل معها على أنها تفويض تام وإلزام كامل منك وسيكون هذا هو الحال بغض النظر عن مبلغ المعاملة أو أي خطأ أو سوء تفاهم أو قلة وضوح أو قلة شفافية أو احتيال أو تزوير أو نقص في السلطة فيما يتعلق بالخطاب أو المراسلة ولن يتوجّب على المصرف الحصول على تأكيدات إضافية منك بأي صورة كانت وقد يختار ممثل المصرف المعني إجراء تحقق من خلال التوقيع بما يتماشى مع الممارسات الاعتيادية للمصرف وبالرجوع إلى أي توقيعات تم تزويد المصرف بها بما يتوافق مع المادة رقم (5) والمادة رقم (1.8).

8.3 يجوز للمصرف أن يطلب أن تكون أي تعليمات مقدّمة بالهاتف مشتملة على رقم التعريف الهاتفي أو أي رمز تعريفي آخر وفق ما قد يحدده المصرف من حين لآخر وسوف تتحمل مسؤولية الاستخدام غير السليم أو إساءة استخدام أي من الرموز أو أرقام التعريف تلك ويجوز للمصرف تسجيل التعليمات الهاتفية باستخدام أي طريقة ملائمة تناسب المصرف وفي حال عدم وجود أخطاء جسيمة سيكون سجل المصرف الخاص بأي تعليمات نهائياً وملزماً.

9.3 لن يتحمل المصرف أي مسؤولية ناجمة عن أي أضرار يتم تكبدها فيما يتعلق بخسارة أو سرقة أو تلف أو عطب أو تحريف أو الإفصاح عن أي رسائل بريد إلكتروني أو أي رسائل إلكترونية أو مراسلات أو اتصالات أخرى (بما في ذلك ما يتم عن طريق تقديم نماذج متوفرة إلكترونياً) مما يكون بينك وبين المصرف ما لم يكن التلف أو الخسارة ناجمين عن إهمال أو سوء تصرف من طرف المصرف.

10.3 يحق للمصرف رفض الامتثال لأي تعليمات تصل إليه منك بما يتوافق مع هذه الأحكام والشروط وفي تلك الحالات يتخذ المصرف الخطوات المعقولة اللازمة لإخطارك بما يتوافق مع المادة رقم (4).

11.3 إذا أُعطيت تعليمات أو قُدّمت نماذج أو تم التوقيع على صفحات التوقيع في المستندات وتم تقديمها إلى المصرف عن طريق صور ممسوحة ضوئياً أو عن طريق البريد الإلكتروني أو بأي شكل أو

صورة أخرى (بخلاف تقديم الأصل)، حينها يجوز للمصرف رفض إجراء أي تصرف عليها إلى حين تسلّمه للنسخة الأصلية، وإذا وافق المصرف على التصرف اعتماداً على النسخة المذكورة، فعليك تقديم الأصل إلى المصرف خلال المدة الزمنية التي يحددها المصرف لك للقيام بذلك، وإذا لم تقم بذلك يحق للمصرف حينها التراجع عن أي إجراء اعتمد فيه على النسخة المذكورة على نفقتك الشخصية.

12.3 ستقوم بتعويض المصرف وأي من مزودي الخدمة من الطرف الثالث (إضافة إلى مدرائهم المعنيين والموظفين والوكلاء وجهات التراسل التابعة لهم) عن أي تكاليف وخسائر فعلية قد يتكبدها وتكون ناجمة عن أو لها صلة بأي شيء يتم فعله أو إغفاله وفقاً لأي تعليمات تقوم بإعطائها (سواء عن طريق البريد الإلكتروني أو الفاكس أو الخطابات أو المراسلات أو الهاتف أو غير ذلك).

13.3 تُعتبر التعليمات قد تُسلمت، عند تسلمها فعلياً، وذلك عندما يتم تسلمها خلال ساعات العمل من قِبَل الوحدة المختصة التابعة للمصرف أو عند بداية يوم العمل التالي عندما يتم تسلمها خارج ساعات العمل.

## تحديد المسؤولية

14.3 بينما يقوم المصرف باتخاذ كافة الخطوات العملية المعقولة لضمان أمان المعاملات التي تقوم بها وضمان خصوصية وسرية جميع المراسلات التي تتم بينك وبين المصرف، فأنت موافق وعلى دراية بأن المراسلات والاتصالات الإلكترونية التي تتم بينك وبين المصرف هي وسائل اتصال غير موثوقة وغير آمنة وغير سرية بشكل تام.

15.3 إذا اخترت التواصل و/أو استلام مُراسلات من خلال قنوات الاتصال الإلكترونية، فيما عدا الظروف التي لا يمكن تحديد أو استبعاد مسؤولية المصرف فيها بموجب القوانين السارية، فإن الأمر برمتيه يقع على عاتقك وعليه وباستثناء المدى الذي لا يمكن فيه تحديد أو استبعاد مسؤولية المصرف فيه بموجب القوانين السارية العمل بها، لن يتحمّل المصرف أو أي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له مسؤولية أي التزام أو خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح أو ضياع الفرص) مما ينجم عن أو يكون ذا صلة بما يأتي:

- 1.15.3 إنشاء أي مراسلات أو اتصالات من خلال قنوات الاتصال الإلكترونية و/أو تسليمها و/أو إدارتها و/أو استلامها.
- 2.15.3 الأخطاء أو التأخيرات التي تحدث عند إرسال أي مراسلات أو اتصالات أو التعديلات أو الاستخدام غير المصرّح لهما أو التلاعب بالمعلومات الواردة فيها ومعالجتها أو بغير ذلك مما يكون ناجماً عن تسليمها.
- 3.15.3 الفيروسات الناجمة عن أي مراسلات أو اتصال إلكتروني.
- 4.15.3 أي عملية ولوج أو دخول غير مصرح بها تتم عن طريق الغير أو ما يقوم الغير بإفشائه من معلومات سرية نتيجة لاستلام أو تسليم بيانات عن طريق الوسائل الواردة في هذه المادة رقم (15.3).
- 16.3 إضافة إلى أي قيود أو استثناءات أخرى لمسؤولية المصرف بما يتوافق مع هذه الأحكام والشروط، لن يتحمّل المصرف أو أي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث مسؤولية أي التزام أو خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح أو ضياع الفرص) مما ينجم عن أو يكون ذا صلة بما يأتي:
- 1.16.3 أي معاملة غير مصرح بها يتم إجراؤها من خلال أي وسيلة اتصال إلكترونية قبل قيامك بإخطار المصرف بالمعاملة غير المصرح بها أو أي سوء استخدام أو خسارة أو سرقة لمعلوماتك.
- 2.16.3 أي نشاط احتيالي يتم تنفيذه من خلال وسيلة اتصال إلكترونية (ما لم يتم تنفيذ هذا التصرف أو الفعل الاحتيالي عن طريق المصرف).
- 3.16.3 فشلك وعدم قيامك بمراعاة أي من التزامات الأمان الخاصة بك بموجب هذه الأحكام والشروط.
- 4.16.3 قيامك بالولوج أو الدخول أو استخدام قنوات الاتصال الإلكترونية التي يوفرها المصرف لك بطريقة أو لغرض غير مصرّح به من قِبَل المصرف.
- 5.16.3 أي فقدان أو ضياع لأي معلومات أو تعليمات عند الإرسال نتيجة لظروف غير متوقعة.
- 6.16.3 أي ولوج أو دخول غير مصرّح به من قِبَل أي طرف ثالث إلى أي قناة من قنوات الاتصال الإلكترونية التي يوفرها المصرف إضافة إلى أي معلومة من معلومات حساب الاستثمار الخاص بك.
- 7.16.3 التسلّم أو التسلّم الخاطئ أو الحذف أو عدم تخزين أي تعليمات يتم إرسالها عن طريق قنوات الاتصال الإلكترونية.

8.16.3 المعاملات التي تحدث وفقاً للتعليمات التي تُقدّم عن طريق الاتصالات الإلكترونية قبل إنهاء ولوجك أو دخولك إلى قنوات الاتصال الإلكترونية التي يوفرها المصرف لك.

9.16.3 استخدامك لقنوات الاتصال الإلكترونية التي تشتمل على - على سبيل المثال حيثما ينطبق - أي مواد و/أو بيانات و/أو برمجيات يتم تحميلها أو بخلاف ذلك يتم الحصول عليها من خلال استخدام قنوات الاتصال الإلكترونية.

10.16.3 أي تلف يلحق بالأجهزة أو البرمجيات مما ينجم عن استخدامك لقنوات الاتصال الإلكترونية ما لم يكن ذلك الفقدان أو الخسارة أو المسؤولية الفعلية ناجمة عن إهمال وسوء تصرف من جانب المصرف.

#### 4. كيفية تواصل المصرف معك

1.4 يجوز تسليم أي اتصالات أو مراسلات أو إخطارات أو إشعارات مما يلزم تقديمه من المصرف (أو من مزود الخدمة من الطرف الثالث لصالح المصرف) لك باليد بصفة شخصية لك عن طريق ممثل المصرف المعني أو تكون في صورة كتابية ويتم إرسالها بالبريد (البريد المدفوع مقدماً) على عنوانك المسجّل لدى المصرف أو من خلال أي طريقة من طرق الاتصال الإلكترونية بما في ذلك الفاكس أو البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية القصيرة (SMS) أو الهاتف أو وسائل المراسلة المؤمّنة أو تطبيق الهاتف المتحرك أو من خلال أي وسيلة أخرى من الوسائل التي تُجزئها القوانين الساري العمل بها، وسوف يُعتبر أنه قد تم استلام مثل هذه المراسلات والاتصالات من قبلك في الحالات التالية:

1.1.4 في حال تسليمها لك بصفة شخصية في تاريخ التسليم.

2.1.4 في حال إرسالها بالبريد على عنوانك المسجّل لدى المصرف، في يوم العمل الثاني الذي يلي يوم الإرسال بالبريد.

3.1.4 في حال إرسالها بالبريد السريع على عنوانك المسجّل لدى المصرف، في اليوم الذي تؤكد فيه شركة البريد السريع عملية الاستلام.

4.1.4 في حال نشرها على الموقع الإلكتروني الخاص بالمصرف، في اليوم الذي يظهر فيه ذلك المنشور في الموقع الإلكتروني.

5.1.4 إن تم إرسالها عن طريق وسيط إلكتروني، في يوم إرسالها.

2.4 في حال استلام المصرف أي مراسلات أو اتصالات موجّهة إليك من الغير، حينها يقوم المصرف، في أقرب وقت ممكن عملياً، بتوجيه وإرسال أي من تلك المراسلات أو الاتصالات إلى عنوانك المُسجّل لدى المصرف أو بصورة أخرى عن طريق أي وسيلة من وسائل الاتصال والمراسلة الإلكترونية ومنها على سبيل المثال البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية القصيرة (SMS) أو الهاتف أو وسائل المراسلة المؤمّنة أو غيرها ولن يكون المصرف مُلزمًا بالقيام بأي شيء إضافي فيما يتعلق بتوجيه أي رسائل بريد إلكتروني أو أي مُراسلات أو اتصالات أخرى إليك، كما تفوض المصرف في خصم أي رسوم ضرورية لإرسال تلك المراسلات أو الاتصالات بالطريقة التي يراها ملائمة، وتبرأ ذمة المصرف من تحمّل أي مسؤولية عن أي التزام أو خسارة أو فقدان (بما في ذلك خسارة الأرباح وضياع الفرص) مما ينجم عن أو يكون ذا صلة بعدم استلامك لأي من تلك الرسائل الإلكترونية أو المُراسلات أو الاتصالات مهما كان سببها.

## 5. المعلومات الواجب عليك تقديمها

1.5 يتوجب عليك، متى ما طُلب منك ذلك، بأثر فوري تزويد المصرف بجميع المعلومات والمستندات والتوقيعات والمعلومات الضريبية أو الشهادات الذاتية التي قد يطلبها المصرف كما يرجى الرجوع إلى سياسة الخصوصية الخاصة بمصرف الهلال والمتوفرة على الموقع الإلكتروني للمصرف للحصول على مزيد من التفاصيل بشأن البيانات الشخصية التي قد نستفسر عنها لأي غرض من الأغراض، ويشمل هذا الأمر على سبيل المثال لا الحصر تمكين المصرف من الامتثال لأي قانون من القوانين السارية بما في ذلك استيفاء اشتراطات مكافحة غسل الأموال الخاصة بالمصرف واشتراطات اعرف متعاملك فيما يتصل بالعلاقة بينك وبين المصرف أو ما يتصل بأي التزامات ضريبية، كما يجوز أن تشتمل تلك المعلومات على سبيل المثال لا الحصر على معلومات حسابك إضافة إلى أي معلومات أو مستندات أو شهادات إضافية حول هويتك أو العنوان الضريبي الخاص بك أو جنسيتك أو مصدر أي موارد مالية تقوم بإيداعها في المصرف أو تستخدمها في شراء أي استثمارات أو خدمات من خلال المصرف مما يجوز للمصرف طلبه من حين لآخر ويشتمل هذا الأمر أيضاً على أي معلومات أو مستندات مما يجوز للمصرف طلبه حسب سياساته وإجراءاته الداخلية الخاصة به، وعلوّة على ذلك، قد يستلزم الأمر أيضاً طلب مستندات إضافية لإجراء عمليات التحقق

قبل إمكانية تقديم المصرف أي خدمات ذات صلة، ولن يتحمل المصرف أي مسؤولية ناجمة عن أي تأخير أو خسائر أو فقدان (بما في ذلك خسارة الأرباح أو ضياع الفرص) مما قد يحدث جراء هذه الاشتراطات.

- 2.5 توافق (دون المساس بأي بند آخر من بنود هذه الأحكام والشروط) على أنه في حال عدم تقديمك للمصرف المعلومات والمستندات اللازمة التي يطلبها أو في حال قيامك بتقديم معلومات ومستندات غير دقيقة أو غير مكتملة أو مضللة، فإنه يجوز للمصرف حينها القيام بما يأتي:
- 1.2.5 إغلاق حسابك و/أو إنهاء علاقته معك.
- 2.2.5 رفض معالجة أو إجراء أي طلب معاملة أو تزويدك بأي خدمات استثمارية إضافية.
- 3.2.5 نقل ملكية أي أصول موجودة في حسابك إلى أي طرف آخر حسب اختيارك.

3.5 يحتاج المصرف لاستخدام معلومات تخصك لأسباب مختلفة، وباستخدامك لأي من الخدمات الاستثمارية التي يقدمها المصرف، فأنت توافق على إدارة المصرف لحسابك وتقديمه لخدماته الاستثمارية لك وللغير كما توافق على وفائه بالتزاماته التنظيمية كما توافق أيضاً على قيام المصرف بمشاركة معلوماتك مع أي من الجهات الخارجية (الغير) الموثوقة التابعة له، لهذه الأغراض وبإمكانك الاطلاع على كل ما يدور حول المعلومات التي يحتفظ بها المصرف وكيفية استخدامها في سياسة الخصوصية الخاصة بالمصرف.

## المعلومات والالتزامات المستندية

4.5 تتكفل وتقرّ وتتعهد بأن تكون جميع المعلومات والمستندات التي تقدمها للمصرف مكتملة وصحيحة ودقيقة وغير مضلّلة كما تفوض المصرف وتوافق على قيام المصرف بالتحقق من أي من تلك المعلومات والمستندات من أي مصدر يعتبره المصرف ملائماً ومناسباً له.

5.5 يتوجّب عليك، القيام بأثر فوري (وفي جميع الأحوال في غضون ثلاثين يوماً من حدوث التغيير أو من علمك باحتمالية حدوث ذلك التغيير) بإخطار المصرف كتابياً والحفاظ على استمرارية هذا التحديث لأي تغييرات تطرأ على وظيفتك أو أعمالك أو عنوانك أو جنسيتك أو وضعية محل إقامتك



(بما في ذلك العنوان الضريبي) أو أي معلومات ومستندات أخرى تقوم بتقديمها للمصرف من حين لآخر وفي حال كنت أو أصبحت أو قمت باتخاذ أي خطوات من شأنها أن تؤهلك لتصبح من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية أو غير ذلك إن أصبحت خاضعاً لالتزامات ضريبية خاصة بالولايات المتحدة، حينها يتوجب عليك إخطار المصرف كتابياً بأثر فوري.

## تسجيل المكالمات الصوتية والاتصالات والمراسلات الأخرى

6.5 توافق بموجبه على تسجيل المحادثات الصوتية التي تجري بينك أو بين أي من الأشخاص المُفوضين من قبلك أو المدراء أو الموظفين أو المسؤولين التابعين لك وبين موظفي المصرف وممثليه وللمصرف الاحتفاظ بجميع المراسلات والاتصالات المُرسلة إلى المصرف منك أو لصالحك على أي وسائط، وفي حال كان ذلك ذا صلة توافق على الحصول على أي موافقات ضرورية (وإرسال أي إخطارات أو إشعارات ضرورية فيما يخص هذه التسجيلات أو الاحتفاظ بها) من الأشخاص المُفوضين من قبلك ومن مدرائك ومن المسؤولين والموظفين التابعين لك كما توافق أيضاً على أنه، وإلى المدى الذي تُجيزه القوانين السارية، فإنه يجوز تقديم هذه التسجيلات وجميع المراسلات كدليل في أي نزاع ينشب بينك وبين المصرف.

## التسجيلات التي يحتفظ بها المصرف

7.5 يجوز للمصرف، خلال مدة استخدامك لأي من الخدمات الاستثمارية الخاصة بالمصرف ولأي وقت بعدها، الاحتفاظ بأي معلومات وأي مراسلات ومستندات تتعلق بك وبالخدمات المُقدّمة لك من قبل المصرف في صورة إلكترونية أو عن طريق أي وسائل أخرى خاصة بالتخزين والتي يراها المصرف ملائمة له كما توافق على أن تشكّل جميع المطبوعات أو النسخ الخاصة بكل تلك المستندات دليلاً باتّاقاطعاً على صحة محتوياته.

8.5 مع استثناء الحالات التي تحدث فيها أخطاء جسيمة، فإن المعلومات الواردة في سجلات المصرف ستكون أدلة قاطعة وحاسمة وملزمة لأي معاملات تمت بينك وبين المصرف بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تلك المعاملات التي أُجريت بناءً على تعليمات شفوية أو كتابية أو إلكترونية

وعلى هذا النحو فإن أي شهادات أو أي كشوفات أخرى صادرة من المصرف ستكون أدلة نهائية وقاطعة وباتة مع مراعاة أي حقوق ممنوحة لك بموجب هذه الأحكام والشروط أو بموجب سياسة الخصوصية الخاصة بنا في الاعتراض على دقة أي من تلك المعلومات.

9.5 كما تتنازل بموجبه عن أي حق من الحقوق التي قد تجعل من حقك التقدّم بطلب تدقيق أو استخراج للسجلات بخلاف ما يرد نص به في سياسة الخصوصية الخاصة بنا أو بغرض الامتثال لأي حكم محكمة أو أي سلطة أخرى بهذا الصدد تكون صاحبة اختصاص على المصرف.

## 6. حساب الاستثمار الخاص بك

1.6 يشتمل حساب الاستثمار الخاص بك على جميع الحسابات التي ستستخدم لأغراض تزويدك بالخدمات الاستثمارية وهذا الأمر يشتمل على أي حسابات أو حسابات فرعية يقوم المصرف بفتحها باسمك لأغراض تسهيل تقديم الخدمات الاستثمارية من قبل المصرف لك بما يتوافق مع هذه الأحكام والشروط، ولتفادي الشك والريبة، توافق على أن للمصرف الحق في فتح الحسابات والحسابات الفرعية باسمك لأغراض تيسير وتسجيل تقديم الخدمات الاستثمارية لك دون السعي للحصول على إذن أو موافقة مسبقة منك كما يجب استخدام حساب الاستثمار الخاص بك لتنفيذ المعاملات الاستثمارية الخاصة بك إضافة إلى جميع التكاليف والرسوم والمصاريف المرتبطة بذلك كما يتوجب أيضاً إيداع أي دخل ناتج من استثماراتك إلى حساب الاستثمار.

2.6 مع مراعاة هذه الأحكام والشروط، يجب على المصرف الاحتفاظ في حسابك الاستثماري بالآتي:

1.2.6 جميع المبالغ النقدية التي يتسلمها المصرف منك أو لحسابك لأغراض الاستثمار لصالحك.

2.2.6 جميع المبالغ النقدية التي يتسلمها المصرف منك و/أو مزودي الخدمة من الطرف الثالث لحسابك نتيجة لبيع استثماراتك لصالحك.

3.2.6 جميع الإيرادات أو الأرباح أو المبالغ الأخرى التي يتسلمها المصرف فيما يتعلق بالاستثمارات المحفوظة لدى المصرف لصالحك، بما يتوافق مع هذه الأحكام والشروط وسيقوم المصرف بعمل الترتيبات اللازمة لتحصيل واستلام تلك المبالغ في حساب الاستثمار الخاص بك.

- 3.6 مع مراعاة المواد رقم (4.6) ورقم (9)، يتوجب على المصرف سداد المبالغ من حساب الاستثمار الخاص بك دون الحصول على أي تعليمات إضافية منك، وبموجبه فإنك تفوض المصرف للقيام بسداد تلك المبالغ المتعلقة بما يأتي:
- 1.3.6 عند شراء الاستثمارات لحسابك و/أو فيما له صلة بتسجيل استثماراتك باسم أمين حفظ الاستثمار من الغير أو من يسميه.
- 2.3.6 ما له صلة بتبديل أو تحويل أو استرداد الاستثمارات المحفوظة لصالحك.
- 3.3.6 لسداد أي ضرائب أو خصم أي تكاليف أو مصروفات أو رسوم أو مصاريف يُستحق سدادها منك بشكل سليم بما يتوافق مع هذه الأحكام والشروط.
- 4.3.6 لسداد واستيفاء أي أنواع أخرى من الرسوم أو التكاليف أو المصاريف التي يتكبدها المصرف أو مزود الخدمة من الطرف الثالث نتيجة لتزويدك بالخدمات.
- 5.3.6 غير ذلك بما يتوافق مع التعليمات الصادرة عنك.
- 4.6 يتوجب عليك الاحتفاظ بالحد الأدنى من الرصيد الكافي في حساب الاستثمار الخاص بك في جميع الأوقات للوفاء بأي التزامات في ذمتك فيما يتعلق بالخدمات التي سيتم تقديمها بموجب هذه الأحكام والشروط عند استحقاقها أو ما يتصل بذلك وعلى وجه التحديد فأنت توافق في جميع الأوقات على الاحتفاظ بالحد الأدنى من الرصيد الكافي في حسابك الاستثماري لسداد ثمن الاستثمارات التي يتم شراؤها بناءً على تعليماتك إضافة إلى سداد أي تكاليف أو رسوم أو مصاريف مستحقة السداد عليك عند استحقاقها كما توافق على أنه في حال عدم وجود موارد مالية كافية في حسابك الاستثماري في أي وقت من الأوقات لهذه الأغراض، فإنه يجوز للمصرف أن يطلب منك إيداع مبالغ في حسابك الاستثماري أو:
- 1.4.6 رفض معالجة أي تعليمات نيابة عنك.
- 2.4.6 نقل وتحويل المبالغ المالية، عند الضرورة، من أي حساباتك لدى المصرف إلى حساب الاستثمار دون الحصول على تعليمات أو موافقات إضافية منك.
- 5.6 يحق للمصرف في جميع الأوقات إلغاء أي تعليمات دائمة صادرة منك للمصرف، وفي مثل هذه الحالة سيقوم المصرف باتخاذ الخطوات المعقولة اللازمة لإخطارك بما يتوافق مع المادة رقم (4).

## 7. محفظتك الاستثمارية

1.7 يتم إيداع جميع عوائد المبيعات وجميع الإيرادات الأخرى المتعلقة باستثمارتك المتواجدة في محفظتك الاستثمارية في حسابك الاستثماري كما هي عند تسلمها على أن تكون متوفرة لإعادة استثمارها أو لسحبها من قبيلك مع مراعاة أي حد أدنى من الرصيد حسب تحديد المصرف من حين لآخر ومع مراعاة هذه الأحكام والشروط.

2.7 يحق لك تقديم أي مساهمات إضافية إلى محفظتك الاستثمارية في أي وقت من الأوقات.

3.7 قد تقرّر من حين لآخر أنك ترغب في سحب مبلغ معين من محفظتك الاستثمارية، فالى المدى الذي يتوفّر فيه رصيد نقدي كافٍ في محفظتك الاستثمارية (بعد مراعاة أي التزامات يفرضها المصرف لصالحك حتى ذلك الوقت) مع مراعاة المادة رقم (11)، يجوز لك إصدار تعليمات للمصرف بسحب ذلك المبلغ.

4.7 كما يجوز لك إصدار تعليمات إلى المصرف مفادها بيع بعض الاستثمارات المتواجدة في محفظتك الاستثمارية أو جميعها مع مراعاة المادة رقم (11)، وعندها سيبدل المصرف قسارى جهده لمعالجة و/أو تنفيذ هذه التعليمات لكنك على الرغم من ذلك توافق على أن ذلك البيع قد يستغرق وقتاً غير محدد (أي أن المبالغ لن تتوفر للسحب الفوري)، كما أنك ستتحمل مسؤولية جميع التكاليف والرسوم والمصاريف المتكبّدة فيما يتعلق بذلك البيع، كما أنك توافق على أن طلب القيام بأي عملية بيع لاستثمارات غير نقدية (غير سائلة) أو لحصة كبيرة من الاستثمارات المتواجدة في محفظتك الاستثمارية بموجب إخطار قصير الأجل قد ينجم عنه خسائر وأنك ستتحمل مسؤولية أي خسائر، بما في ذلك خسارة الأرباح، التي يتم تكبدها أو تلحق بذلك بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة لذلك البيع.

## 8. الأشخاص المُفَوَّضون من قبَلِك

1.8 في حال كانت لديك الرغبة في ذلك، يجوز لك تعيين شخص أو أكثر للتعامل مع المصرف لصالحك وبالنيابة عنك (على سبيل المثال: ليعطي المصرف تعليمات أو يقوم بالتوقيع على مستندات بالنيابة عنك)، وفي حال رغبتك في القيام بهذا الأمر، فأنت توافق على أنه يجوز للمصرف أن يطلب منك ومن الشخص الذي ترغب في تعيينه تحرير اتفاقية منفصلة مع المصرف كما يتوجب عليك الامتثال لاشتراطات المصرف أو اشتراطات مزود الخدمة من الطرف الثالث فيما يتعلق بتقديم الأسماء ونماذج التوقيع الخاصة بالأشخاص المُفَوَّضين من قبَلِك ويتوجب أيضًا عليك وبأثر فوري إخطار المصرف بأي تغييرات تطرأ من حين لآخر على قائمة الأشخاص المُفَوَّضين من قبَلِك وتوفير الوقت الكافي للمصرف أو لمزود الخدمة من الطرف الثالث للتصرف والعمل على هذا الأمر.

2.8 يحق للمصرف الاستناد إلى قائمة الأشخاص المُفَوَّضين من قبَلِك وإدراجها في سجلات المصرف والوثوق بأي تعليمات تصدر عن أي شخص مُدْرَج بتلك القائمة كما أن الإشارة إليك في هذه الأحكام والشروط سوف تعتبر بأنها تشمل أيضًا الإشارة إلى الأشخاص المُفَوَّضين من قبَلِك، حسب الاقتضاء، ولتفادي الريبة والشك، عند إجراء أي تصرف من قبل الشخص المُفَوَّض بالتوقيع من قبَلِك بهذه الصفة بموجب هذه الأحكام والشروط، فإن هذا الشخص المُفَوَّض من قبَلِك إضافة إلى جميع التصرفات والإجراءات المُتَّخَذة والتعليمات الصادرة بما يتوافق مع ذلك التفويض، ستخضع لهذه الأحكام والشروط، حسب الاقتضاء، ولاسيما المادة رقم (3) من الجزء الأول (1) من هذه الأحكام والشروط.

3.8 لن يتوجب على المصرف الاستفسار عن سبب إعطاء أي تعليمات ولا عن محتوى تلك التعليمات ويتوجب عليك تعويض المصرف والاستمرار في تعويضه بناءً على طلب كتابي ضد جميع الخسائر الفعلية والمطالبات والدعاوى والقضايا والطلبات والأضرار والتكاليف والمصروفات التي يتكبدها المصرف أو تلحق به أيًا كانت طبيعتها أو كيفية حدوثها أو صلتها بالمصرف الذي يقوم بإجراء تصرف ما أو رفض تصرف آخر بناءً على تعليمات قام الشخص المُفَوَّض من قبَلِك بإعطائها.

4.8 يتم تنفيذ أي معاملة تمت عن طريق المصرف استناداً إلى التعليمات التي تم تسلمها من الشخص المُفوض من قبلك بما يتوافق مع هذه الأحكام والشروط.

5.8 لتفادي الريبة والشك فإن جميع المعلومات التي يقوم أحد الأشخاص المُفوضين من قبلك بإعطائها أو التي يتم إعطاؤها له لأغراض هذه الأحكام والشروط سوف تُعتبر بأنها صادرة عنك أو لك، على النحو الواجب، كما يستلزم الأمر منك أيضاً ضمان امتثال الشخص المُفوض من قبلك لأي بند من بنود هذه الأحكام والشروط الملزمة لك، حسب الاقتضاء.

6.8 في حالة وفاتك، لا قدر الله، أو عدم أهليتك القانونية أو في حال قيامك بإلغاء التفويض الممنوح للشخص المُفوض من قبلك، فإن سلطة الأشخاص المُفوضين من قبلك للتصرف فيما يتعلق بأي حساب يخضع لهذه الأحكام والشروط سيتوقف نفاذها وتصبح لاغية تلقائياً اعتباراً من التاريخ الذي يتسلم فيه المصرف إخطاراً كتابياً بتلك الوفاة أو عدم الأهلية القانونية أو الإلغاء.

7.8 توافق على أن تكون جميع الأفعال و/أو التصرفات و/أو التعليمات أو أي منها مما يصدر عن الشخص المُفوض من قبلك ملزمة لك بنفس القدر والطريقة كما لو كانت تلك الأفعال و/أو التصرفات و/أو التعليمات صادرة عنك بصورة مباشرة أو يقع التزامها عليك بصورة مباشرة.

## 9. الرسوم والتكاليف والمصاريف

1.9 يجوز لك الاطلاع على جدول الرسوم ومبالغ الاستثمار المطلوبة والمرتبطة بالخدمات الاستثمارية التي يقدمها المصرف لك بموجب هذه الأحكام والشروط في أي من فروع المصرف بمجرد طلبها أو من خلال الموقع الإلكتروني للمصرف أو تطبيقه الرقمي.

2.9 يجب عليك سداد الرسوم التي يتم فرضها مقابل الخدمات التي يوفرها المصرف بما يتماشى مع جداول الرسوم التي تصدر عن المصرف وتعديلاتها التي تطرأ عليها من حين لآخر بموجب إخطار مسبق يتم إرساله من خلال قنوات الاتصال الإلكترونية الخاصة بالمصرف أو الموقع الإلكتروني

للمصرف ويحق للمصرف تغيير جدول الرسوم في أي وقت وأن يقوم بفرض رسوم خاصة فيما يتعلق بالخدمات التي يعتبرها المصرف ذات طبيعة استثنائية شريطة أن يتم إخطارك بتلك الرسوم الاستثنائية وفق المادة رقم (4) من الجزء الأول (1) وأن يتم إعلانها من خلال الموقع أو القنوات الإلكترونية للمصرف قبل أداء الخدمة المعنية بما يتوافق مع القوانين المعمول بها.

3.9 كما تتحمل أيضاً مسؤولية جميع التكاليف والرسوم والمصاريف والضرائب والرسوم الجمركية الناجمة عن أو التي لها صلة بتعاملات البيع والشراء التي يتم إجراؤها لصالحك أو الخدمات التي يتم تقديمها لك بموجب هذه الأحكام والشروط من قِبَل المصرف و/أو المؤسسات المنتسبة والتابعة له أو أي مزود من مزودي الخدمة من طرف ثالث مَن يتم تعيينهم فيما له صلة بالأمر ذاته، وتوافق بموجبه على أن يقوم المصرف بخصم أي من تلك التكاليف والرسوم والمصاريف والضرائب والرسوم الجمركية من حسابك الاستثماري أو من أي حساب آخر لك لدى المصرف دون إرسال أي إخطار مُسبق إليك بذلك.

4.9 لتفادي الريبة والشك يحق للمصرف أن يسترد منك أي تكاليف أو رسوم أو مصاريف أو ضرائب أو رسوم جمركية أياً كان نوعها مما قد يكون مدفوعاً أو مستحق السداد للمصرف لصالح أي مدير صندوق أو مستشار استثماري أو وسيط أو أي سلطة من سلطات البورصة والأسواق المالية أو السلطات المعنية بالصراف أو السلطات التنظيمية أو السلطات الحكومية أو أمناء الاستثمار من الطرف الثالث أو مزودي الخدمة من الطرف الثالث فيما يتعلق بأي استثمارات وأي حسابات تخضع لهذه الأحكام والشروط أو أي خدمات أخرى يقدمها المصرف لك دون إرسال أي إخطار مسبق لك، كما يتوجب عليك أيضاً أن تكون على دراية بأن تلك التكاليف والرسوم والمصاريف غير مضمون بقاؤها عند المستويات الحالية ويجوز تغييرها في المستقبل مع مراعاة المراسلات وفق القوانين المعمول بها.

5.9 توافق على أنه يحق للمصرف بموجب إخطار مسبق يتم نشره على الموقع والقنوات الإلكترونية للمصرف أو يتم إرساله عن طريق أي وسيلة أخرى من وسائل الاتصال والمراسلة، أن يفرض أو يتم تحصيل جميع الرسوم المصرفية المُتعارف عليها إضافة إلى الرسوم والمصروفات الأخرى التي لها صلة بالخدمات الاستثمارية التي يقدمها المصرف لك وأي حسابات يتم فتحها فيما له علاقة بتلك الخدمات.

6.9 توافق على أنك ستقوم بزيادة أي مبالغ واجبة السداد للمصرف بموجب هذه الأحكام والشروط بمقدار ذلك المبلغ، الذي قد يلزم، للسماح بإجراء أي خصومات أو اقتطاعات ومنح تفويض (إن طلب المصرف ذلك) لسداد تلك المبالغ لصالحك وخصم كامل المبلغ من أي حساب لك لدى المصرف تبعاً لذلك.

7.9 توافق على تعويض المصرف وإعفاء المصرف وأي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث من تحمل مسؤولية أي خسارة فعلية أو التزام فعلي قد يلحق بالمصرف أو يقوم المصرف بسداده أو ما يتكبده المصرف نتيجة لقيام المصرف، بحسن نية، بأداء التزاماته وتقديم خدماته لك أو ما يتصل بذلك بموجب هذه الأحكام والشروط، كما أنه لا يتوجب على المصرف اتخاذ أي إجراء لصالحك ما لم تقم بتعويضه بشكل كامل على نحو مرضٍ عن جميع الخسائر والالتزامات الفعلية التي قد يتضرر من ورائها وهذا الأمر يشتمل على أي خسائر فعلية يتكبدها المصرف نتيجة لأي مطالبة يقوم أي طرف ثالث برفعها أو تقديمها مما ينجم عن استخدام أي حساب وفق ما هو منصوص عليه في هذه الأحكام والشروط.

8.9 يجب سداد جميع المبالغ المترصدة في ذمتك للمصرف بموجب هذه الأحكام والشروط دون أي مقاصة أو اقتطاعات أو دعاوى متقابلة أو استقطاعات لأي سبب كان.

## 10. الإقرارات والكفالات والتعهدات الخاصة بك

1.10 تقرّ وتتكفل، بصفة مستمرة خلال مدة هذه الاتفاقية، بالآتي:

1.1.10 بالتصرّف بصفتك أصيلاً وليس وكيلًا لصالح شخص آخر.

2.1.10 أنه في حال إبرامكم هذه الاتفاقية مع المصرف بصفتك أميناً لصالح مستفيدين من الطرف الثالث، فإنه يتوجب عليك الإفصاح للمصرف عن هويات المستفيدين النهائيين المعنيين إلى الحد الذي يرضي المصرف (بما في ذلك تقديم أي معلومات لازمة بما يتوافق مع المادة رقم (5)) وأنك ستقوم بتعويض المصرف والشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له وإعفائهم بصفة مستمرة من أي مسؤولية تنجم عن أي التزام أو خسارة فعلية قد يتكبدها نتيجة احتفاظك بحساب الاستثمار على سبيل الأمانة لصالح هؤلاء المستفيدين من الطرف الثالث.



- 3.1.10 أن لديك السلطة والصلاحيّة والأهليّة الكاملة للقيام بالآتي:
- 1.3.1.10 لإبرام وتحرير هذه الاتفاقية مع المصرف.
- 2.3.1.10 لإبرام وإجراء أي معاملة منصوص عليها في هذه الاتفاقية المحررة مع المصرف.
- 3.3.1.10 الوفاء بالتزاماتك التي لها صلة بهذه الاتفاقية.
- 4.1.10 أنك قد قمت بالموافقة على هذه الاتفاقية وتوقيعها وتسليمها حسب الأصول على نحو سليم وبصورة قانونية وأنها اتفاقية سارية ومُلزمة وقابلة للنفاذ قبلك بما يتوافق مع أحكامها.
- 5.1.10 أنك قد قرأت هذه الأحكام والشروط وجميع المستندات والميزات والسمات الرئيسية وأنك على دراية وفهم بالمخاطر الملازمة للقيام بأي استثمارات ذات صلة وأن لديك المستوى اللازم من الخبرة والمعرفة لفهم المخاطر التي تنطوي عليها.
- 6.1.10 أنه قد تم تزويدك بالمعلومات الكافية التي تخص أي خدمات استثمارية سيقوم المصرف بتزويدك بها بموجب هذه الاتفاقية وأنك قد قرأت وفهمت تلك المعلومات حتى يتسنى لك اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة وعلى علم وبصيرة.
- 7.1.10 أنك لست أحد مواطني الولايات المتحدة الأمريكية أو لديك إقامة فيها.
- 8.1.10 أنك على دراية بأن التزاماتك الضريبية (إن وُجِدَت) تعتمد على ظروفك الخاصة وأن أثر وتبعات تداعيات الضرائب المحلية والأجنبية تظل مسؤولية على عاتقك في جميع الأوقات وأنك ستقوم باستشارة مختص في الضرائب قبل القيام باستثمارات محددة وأن المصرف لن يتحمّل مسؤولية أي ضرائب تنجم عن شراء أو بيع الاستثمارات التي تتم لصالحك.
- 9.1.10 أنك راض عن كل ما يتعلق بمراعاة أي قانون من القوانين السارية بما في ذلك الحصول على أي موافقات حكومية مطلوبة أو أي موافقات أخرى.
- 10.1.10 أن جميع المعلومات المُقدّمة من قبلك فيما يتعلق بهويتك أو حالتك أو محل إقامتك أو عنوانك كاملة وصحيحة ودقيقة وسليمة وقت تقديمها.
- 11.1.10 أنك قد حصلت على جميع المبالغ المالية التي تقوم بتحويلها إلى أي حساب لدى المصرف بما يتوافق مع القوانين السارية (بما في ذلك القوانين السارية في محل الإقامة الرئيسي الخاص بك أو عنوان السكن الرئيسي، إن كانا مختلفين).

12.1.10 عندما تقوم بإيداع أي مبالغ نقدية في أي حساب أو تقوم بنقل أو تحويل أي استثمارات إلى محفظتك الاستثمارية (سواء عند بدء هذه الاتفاقية أو في أي وقت بعد ذلك) فإن تلك الاستثمارات أو المبالغ النقدية لن تكون متصلة بشكل مباشر أو غير مباشر أو تكون محصّلة من عوائد أي أنشطة إجرامية في أي منطقة اختصاص.

13.1.10 أن أي استثمارات أو مبالغ نقدية متواجدة في حسابك أو في أي محفظة استثمارية باسمك من حين لآخر هي ملكية خاصة بك وأنتك المستفيد منها وأنها خالية من أي حجز أو امتياز أو رهن أو أي عبء مالي آخر أياً كان نوعها (بخلاف ما يتم منحه للمصرف بموجب هذه الاتفاقية) ولا توجد لأي شخص آخر مصلحة أو فائدة (سواء بشكل قانوني أو نفعي) في أي من تلك الاستثمارات أو المبالغ النقدية (باستثناء ما يتم الإفصاح عنه بما يتوافق مع المادة رقم (10.1.2)).

## تعهدات والتزامات عامة

2.10 لا يجوز لك فتح حساب أمانة أو أي حساب شبيهه بذلك دون الحصول على إذن صريح من المصرف ويتوجب عليك إبلاغ المصرف إذا كنت بصدد فتح حساب لك أو كان لديك حساب على سبيل الأمانة لصالح المستفيدين من الطرف الثالث كما يتوجب عليك تزويد المصرف بأي معلومات ومستندات يطلبها المصرف لتمكينه من إنشاء هويات تعريفية للمستفيدين النهائيين لذلك الحساب كما تقر بأن أيّاً من تلك الترتيبات الاستثمارية أو ما كان في حكمها هي مُبرّمة بينك وبين المستفيدين من الطرف الثالث ولأغراض تشغيل ذلك الحساب لن يلتزم المصرف بضمان ولن يتحمل أي مسؤولية متعلقة بضمان تشغيل الحساب بما يتوافق مع أحكام الترتيبات الاستثمارية أو ما كان في حكمها.

3.10 يتوجب عليك إخطار المصرف كتابياً في حال حدوث أي تغيير جوهري في المعلومات التي قدمتها سابقاً إلى المصرف في أي وقت بما في ذلك التغييرات التي تطرأ على جنسيتك أو وضعية إقامتك وهذا الأمر يسري إضافة إلى ذلك على أي اشتراطات أخرى ترد في هذه الأحكام والشروط وفي حال حدوث تغيير في أي من تلك المعلومات أو اتضح أنه من المحتمل تغييرها يتوجب عليك حينها إخطار المصرف كتابياً بأثر فوري وفي جميع الحالات يجب أن يتم هذا الإخطار في غضون ثلاثين يوماً من حدوث التغيير أو من علمك باحتمالية حدوث ذلك التغيير جنباً إلى جنب مع جميع المعلومات

التي يطلبها المصرف فيما يتعلق بتلك الأمور (بما في ذلك المعلومات التي يطلبها المصرف وفقاً للطلبات التي تصدر عن أي سلطات تنظيمية مختصة أو جهات وسلطات حكومية مختصة) وأنت بذلك توافق على أن للمصرف الحق في التحقق من تلك المعلومات من المصادر التي يراها ملائمة ومناسبة له أيّاً كانت.

4.10 ستقوم باستخدام جميع الخدمات التي يزودك بها المصرف لأغراض الاستثمار والتحوّط فحسب ولن يتم إجراء أي صفقات أو معاملات وفقاً لهذه الأحكام والشروط لأغراض المضاربة في البورصة.

## التوافق مع الشريعة الإسلامية

5.10 تم تأسيس وتصميم جميع المنتجات والخدمات الاستثمارية التي يقدمها المصرف بحيث تكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية على أن تقوم لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في المصرف باعتماد تلك المنتجات والخدمات الاستثمارية بما يتماشى مع المعايير الشرعية الصادرة عن الهيئة العليا الشرعية في المصرف المركزي.

6.10 عندما يقوم المصرف بدور المسوق والموزع للمنتجات أو الخدمات الاستثمارية التي ينص صراحة بأنها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فإن تلك المنتجات أو الخدمات الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لن يتم تأسيسها أو هيكلتها أو اعتمادها أو المصادقة عليها بخلاف ذلك من قبل المصرف على أنها متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ومتى ما قام المصرف بتوزيع تلك الاستثمارات أو الخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية فإن المصرف لن يخرط أو يشترك في أي لجنة أو هيئة شرعية (أو أي جهة في حكمها) حتى يتسنى له بشكل مستقل تحديد ما إذا كانت تلك المنتجات و/أو الخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية أم لا، ولن يتحمل المصرف أي مسؤولية تتعلق بنزاهة أو صحة أو دقة أو معقولية أو اكتمال أي من تلك القرارات أو التوجيهات أو الإرشادات التي تصدر عن أي لجنة أو هيئة شرعية تقوم بالمصادقة على تلك الاستثمارات، وفي حال تغير وضع ذلك التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية فإن المصرف لن يتحمل أي مسؤولية تتعلق بذلك التغيير، ولتقرير ما إذا كنت ستقوم بالاستثمار في المنتجات المتوافقة مع الشريعة

الإسلامية أم لا، ينبغي عليك التحقق من أن الاستثمار في تلك المنتجات أو الخدمات لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية عن طريق استشارة مستشارين خاضعين بك مختصين بالأحكام الشرعية الإسلامية.

## التقارير والكشوفات

7.10 يجب عليك بصفة منتظمة مراجعة حساباتك لدى المصرف إضافة إلى أي تقارير وكشوفات أو المصادقات التي تتم على المعاملات والصفقات مما يوفره المصرف لك فيما يتعلق بالحساب المتواجد باسمك لدى المصرف والخدمات الاستثمارية التي تُقدّم إليك من قِبَل المصرف بموجب هذه الأحكام والشروط كما يتوجب عليك إخطار المصرف كتابياً بأي أخطاء في تلك المستندات في مدة أقصاها 30 يوماً من توفر وإتاحة ذلك المستند لك وإذا لم تقم بذلك، حينها (وفي حال عدم وجود أخطاء جسيمة) فإن ذلك المستند سيكون مُلزماً لك وسيكون دليلاً قاطعاً وبتاً على الصفقات والمعاملات الموضحة فيه.

## المعلومات والاستشارات

8.10 لن يقوم المصرف بتزويدك بأي نصائح أو استشارات استثمارية في أي وقت كما أنه لن يزودك بأي خدمات تقييم استثمارية ويتوجب عليك اتخاذ قراراتك الاستثمارية الخاصة بك والمتعلقة بالاستثمار في أي شيء بشكل مستقل، بما في ذلك أي استثمار يطرحه عليك المصرف أو يزكّيه لك بما يتوافق مع خدمات الاستثمار المُقدّمة بموجب هذه الأحكام والشروط.

9.10 سيقوم المصرف من حين لآخر بتزويدك بمعلومات حول الاستثمارات ويجوز أن يوفر معلومات للمراجعة أو المعاينة أو التحصيل في فروع معينة أو قنوات إلكترونية تابعة له، كما توافق على أنه إذا لم يكن هناك اتفاق كتابي بينك وبين المصرف بخلاف ذلك، فإن تلك المعلومات يتم تقديمها لأغراض معلوماتية فحسب ولا تشكّل توصية أو تزكية أو استشارة استثمارية من أي نوع وأنك توافق على ما يأتي:

- 1.9.10 أنه يتوجب أن يكون قرارك المتعلق بما إذا كنت ستترجح استثماراً بعينه على غيره مبني على حكمك المستقل.
- 2.9.10 أن المصرف لن يتحمل أي مسؤولية ولن يكون مُلْزماً بأي شكل من الأشكال قبْلِكَ:
- 1.2.9.10 فيما يتعلق بأي استثمار سواء كان متعلقاً بالمعلومات التي قدمها لك حوله أم لا.
- 2.2.9.10 عن أي خسائر بما في ذلك خسارة الأرباح مما يلحق بك أو ما تتكبدته نتيجة لشراء أي استثمار أو بيعه أو استرداده أو ما يتصل بذلك أو إجراء أي معاملة أو إلغائها أو تقديم أي تعليمات أو إلغائها من قبْلِكَ على أساس أي معلومات قام المصرف بتزويدها لك وفق ما هو منصوص عليه في هذه الأحكام والشروط.
- 3.9.10 تتحمل وحدك بصورة منفردة مسؤولية قراءة وفهم أحكام أي استثمارات تتقدم بطلب الحصول عليها (بما في ذلك مدى أهليتك للدخول في تلك الاستثمارات والرسوم والمصاريف والتبعات الضريبية السارية على تلك الاستثمارات، إن وُجِدَتْ) وكذلك فيما يخص فهم المخاطر المتعلقة بالاستثمارات من هذا النوع.
- 4.9.10 تتحمل وحدك بصورة منفردة مسؤولية تحديد مدى احتياجك للاستعانة بأي مشورة شرعية أو قانونية أو مالية أو ضريبية مستقلة من عدمه من الطرف الثالث من ذوي الاختصاص والتأهيل وذلك لفهم الاستثمار و/أو الفرص الاستثمارية و/أو المخاطر المحددة والشروط المرتبطة بذلك.
- 5.9.10 إذا قررت، بما يتوافق مع المادة رقم (4.9.10)، أنك في حاجة للاستعانة بأي مشورة شرعية أو قانونية أو مالية أو ضريبية مستقلة من الطرف الثالث من ذوي الاختصاص والتأهيل، فستتحمل وحدك بصفة منفردة مسؤولية تدبير الحصول على تلك المشورة.
- 6.9.10 ليس من واجب المصرف التعليق على مدى ملاءمة أو مدى صواب المشورة أو مدى قابلية استعمال أو تناسب أي معاملة مطلوبة ولن يضع تلك العناصر في اعتباره عند تنفيذه أي تعليمات يتلقاها منك.
- 7.9.10 يجوز للمصرف، من حين لآخر، أن يطلب منك معلومات حول معرفتك وخبرتك وسلوكك وموقفك تجاه المخاطر غير أن هذا الأمر سيكون من قبيل الحصول على معلومات أساسية ومعرفة خلفية الموضوع فحسب، ولن يكون المصرف مُلْزماً بأي حال من الأحوال بوضع هذه الأمور في اعتباره أو حسبانها عند تقديم الخدمات لك.

10.10 إذا كانت لديك رغبة في طرح أي أسئلة أو رغبت في الحصول على تفاصيل أكثر فيما يتعلق بالمعلومات التي يقوم الطرف الثالث بتزويدك إياها فيما يتعلق بأي استثمار، فعليك توجيه تلك الأسئلة إلى المصرف كتابياً وسيقوم المصرف ببذل قصارى جهده والاستعانة بكافة السبل الممكنة من أجل الحصول على أجوبة كتابية على تلك الأسئلة من الممثلين الملائمين المؤهلين أو الجهة المُصدِّرة صاحبة الاستثمار ذات الصلة.

## أحكام الاستثمار

11.10 توافق على الالتزام بجميع الأحكام والشروط التي يمثل لها المصرف و/أو جميع الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له و/أو أي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث عند تنفيذ عملية شراء أي استثمار أو بيعه أو استرداده.

12.10 كما توافق على الالتزام بما يأتي:

1.12.10 بأحكام أي نموذج صادر عن المصرف الذي يفيد برغبتكم في شراء أو بيع وحدات في صندوق يديره المصرف.

2.12.10 بأحكام أي مستند يتضمن أحكاماً وشروطاً يصدره المصرف يُذكر فيه رغبتك في شراء الاستثمارات الصادرة عن المصرف.

3.12.10 بالأحكام السارية على أي استثمارات صادرة عن الغير (الطرف الثالث) التي قمت بشرائها بما يتوافق مع هذه الأحكام والشروط.

13.10 أن توقيع أي نموذج أو مستند مما يرد ذكره في المادة رقم (11.10) سينبثق عنه وسيفضي إلى إبرام عقد بينك وبين المصرف بحيث يكون منفصلاً عن هذه الأحكام والشروط غير أنه سيشكل جزءاً من هذه الاتفاقية المحررة بينك وبين المصرف وفق ما هو مذكور بشكل أكثر تحديداً في المادة رقم (2.1).

## 11. حقوق المصرف

### إنشاء الرهن

1.11 تمنح بموجبه دون قيد أو شرط رهناً من الدرجة الأولى لصالح المصرف على حسابك الاستثماري، إضافة إلى أي حسابات أخرى لدى المصرف أو لدى أي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له باسمك، وكذلك أي استثمارات وأي أصول وموجودات أخرى متواجدة في محفظتك الاستثمارية لدى المصرف أو يكون متواجداً ومحتفظاً به المصرف أو في أي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له نيابة عنك بما يتوافق مع هذه الأحكام والشروط، كضمان للقيام بشكل قطعي وغير قابل للنقض ودون قيد أو شرط بسداد وأداء ومخالصة أي التزامات قد تتكبدها لصالح المصرف كما توافق على عدم التنازل أو تفويض أي طرف ثالث بطريق الضمان أو الرهن الحيازي أو الحجز أو الرهن العقاري أو تحميل مصروفات أو الضمان أو التنازل أو التعهد أو أي ضمانات أو تأمينات أخرى في حكمها أي أموال مما يتم الاحتفاظ به في حساب الاستثمار الخاص بك ولن يعترف المصرف بأي نشاط من تلك الأنشطة إذا تم من طرفك.

2.11 توافق على أن قيمة الاستثمارات والأصول الأخرى المتواجدة في محفظتك الاستثمارية ونوعها وكميتها مما يكون متواجداً في المصرف أو لديه، إضافة إلى المبالغ النقدية المتواجدة في حسابك الاستثماري أو أي حسابات أخرى لدى المصرف باسمك متذبذبة قد تزيد أو تنقص من حين لآخر وأن هذا الأمر لن يؤثر بأي حال من الأحوال على سريان أو صلاحية أو إنفاذ هذا الرهن على حساباتك (بما في ذلك حسابك الاستثماري) إضافة إلى محفظتك الاستثمارية.

3.11 عليه فأنت توافق على الآتي:

1.3.11 أن الرهن الذي تم إنشاؤه بموجب هذه المادة رقم (11) سيسري على جميع المبالغ النقدية والاستثمارات وأي أصول أو موجودات أخرى في حساباتك ومحفظتك الاستثمارية في أي وقت من الأوقات.

2.3.11 إن وصف المبالغ النقدية والاستثمارات وأي أصول أخرى ورد ذكرها في هذه الأحكام والشروط بدرجة كافية من اليقين بما لا يدع مجالاً للشك أنها تغطي تلك المبالغ النقدية والاستثمارات والأصول التي ستكون في جميع حساباتك لدى المصرف وفي محفظتك الاستثمارية سواء تواجدت الآن أو في المستقبل.

4.11 توافق على أنه يتوجب عليك، بناءً على أول طلب من المصرف، تقديم جميع المستندات أو أي منها وتوقيعها والقيام بجميع الأعمال والتصرفات اللازمة لتسجيل الرهن الحيازي و/أو قيده و/أو إتمامه على الوجه الأمثل و/أو إنفاذه على أي من حساباتك لدى المصرف وعلى جميع الاستثمارات وأي أصول أو موجودات أخرى متواجدة أو مُحتَقَظ بها في محفظتك الاستثمارية ويشمل هذا الأمر على سبيل المثال لا الحصر توقيع أي وكالة قانونية يطلبها المصرف وتوقيع واستكمال أي مستندات أو نماذج مطلوبة لتسجيل هذا الرهن الحيازي في أي منطقة اختصاص أو قيده أو إتمامه على الوجه الأمثل أو إنفاذه.

5.11 كما تفوض المصرف بموجبه بشكل قاطع وبات ليكون وكيلًا عنك في إكمال جميع المستندات وتوقيعها وتسليمها وفي اتخاذ أي إجراءات أو القيام بأي تصرفات من شأنها إتمام جميع الضمانات الممنوحة منك لصالح المصرف بما يتوافق مع هذه المادة رقم (11) وتصادق بموجبه وتؤكد على جميع التصرفات والأفعال الصادرة عن المصرف بما يتوافق مع هذه المادة رقم (11.5).

## الحق في المقاصة

6.11 تقبل وتوافق بموجبه، في جميع الأوقات، على أحقية المصرف في المقاصة وفي القيام بأي استقطاعات نظير أي التزام أو مبلغ آخر في ذمتك للمصرف أو لأي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة للمصرف ويجوز للمصرف ممارسة حقوقه في المقاصة والاستقطاع، في جميع الأوقات، دون إرسال أي إخطار إضافي لك أو أن يطلب منك ذلك وسواء حدثت واقعة التخلف عن السداد أم لم تحدث.



7.11 في أي وقت بعد حدوث واقعة التخلف عن السداد:

1.7.11 يحق للمصرف إنهاء هذه الاتفاقية.

2.7.11 يُفوّض المصرف (و/أو أي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث) بشكل بات لا رجعة فيه من قبلك بالآتي:

1.2.7.11 ببيع جميع الاستثمارات أو أي منها بالطريقة وفي الأوقات وإلى الأشخاص، الذي يراهم المصرف ملائمين ومناسبين.

2.2.7.11 أن يخصم من عوائد البيع (وأي مبالغ نقدية أخرى لك لدى المصرف) لسداد أي التزامات وديون في ذمتك للمصرف (أو لأي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث بما في ذلك أي مدير أو قيّم أو وسيط أو صرافة أو أمين حفظ من الطرف الثالث) بأي ترتيب أو طريقة يراها المصرف مناسبة ولن يتحمل المصرف أي مسؤولية عن أي التزام أو دين أو خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح أو ضياع الفرص) مما تتكبدته نتيجة لأي من تلك التصرفات والأفعال أو ما يتعلق بها.

8.11 يجوز للمصرف، دون إخطارك مسبقاً، الاحتفاظ بأي من استثماراتك وأي أصول وموجودات أخرى متواجدة في محفظتك الاستثمارية لدى المصرف أو تحويلها ونقل ملكيتها أو تجميعها أو بيعها إلى المدى الذي يلزم بشكل معقول للقيام بما يأتي:

1.8.11 لتسوية أي معاملات أو صفقات تم إبرامها أو الدخول فيها لصالحك من قبل المصرف أو أي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له أو أي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث.

2.8.11 سداد أي من المديونيات أو الالتزامات المترصدة في ذمتك مما ينجم عن أي معاملة أو ما يتعلق بها من الصفقات أو المعاملات التي تنشأ بموجب هذه الاتفاقية أو أي اتفاقية أخرى نافذة بينك وبين المصرف أو أي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له أو أي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث.

9.11 كما يجوز للمصرف اتخاذ الخطوات الوارد ذكرها في المادة رقم (11.9) إذا اعتقد المصرف بشكل معقول أنك ستصبح غير قادر على تسوية صفقاتك أو معاملاتك أو غير قادر على سداد أي من الديون أو الالتزامات المترصدة في ذمتك عند استحقاقها.

10.11 يجوز للمصرف ممارسة حقوقه في الاقتراع والمقاصة بما يتوافق مع المادة رقم (11.6) فيما يتعلق بأي استثمارات أو أي أصول أو موجودات أخرى (بما في ذلك المبالغ النقدية) مما تم بيعها أو تخصيصها بما يتوافق مع هذه الأحكام الواردة في المادة رقم (11).

## التصفية

11.11 إذا نتج، أو كان من المحتمل أن ينتج، عن أي من الاستثمارات التي تم شراؤها أو الاحتفظ بها لصالحك لدى المصرف أي خسائر أياً كانت طبيعتها مما لا ينبغي استمراره أو السماح باستمراره، فإنه يجوز للمصرف دون إرسال أي إخطار أو إشعار إليك، القيام بما يأتي:  
1.11.11 بيع ذلك الاستثمار.

2.11.11 فتح حساب متوافق مع الشريعة الإسلامية باسمك لأغراض تخصيص عوائد ناتجة عن أي عملية بيع بما يتوافق مع هذه المادة رقم (11) أو أي استثمارات أخرى مملوكة لك أو مُحْتَفَظ بها لدى المصرف باسمك كضمان وتأمين لتلك الخسائر طوال تلك الفترة التي يراها المصرف مناسبة.

## القيود المفروضة بسبب الترقية والصيانة

12.11 يستعين المصرف وجميع الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له بكافة الجهود المبذولة لضمان توفر الخدمات الاستثمارية وإتاحتها والدخول إليها من خلال الوسائل الإلكترونية مثل الخدمات المصرفية الإلكترونية وتطبيق الهاتف المتحرك بما يتوافق مع هذه الأحكام والشروط ورغم ذلك فإن إتاحة أو توفير أو الدخول إلى واحدة أو أكثر من هذه الخدمات الاستثمارية قد يتأخر أو يتم فرض قيود عليه أو يكون محدوداً من حين لآخر، دون الحاجة إلى مزيد من الموافقات أو الاعتمادات أو الحصول على إذن منك أو إخطارك:  
1.12.11 بغرض تنفيذ أي تحديثات أو صيانة أو إصلاحات مخطط أو غير مخطط لها ومنتظمة كانت أو لمرة واحدة في مقر ومكاتب المصرف أو أنظمتها المصرفية أو الموقع الإلكتروني أو تطبيق الهاتف المتحرك الخاص به.

2.12.11 التي قد تحدث نتيجة لحدوث تأخير أو انقطاع في أي خدمة من الخدمات أو نظام من الأنظمة التي يستخدمها المصرف لتقديم المنتجات والخدمات الاستثمارية أو معالجتها بموجب هذه الأحكام والشروط.

13.11 وإلى المدى الذي تجيزه القوانين السارية فإن المصرف والشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له لن يتحملوا أي مسؤولية ناجمة عن أي التزام أو دين ينشأ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن أي انقطاع في الخدمة مُشاراً إليه في المادة رقم (11.12) وستقوم بإعفائه هو والشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له من أي مسؤولية في هذا الصدد.

## 12. تغيير هذه الأحكام والشروط

1.12 يجوز للمصرف، إلى المدى الذي تجيزه القوانين السارية، تغيير البنود الواردة في هذه الأحكام والشروط أو استبدالها أو إضافة ملحقات تكميلية لها أو إلغاؤها في أي وقت من الأوقات، وإذا طرأت أي تغييرات على هذه الأحكام والشروط، فإنه يتوجب على المصرف إخطارك بتلك التغييرات من خلال الآتي:

- 1.1.12 الموقع الإلكتروني و/أو عن طريق البريد الإلكتروني.
- 2.1.12 الرسائل النصية القصيرة (SMS) أو تطبيق الهاتف المتحرك أو وسائل المراسلة المؤمّنة أو الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.
- 3.1.12 أي وسيلة أخرى من وسائل الاتصال والمراسلة التي يراها المصرف ملائمة ومناسبة له.

2.12 ستسري أي من تلك التغييرات بما يتوافق مع أي فترة إخطار واردة في القوانين المعمول بها.

3.12 لتفادي الريبة والشك فإن قيام المصرف بتغيير شعار الخدمات أو إعادة تسميتها لن يتم تفسيره على أنه تغيير في بنود هذه الأحكام والشروط، وسيكون من حق المصرف دون قيد أو شرط تغيير شعار أي خدمة من خدمات المصرف أو تغيير اسمها دون أن يكون ملزماً بإخطارك بذلك.

## 13. إنهاء هذه الاتفاقية

1.13 يجوز إنهاء هذه الاتفاقية، بصورة كلية أو جزئية (بما في ذلك أي جزء من أجزائها)، بأثر فوري وفي أي وقت من الأوقات من قبل المصرف بما يتوافق مع المراسلات الكتابية التي يقوم المصرف بإرسالها لك وبما يتوافق مع المادة رقم (4) ووفق القوانين الساري العمل بها.

2.13 يجوز للمصرف إنهاء أي جزء من أجزاء هذه الاتفاقية والتوقف عن تقديم أي خدمات استثمارية لك بما يتوافق مع ذلك الجزء ويحتفظ المصرف، وفق سلطته التقديرية، بحقه في جواز تقديم أي من الخدمات الاستثمارية أو التوقف عن تقديمها بما يتوافق مع أي جزء من أجزاء هذه الاتفاقية.

3.13 كما يجوز إنهاء هذه الاتفاقية أيضاً من قبلك بموجب إرسال إخطار مدته 30 يوماً على الأقل إلى المصرف بما يتوافق مع المادة رقم (3)، وفيما يتعلق بالحسابات المتواجدة باسم أكثر من شخص، يحتفظ المصرف بحقه وفق سلطته التقديرية في أن يطلب إخطاراً من بعض الأشخاص المسجل باسمهم الحساب أو جميعهم أو ألا يطلب، ويحق لك إنهاء جزء من الخدمات المقدمة من المصرف بموجب جزء محدد من أجزاء هذه الاتفاقية فيما يتعلق بقسم أو بحصة من الخدمات الاستثمارية الكلية الخاصة بك، وفي تلك الحالة سيسري عليها بنود هذه المادة رقم (13) مع تلك التعديلات التي تناسب تلك الظروف.

4.13 كما يجوز للمصرف إنهاء هذه الاتفاقية بأثر فوري سواء بصورة كلية أو جزئية (بما في ذلك أي جزء من أجزاء هذه الاتفاقية) في حال حدوث أي من الظروف الآتية:

1.4.13 في حال أنهيت علاقتك بالمصرف بصفتك متعاملاً له بموجب الشروط والأحكام العامة للحسابات والخدمات المصرفية.

2.4.13 في حال عدم قدرتك على سداد أي رسوم أو مصاريف أو تكاليف أو أي مبالغ أخرى مستحقة للمصرف أو لأي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث في الوقت الذي تصير فيه تلك الأموال مستحقة وواجبة السداد.

3.4.13 في حال استلام المصرف تأكيداً كتابياً يفيد وفاتك، لا قدر الله، أو فقدانك للأهلية القانونية.

- 4.4.13 في حال استلام المصرف حكماً صادراً عن أي محكمة أو أي سلطة تنظيمية أخرى بهذا الشأن.
- 5.4.13 إذا تولّد اعتقاد لدى المصرف بأن المبالغ المودعة في حسابك تم تحصيلها بطرق غير مشروعة أو أن حسابك يتم استخدامه للقيام بمعاملات وصفقات مشبوهة.
- 6.4.13 إذا تولّد اعتقاد لدى المصرف بأنه من المحتمل أن تفقد مصدر دخلك الرئيسي وأن لديك التزامات عالية أو مستقبلية بسداد أي مبالغ للمصرف.
- 7.4.13 إذا لم تقم - بمجرد طلب المصرف ذلك - بتزويد المصرف بأي معلومات أو مستندات تتعلق بك و/أو بحسابك مما يطلبه أو قد يطلبه المصرف ليحتفظ به بما يتوافق مع القوانين السارية و/أو بموجب هذه الأحكام والشروط.
- 8.4.13 إذا كان حسابك قيد الإغلاق.
- 9.4.13 في حال نشوب نزاع بين أصحاب الحساب المشترك.
- 10.4.13 في حال تقصيرك في الوفاء بأي من التزاماتك قبّل المصرف أو أي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له أو أي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث بموجب بنود الشروط والأحكام العامة للحسابات والخدمات المصرفية الخاصة بالمصرف.
- 11.4.13 إذا اعتبر المصرف أن استمرار تشغيل حسابك بموجب بنود وأحكام هذه الاتفاقية يشكل خطراً على سمعة المصرف أو خطراً تنظيمياً أو تشغيلياً أو أي خطر آخر على المصرف.
- 12.4.13 إذا تولّد اعتقاد لدى المصرف أنك قد تكون في وضع مخالفة لأحد القوانين الساري العمل بها.
- 13.4.13 إذا كانت هناك أي أسباب أخرى معقولة تجعل المصرف يعتقد بأنه من الضروري القيام بهذا الأمر.
- 14.4.13 سيقوم المصرف بإرسال إشعار كتابي إليك وفق القوانين الساري العمل بها قبل إغلاق حسابك مبيّناً فيه أسباب إغلاق الحساب ما لم يكن هذا الإغلاق متعلقاً بالاشتباه في مخالفة القوانين المعمول بها أو لمنع وقوع الجرائم الاحتيالية أو الجرائم المالية عبر حسابك.
- 5.13 بعد وقوع الإنهاء بما يتوافق مع هذه المادة رقم (13)، سيحدد المصرف إمكانية استكمال الصفقات أو المعاملات أو الالتزامات المعلّقة من عدمه، ولتفادي الريبة والشك، فأنت توافق على

تحمك مسؤولية دفع أي تكاليف ورسوم ومصاريف وضرائب ورسوم جمركية يتكبدها المصرف أو أي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له أو أي من مزودي الخدمة من الطرف الثالث فيما يتعلق بأي صفقات أو معاملات معلقة وقت الإنهاء.

### 6.13 عند إنهاء هذه الاتفاقية:

1.6.13 يُفوض المصرف من قبلك بترتيب تحويل ونقل ملكية جميع الاستثمارات الخاصة بك لدى المصرف إلى أي حساب باسمك لدى أي بنك آخر أو مؤسسة مالية أخرى أو أي من مزودي الخدمة من الطرف الثالث ولهذا الغرض، يتوجب عليك تزويد المصرف بتفاصيل ذلك البنك الآخر وتفاصيل المؤسسة المالية ومزود الخدمة من الطرف الثالث وحسابك لديها خلال الإطار الزمني المحدد الذي يتم إبلاغك به من قبل المصرف بعد تاريخ توجيهكم أو تسلمكم إشعار الإنهاء (أو بدلاً من ذلك يجوز لك توجيه تعليمات إلى المصرف ببيع بعض أو جميع استثماراتك) ومع ذلك، يحق للمصرف رفض ذلك الطلب للتحويل (نقل الملكية) أو البيع.

2.6.13 تصبح جميع أو أي من المبالغ المستحقة عليك للمصرف أو لأي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له أو لأي من مزودي الخدمة من الطرف الثالث بموجب هذه الأحكام والشروط أو فيما يتصل بها (بما في ذلك أي تكاليف أو رسوم يتم تكبدها أو يتوقع تكبدها فيما له صلة بالإنهاء إضافة إلى أي التزامات أو خصوم محتملة أو مستقبلية) واجبة السداد بأثر فوري وستتحمل مسؤولية تسوية جميع المبالغ غير المُسدّدة.

3.6.13 يستمر الرهن الذي تم إنشاؤه بما يتوافق مع المادة رقم (11) في سريانه بكامل قوته وأثره ويجوز للمصرف (دون إرسال أي طلب أو إخطارات أو إشعارات إضافية إليك) ممارسة حقه في المقاصة كما يجوز له لهذه الأغراض تحويل وتسوية الأرصدة والمبالغ الدائنة والمدينة بالعملة المختلفة والقيام بإجراء تقييمات معقولة للمبالغ الواجبة السداد أو المستحقة فيما يتعلق بالمطالبات أو الالتزامات والخصوم المستقبلية أو المحتملة.

4.6.13 يجوز للمصرف دون أي إشعار أو إخطار مستقبلي أو تقديم طلب لك، ببيع جميع الاستثمارات المتواجدة في محفظتك الاستثمارية أو أي جزء منها لضمان وجود مبالغ كافية للمقاصة لتغطية أي مبالغ مستحقة للمصرف أو لأي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له أو لأي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث (أو عندما يقرر المصرف أنه من المستحيل

أو من غير المجدي من الناحية العملية تحويل استثماراتك إلى المصرف أو المؤسسة المالية أو مزود الخدمة من الغير ممن تقوم بتحديدته وتعيينه بما يتماشى مع المادة رقم (1.6.13)) أو عدم التزامك بتلك المادة، فأنت توافق على أنك ستقوم بتعويض المصرف وإعفائه من أي مسؤولية هو وأي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له وأي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث من أي التزام أو خسائر ناجمة عن ذلك الأمر.

5.6.13 في حال بقاء أي مبلغ في حساب الاستثمار الخاص بك بعد التسوية الكاملة لجميع الالتزامات المترصدة في ذمتك للمصرف ولأي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له ولأي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث بما يتوافق مع هذه الأحكام والشروط، فإن المصرف سيقوم بتحويل تلك المبالغ إلى حسابك الذي قمت بتخصيصه، أو يجوز له أن يصدر حوالة تُدفع عند الطلب فيما يتعلق بذلك المبلغ، ويجوز إرسالها إلى عنوانك المسجل لدى المصرف أو يجوز الاحتفاظ بها في الفرع المعني التابع للمصرف لتقوم بصرفها.

7.13 إضافة إلى سلطة المصرف العامة في إنهاء هذه الاتفاقية بموجب المادة رقم (1.13)، فإنه يحق للمصرف إنهاء هذه الاتفاقية دون إرسال أي إشعارات إضافية إليك في حال لم تنجح محاولاته التي يقوم بها بشكل معقول من أجل التواصل معك باستخدام عنوانك أو الاستعانة بأي تفاصيل اتصال أخرى لدى المصرف وفي تلك الحالة، سيستمر سريان البنود الأخرى من هذه المادة رقم (13) بالطريقة الاعتيادية.

8.13 إذا أُنهيت هذه الاتفاقية، فإنه يحق للمصرف حينها الآتي:

1.8.13 تسلّم مبلغٍ مساوٍ بالنسبة والتناسب مع الرسوم الدورية، حسب الاقتضاء، يتم حسابه على أساس يومي حتى نهاية تاريخ الإنهاء.

2.8.13 سداد كامل مستحقات جميع التكاليف والمصاريف التي تكبدها المصرف وأي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له وأي مزود من مزودي الخدمة للمصرف من الطرف الثالث من أموالهم الخاصة نتيجة لذلك الإنهاء بما في ذلك أي ضرائب أو رسوم تم تكبدها في إطار تحويل استثماراتك بما يتوافق مع المادة رقم (1.6.13).

## 14. إغلاق حساباتك أو إيقافها أو تجميدها أو حجبها أو تعليقها

1.14 في نفس الوقت الذي سيبدل فيه المصرف كافة الجهود والمساعي المعقولة من أجل إخطارك مسبقاً بما يتوافق مع القوانين السارية قبل القيام بذلك، يجوز للمصرف في أي وقت من الأوقات إغلاق حساباتك و/أو استثماراتك و/أو صفقاتك و/أو معاملاتك أو إيقافها أو تجميدها أو حجبها أو تعليقها تحت أي ظرف من الظروف الواردة في المادة رقم (13) من هذه الأحكام والشروط أو المواد التي في حكمها في حال تم تعديل هذه الأحكام والشروط مستقبلاً لأي سبب كان.

2.14 لن يتحمل المصرف أو أي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له أو أي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث أي مسؤولية عن أي التزام أو خصوم أو خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح وضياع الفرص) مما ينجم عن أو يكون ذا صلة بأي حساب من حساباتك أو استثماراتك أو معاملاتك وصفقاتك (حسب الاقتضاء) مما يتم إغلاقه أو إيقافه أو تجميده أو تحويله أو حجبها أو تعليقها ما لم يكن هذا الالتزام أو الخصم أو الخسارة ناجمة عن إهمال أو سوء تصرف من جانب المصرف.

3.14 ستقوم بتعويض المصرف وإعفائه من أي مسؤولية هو وأي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له وأي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث ضد أي التزام فعلي أو خسائر فعلية ناجمة عن أي حساب من حساباتك أو استثماراتك أو معاملاتك أو صفقاتك (حسب الاقتضاء) مما يتم إغلاقه أو إيقافه أو تجميده أو تحويله أو حجبها أو تعليقها.

## 15. التحويل إلى بنك آخر أو أمين حفظ آخر

1.15 إذا كانت لديك رغبة في تحويل بعض استثماراتك أو استثماراتك كلها إلى أي بنك آخر أو مؤسسة مالية أخرى أو إلى مزود آخر من مزودي الخدمة من الطرف الثالث (بما في ذلك أمين حفظ آخر):  
1.15 حينها يجوز لك إنهاء هذه الاتفاقية بما يتوافق مع المادة رقم (13) (وهذا الأمر يتطلب تحويل جميع استثماراتك).



2.1.15 يجوز لك توجيه تعليمات إلى المصرف بتحويل استثمارات محددة فحسب والإبقاء على هذه الاتفاقية بأي استثمارات أخرى مملوكة لك (وهذا الأمر يسمح بتحويل بعض الاستثمارات الخاصة بك).

2.15 أما أنواع التحويل الأخرى فهي متروكة لسلطة المصرف التقديرية وتخضع لسداد أي مبالغ من الرسوم والمصاريف المعقولة التي يتكبدها المصرف أو أي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له أو أي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث ذوي الصلة بعملية التحويل، ذلك أن هذا الأمر غير جائز بشكل عام في حال عدم الوفاء بالتزاماتك كاملة للمصرف أو لأي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له أو لأي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث و/أو إذا كان التحويل سيؤدي إلى أن يجعل المبلغ النقدي والاستثمارات المتبقية في حساب الاستثمار الخاص بك أقل من الحد الأدنى للنقد أو الاستثمارات التي يتوجب وجودها في حساب الاستثمار الخاص بك.

## 16. الامتثال القانوني

1.16 توافق على أنه يتوجب عليك الامتثال لجميع القوانين السارية في جميع الأوقات وأنت ستقوم بتقديم كافة المساعدات أو المعلومات المعقولة التي يطلبها المصرف من حين لآخر حتى يتسنى للمصرف أو لأي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له أو لأي من مزودي الخدمة من الطرف الثالث تسوية جميع الالتزامات والديون الخاصة بهم بموجب القوانين المعمول بها.

2.16 لا يوجد في هذه الأحكام والشروط ما يلزم المصرف بالقيام بأي تصرف يجعله ينتهك أيًا من القوانين الساري العمل بها أو سياساته الداخلية وعلى وجه الخصوص لا يوجد نص في هذه الأحكام والشروط يلزم المصرف بإجراء أي معاملة في الحالات التالية:

1.2.16 إذا كانت تلك المعاملة تتعارض مع أي من القوانين المعمول بها بما في ذلك ما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2.2.16 إذا كانت تلك المعاملة تتعارض مع المستندات التأسيسية للمصرف وتعديلاتها التي تطرأ عليها من حين لآخر.

- 3.2.16 إذا كانت تلك المعاملة تتعارض مع هذه الأحكام والشروط أو السياسات والإجراءات الداخلية للمصرف أو لأي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له أو لأي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث.
- 4.2.16 إذا كانت تلك المعاملة تتعارض مع المستندات التأسيسية للجهة التي تود الاستثمار فيها.
- 5.2.16 إذا كانت تلك المعاملة تتعارض مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية بما يتوافق مع المعايير الشرعية الصادرة عن الهيئة العليا الشرعية في المصرف المركزي وفق تفسير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمصرف.
- 6.2.16 إذا كان للمصرف أو لأي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له أو لأي من مزودي الخدمة من الطرف الثالث (لحسابهم الخاص أو لصالح واحد أو أكثر من المتعاملين الآخرين) استثمارات حالية في الجهة التي تود إجراء معاملة فيها أو له علاقة بها، وكان المصرف أو الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له أو مزودي الخدمة الآخرين من الطرف الثالث مجبراً (نتيجة للمعاملة المُقترحة) بموجب القوانين المعمول بها أو بموجب المستندات التأسيسية للجهة المعنية على اتخاذ إجراء أو الامتناع عن اتخاذ أي إجراء فيما يتعلق بحيازة أسهمها الخاصة أو فيما له صلة بأي أسهم أو حصص أخرى في الجهة المعنية.

3.16 يجوز للمصرف، في حال قمت بارتكاب مخالفة وانتهاك للقوانين المعمول بها، بيع بعض أو جميع استثماراتك بأثر فوري دون إرسال أي إخطار أو طلب إضافي إليك حسبما يراه المصرف ضرورياً أو مناسباً، ولن يتحمل المصرف مسؤولية أي خسائر بما في ذلك خسارة الأرباح التي تلحق بك أو أي تكاليف أو رسوم أو مصاريف أو ضرائب أو رسوم جمركية تتكبدها نتيجة لذلك ما لم تكن خسارة فعلية ناجمة عن إهمال من المصرف وسوء تصرفه.

## الملكية والقيود الأخرى

4.16 قد تخضع استثمارت بعينها لقيود الملكية أو لقيود أخرى (على سبيل المثال لا يجوز شراء بعض الأوراق المالية إلا من قِبَل المستثمرين المتمرسين أو الشركات والمؤسسات الاستثمارية أو لا يجوز عرض بعضها على المستثمرين المواطنين أو المقيمين أو مواطني بعض الولايات القضائية

المحددة) وعند قيامك بالاستثمار في تلك الاستثمارات، يتوجب عليك الامتثال لجميع القيود المعمول بها، وقد يكون هناك سوق محدود جداً للاستثمارات المذكورة، ورغم أن المصرف سيحاول بيع أي من تلك الاستثمارات بالطريقة وفي الوقت الذي ترد إليه تعليمات منك بذلك، إلا أن المعاملات ستكون خاضعة لهذه القيود وقد يتم رفضها نظراً لأنه لا يمكن تنفيذها بما يتوافق مع القوانين المعمول بها أو أحكام الاستثمار المعنية أو السياسات والإجراءات الداخلية للمصرف.

5.16 قد يخضع متعاملو المصرف من المواطنين أو المقيمين أو مواطني بلدان بعينها لقيود استثمارية بما في ذلك القيود على تلقي المواد التسويقية المتعلقة باستثمارات معينة، وستتحمل مسؤولية الامتثال لأي قانون من القوانين المعمول بها التي تسري عليك في هذا الصدد كما سيتوجب عليك إخطار المصرف بأثر فوري كتابياً بأي من تلك القيود التي تخضع لها أو التي أصبحت على علم بها، كما يحتفظ المصرف بحقه في رفض معالجة أي تعليمات تؤدي إلى حدوث أي انتهاك أو مخالفة لأي قانون من القوانين المعمول بها.

6.16 يتوجب عليك عدم إعطاء أي تعليمات للمصرف إلا بعد الحصول على جميع الموافقات والاعتمادات المطلوبة (إن وُجِدَت) للاستثمار في مجالات الاستثمار ذات الصلة واتخاذ خطوات من شأنها ضمان عدم وقوع أي مخالفات أو انتهاكات لأي من القوانين الساري العمل بها بسبب إعطاء تلك التعليمات.

## 17. حدود التزامات المصرف

1.17 رغم أن المصرف يرغب بشكل عام في تزويدك بالخدمات الاستثمارية المعنية إلا أنه لن يكون ملزماً بالدخول في أي معاملة معينة أو إجراء أي معاملة بعينها أو قبول أي تعليمات بعينها أو التصرف بما يتوافق مع أي تعليمات محددة، وعلى وجه التحديد فأنت توافق على الآتي:

1.1.17 أن المصرف لن يكون ملزماً بقبول أي طلبات استثمارية جزئياً أو كلياً.

2.1.17 لن يتحمل المصرف أو أي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له أو أي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث أي مسؤولية أو التزام يتضمن أن يقوم مزود الاستثمار المعني بتخصيص استثمارات ذات صلة لك.

3.1.17 لن يتحمّل المصرف أو أي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له أو أي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث أي مسؤولية عن أي التزام أو خسائر (بما في ذلك خسارة الأرباح أو ضياع الفرص) مما قد يلحق بك أو تتكبدها نتيجة لأي رفض من طرف المصرف أو من طرف أي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث أو ما يتعلق بذلك من قبول أي طلب أو أمر منك أو رفض قبول معالجة ذلك الطلب أو تأخيره من قبل مقدم الاستثمار ذي الصلة.

4.1.17 إذا قبّل المصرف أمراً أو طلباً، فإن مسؤولية المصرف الوحيدة ستكون محصورة في تنفيذ تعليماتك مع مراعاة هذه الأحكام والشروط.

2.17 لن يتحمّل المصرف أو أي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له أو أي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث أي مسؤولية أو التزام عن أي مما يأتي:

1.2.17 خسارة استثماراتك أو انخفاض قيمتها، كما أن المصرف لن يتحمل مسؤولية أي خسارة ناجمة عن التصرفات أو الامتناع عن التصرف أو إعسار أي جهة مُصدِّرة للاستثمارات أو أي وسيط من الطرف الثالث أو أي متداول أو أي صانع سوق أو أي مضارب أو أي سوق مالي أو أي مزود خدمة صرف العملات أو أي مزود خدمة من الطرف الثالث أو أي وكيل أو أي مرشّح يختاره المصرف بحسن نية للقيام بأي معاملة تتعلق باستثمارتك و/أو توفير خدمة الحفظ الأمين لأي من استثماراتك.

2.2.17 التصرف أو الامتناع عن التصرف المتعلق بواجبات المصرف بموجب هذه الأحكام والشروط (بما في ذلك عدم تنفيذ أي أوامر أو طلبات استثمارية أو عدم تنفيذ أي تعليمات ترد إليه منك أو عدم التنفيذ والتصرف في الوقت المناسب) باستثناء الحد الذي يكون فيه ذلك التصرف أو الامتناع ناتجاً عن إهمال جسيم أو سوء تصرف مُتعمّد من طرف المصرف أو من طرف الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له أو أي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث.

3.2.17 الخسارة غير المباشرة أو الخاصة أو المعنوية أو التبعية.

4.2.17 محتوى أو وظيفة أو تعطّل أي من قنوات أو برمجيات الاتصال الإلكترونية بما في ذلك تطبيق الهاتف المتحرك أو أي برامج تطبيق هاتف متحرك أخرى (أو التطبيقات) المُستخدَمة أو التي يتم تزويدك بها من قبل المصرف أو مزود الخدمة من الطرف الثالث حتى إذا قام المصرف بتوجيهك إلى قنوات أو برمجيات الاتصال الإلكترونية تلك أو بخلاف ذلك قد قام بتوفيرها لك ولن

يتحمّل المصرف أي مسؤولية عن أي جانب من جوانب علاقتك مع أي من مزودي الخدمة من الطرف الثالث المُشار إليهم (بما في ذلك ما يتعلق بتعامله مع معلوماتك) أو أي تصرف آخر من أي طرف ثالث من الغير.

5.2.17 الخلل والأعطال الميكانيكية أو التشغيلية أو غيرها من الأعطال في قنوات الاتصال الإلكترونية أو أي قناة من قنوات الاتصال الأخرى بما في ذلك شبكة الإنترنت أو الكابلات أو الهواتف أو الأنظمة البريدية.

6.2.17 عدم تنفيذ وأداء الالتزامات بموجب هذه الأحكام والشروط إلى المدى الذي يتم فيه تقييد ذلك الأداء أو حظره بأي تصرف أو إغفال مما ينجم عن أي حكومة أو أي حدث من أحداث القوة القاهرة الأخرى مما يكون خارج نطاق سيطرة المصرف.

3.17 لا يعطي المصرف أو أي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث أي ضمان أو كفالة على أمان أو أداء أي من الاستثمارات الخاصة بك أو أي استراتيجية استثمارية شاملة قد تتفق عليها مع المصرف وما لم يرتكب المصرف إهمالاً جسيماً أو يصدر عنه سوء تصرف مُتعمّد، فأنت وحدك ستتحمل مسؤولية أي التزامات أو خسائر (بما في ذلك خسارة الأرباح أو ضياع الفرص) مما ينجم عن أو يكون متعلقاً بحساب الاستثمار الخاص بك أو أي حساب ينشئه المصرف لصالحك بما يتوافق مع بنود هذه الأحكام والشروط، ولتفادي الريبة والشك، ستتحمل وحدك مسؤولية أي خسائر فعلية مما ينجم عن أو يكون ذا صلة بالتعليمات التي تزود بها المصرف أو أي خدمات يقدمها المصرف بموجب هذه الأحكام والشروط.

4.17 تذبذب قيمة الاستثمارات والدخل الناتج عنها والتغيرات في الأرباح وأسعار الصرف معناه أن قيمة أي محفظة استثمارية تتم إدارتها لصالحك قد تزيد أو تنقص كما أن ذلك التذبذب في القيمة واقتطاعات الرسوم والمصاريف يعني أنه من المحتمل أن تترتب عليك خسائر، كما أنك توافق على تحملك مسؤولية أي خسائر بما في ذلك خسارة الأرباح مما ينجم عن أو يكون متعلقاً بتلك التذبذبات عندما تعطي تعليمات للمصرف ليقوم بتنفيذها بموجب هذه الأحكام والشروط.

5.17 الاستثمارات ليست ودائع مصرفية وليست مضمونة ولم يقيم المصرف باعتمادها ولا تشكّل التزاماً على المصرف أو على أي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له ولن يتحمّل المصرف أي مسؤولية بأي شكل من الأشكال أو إلى أي مدى عن الأداء المالي أو أي أداء آخر للاستثمارات التي تقوم بشرائها أو بيعها وفق ما هو منصوص عليه في هذه الأحكام والشروط.

6.17 توافق على أنه لا يجوز للمصرف إصدار أو إدارة استثمارات بعينها وفي هذه الحالة، سيقصر دور المصرف على كونه موزعاً أو وكيلًا أو وسيطاً للاستثمار المعني، ولن يشترك بأي حال من الأحوال في إصدار أو إدارة أو أداء الاستثمار أو الأصول والموجودات الرئيسية فيه، ومتى ما قمت بالاستثمار في تلك الاستثمارات فأنت توافق على الامتثال لأي أحكام ذات صلة مما يسري على الاستثمار وأن للجهة المُصدرة أو المدير السلطة التقديرية في قبول أو رفض طلب الاشتراك ولن يتحمّل المصرف مسؤولية أي التزام أو خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح أو ضياع الفرص) مما ينجم عن أو يكون له صلة بعدم امتثالك لأي من البنود والأحكام المعنية السارية على تلك الاستثمارات.

7.17 المصرف ليس مُلزماً بالقيام بما يأتي:

1.7.17 باتخاذ أي إجراء بخلاف ما هو منصوص عليه في هذه الأحكام والشروط فيما يتعلق بأي من استثماراتك أو مبالغك النقدية كما أنه يحق للمصرف الاستعانة بأي مشورة أو التصرف بناءً على أي مشورة دون تحمل مسؤولية أي تصرف أو إجراء يتم اتخاذه أو أي شيء يتم فعله بحسن نية اعتماداً على ذلك.

2.7.17 بأن يأخذ في اعتباره أي استبيان استعداد لتحمل المخاطر أو أي استبيان آخر مشابه لذلك يتعلق بك ما لم يكن هناك إلزام تنظيمي للقيام بذلك.

8.17 لن يتحمل المصرف أو أي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له مسؤولية أي امتناع عن التصرف تصدر عن مزود الخدمة من الطرف الثالث الذي يتم تعيينه بموجب هذه الأحكام والشروط أو ما يتوافق معها ما لم يكن المصرف قد ارتكب خطأً جسيماً في تعيين ذلك المزود للخدمة من الطرف الثالث.

9.17 لا يوجد في هذه الأحكام والشروط ما يستثني أو يحد من أي التزام يحظره القانون المعمول به أو لا يجيزه.

## 18. التوقيتات

1.18 يمكن الحصول على المعلومات الإضافية المتعلقة بأيام التداول (البيع والشراء) والتوقيت النهائي المحدد لاستلام التعليمات أو الأوامر أو الطلبات الأخرى من المصرف، حسب الطلب.

2.18 في جميع الحالات، لن يكون المصرف ملزماً تحت أي ظرف من الظروف باتخاذ أي إجراء من شأنه معالجة التعليمات الخاصة بأي معاملة خارج أوقات العمل المصرفية العادية في منطقة الاختصاص التي فيها تم توجيه تعليمات بالصفقة أو المعاملة إلى المصرف و/أو التي فيها تم شراء الاستثمار المعني أو بيعه أو (إذا كان الأمر خلاف ذلك) ما يكون خلاف أيام إجراء صفقات البيع والشراء السارية على الاستثمار ذات الصلة.

3.18 لتفادي الريبة والشك يتم تنفيذ جميع التعليمات التي تصل إلى المصرف على أساس "بذل أقصى جهد".

## 19. تضارب المصالح

1.19 يقدم المصرف خدماته على أساس غير حصري، لذا يحق للمصرف وجميع الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له وأي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث بناءً على ذلك بأداء أي خدمات ذات صلة للغير أو للمتعاملين حسب رغبتهم ولن يُشترط عليهم القيام بما يأتي:

1.1.19 الخضوع للمساءلة من قبلك فيما يتعلق بأي مزايا قد يستلمها المصرف وجميع الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له وأي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث لقاء قيامهم بذلك.

2.1.19 أن يفصح لك عن أي واقعة أو شيء ينمو إلى علم المصرف أو لأي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له أو لأي مزود من مزودي الخدمة في إطار تزويد تلك الخدمات

للغير أو في سياق أداء أعمالهم بأي صفة أخرى أياً كانت أو بأي طريقة من أي نوع بخلاف ما يكون في سياق تنفيذ واجباتهم ومهامهم بموجب هذه الأحكام والشروط.

2.19 يحق للمصرف أو لأي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له أو لأي مزود من مزودي الخدمة، دون إرسال أي إخطار لك بذلك، القيام بالآتي:

1.2.19 إجراء المعاملات والصفقات التي يكون لهم فيها بشكل مباشر أو غير مباشر مصلحة أو منفعة جوهرية.

2.2.19 تلقي أي عمولات أو حوافز غير مالية من أي شركة أو مؤسسة أخرى لها صلة بالطلبات المُقدّمة أو الخدمات المُستَراة لصالحك أو التي لها صلة بأي استثمارات فيما يتعلق بما يتم تزويده لك من خدمات التداول أو إدارة المحافظ الاستثمارية أو التأمين التكافلي أو خدمة الحفظ الأمين بموجب هذه الأحكام والشروط.

3.19 لن يكون المصرف أو أي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له أو أي مزود من مزودي الخدمة ملزماً بالخضوع للمساءلة من قبلكم عن أي أرباح أو عمولات أو مكافآت أو تعويضات أو مبالغ أخرى يتم تحقيقها أو استلامها ولن يتم خفض الرسوم المصرفية أو إلغاؤها بناءً على ذلك (ما لم يتم الاتفاق معك على خلاف ذلك كتابياً).

4.19 على وجه التحديد، تقرّ بأنه يجوز للمصرف إضافة إلى الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له وأي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث استلام أو فرض عمولة (أيّاً كان وصفها) على البيع من الجهة المُصدِرة للاستثمارات أو المُروّج أو البائع لها بموجب هذه الأحكام والشروط وتوافق على أنه يحق للمصرف وأي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له وأي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث الاحتفاظ بها لصالحهم ولن يكونوا ملزمين بأن يودعوها كلها أو أي جزء منها في حسابك.

5.19 توافق على أنه، في حالات بعينها، يجوز للمصرف أو لأي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له ولأي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث أن يملك أو يوصي المتعاملين بمعاملات أو صفقات تتعارض مع الاستثمارات المتواجدة في محفظتك والمصرف لن يكون ملزماً بأي حال من الأحوال بالإفصاح عن ذلك.



## 20. السرية

1.20 سيقوم المصرف بالاحتفاظ بأي معلومة ذات طبيعة سرية تقوم بتزويدها للمصرف (سواء تم الحصول عليها في سياق تقديم المصرف للخدمات الاستثمارية بموجب هذه الأحكام والشروط أو غير ذلك) في إطار من السرية التامة وسيقوم المصرف باتخاذ كافة الخطوات اللازمة بشكل معقول للحفاظ على سريتها.

2.20 توافق على الحفاظ على سرية أي معلومات تخص استثماراتك بما في ذلك كل ما يتم الاتفاق عليه من ترتيبات رسوم أو عمولات يتم دفعها أو مبالغ أو ممتلكات في المحفظة الاستثمارية أو استشارات أو محافظ نموذجية أو استراتيجيات وصفقات استثمارية وعدم الإفصاح عن أي من ذلك إلى أي ما لم يكن ذلك الإفصاح مطلوباً ولامماً بموجب القوانين السارية أو في حال حصولك على إذن كتابي مسبق من المصرف.

3.20 توافق على أنه يجوز للمصرف معالجة وتخزين والإفصاح، دون الحاجة إلى إذن أو موافقة إضافية منك أو إشعارك، عن معلوماتك (بما في ذلك وحسب الاقتضاء، المعلومات المتعلقة بالملّك أو المنتفعين التابعين لك) و/أو معلومات حسابك و/أو المعلومات التي تخص استثماراتك و/أو استخدامك لأي من الخدمات المصرفية إلى المذكورين أدناه:

1.3.20 الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة للمصرف (بما في ذلك موظفيهم ومدرائهم ومساهميهم) ممن يخضعون لبند المحافظة على السرية الخاص بالمصرف.

2.3.20 أي مشارك أو مشارك فرعي فعلياً كان أو محتملاً فيما يتعلق بحقوق المصرف و/أو التزاماته بموجب أي اتفاقية تُبرم مع المصرف.

3.3.20 أي محكمة أو هيئة تحكيم أو سلطة تنظيمية أو سلطة أو هيئة ضريبية أو أي جهة أو سلطة حكومية أو شبه حكومية أخرى، يكون المصرف بالنسبة لها:

1.3.3.20 مطلوباً منه أو من الجائز أن يُطلب منه الامتثال لها أو يجوز له أن يقرر طوعياً مراعاة والامتثال لقانون جارٍ العمل به بما في ذلك القوانين السارية على مناطق الاختصاص التي يعمل أو يشتغل فيها المصرف أو متعاملوه إضافة إلى مناطق الاختصاص التي يقوم المصرف أو أي من مراسليه بسداد المبالغ فيها.

2.3.3.20 كان أو قد يكون مطلوباً منه بموجب القوانين السارية أو بموجب التزامات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية أو معايير التقارير الضريبية المشتركة (أو أي التزامات أخرى في حكمها) إلى المدى الذي تسري فيه على المصرف أو أي اتفاقية معمول بها لدى السلطات الضريبية أو أي من سياساتها الخاصة بما يفيد رفع تقرير بتلك المعلومات إلى:

(أ) أي هيئة أو سلطة حكومية أو تنظيمية، دولية كانت أو وطنية أو محلية.

(ب) السلطات الضريبية في أي دولة يحتفظ المصرف فيها بحسابات لك أو عندما يعتقد المصرف - لمبررات معقولة - أو يكون مطلوباً منه أن يفترض بأنك تخضع لضريبة.

3.3.3.20 يمثل أو يسعى للامتثال (على أساس طوعي أو إلزامي) لأي التزامات بشأن الإفصاح بموجب أي التزامات ضريبية.

4.3.20 أي مكتب معلومات ائتمانية (بما في ذلك الاتحاد للمعلومات الائتمانية) أو الوكالات أو الهيئات المرجعية التي يختار المصرف الاستعانة بها من حين لآخر لأغراض الحصول على أو تقديم مراجع ائتمانية ومعلومات أخرى.

5.3.20 أي شركات أو مؤسسات تابعة أو منتسبة أو مزودي الخدمة من الطرف الثالث ممن يقوم المصرف من خلالهم بتقديم الخدمة إليك كوسيط بما في ذلك إدارة الاستثمار أو خدمات التأمين التكافلي وبما في ذلك ما يتعلق بأي استثمارات وخدمات.

6.3.20 أي طرف يعتقد المصرف بشكل معقول أنه يتصرف نيابة عنك إضافة إلى متلقي المبالغ والمستفيدين من الحساب والمرشدين والوسطاء والمراسلين والبنوك المراسلة وغرف المقاصة وأنظمة المقاصة أو التسوية أو الأطراف الأخرى المقابلة في السوق أو شركات وأنظمة المقاصة والتسويات أو جهات تجميع معلومات مشتقات السوق الثانوي وتبادلها أو أسواق الأوراق المالية أو الشركات التي لك فيها مصلحة أو حقوق في الأوراق المالية (عندما يتم الاحتفاظ بتلك الأوراق المالية في المصرف لصالحك).

7.3.20 أي طرف في أي معاملة يحوز مصلحة أو يتحمل خطراً أو يكون ذا صلة بالعلاقة المصرفية للأفراد الخاصة بك في المصرف.

8.3.20 أي طرف لأغراض إنفاذ أو الحفاظ على حقوق المصرف قبلك كما هو الحال عندما يقوم المصرف برفع دعاوى قضائية ضدك أو العكس أو عندما يقوم الغير برفع دعاوى قضائية ضد المصرف فيما يتعلق بأي استثمارات أو خدمات يقدمها المصرف لك أو صفقات أو معاملات مع المصرف أو لأي جهة تحصيل ديون خارجية لأغراض تحصيل أي ديون متأخرة قد تكون في ذمتك للمصرف.

9.3.20 أي طرف يقوم المصرف بإدخاله لأغراض معالجة معاملتك أو لأغراض معالجة معلوماتك أو تخزينها سواء كان هذا الأمر داخل الإمارات العربية المتحدة أو خارجها.  
10.3.20 أي طرف، إذا قرر المصرف أن ذلك الإفصاح سيحول دون وقوع خسائر للمصرف أو سيؤدي إلى استردادها للمصرف.

11.3.20 أي طرف، وفقاً للمتطلبات التشغيلية الداخلية للمصرف (بما في ذلك ما كان لأغراض إدارة الائتمان أو إدارة المخاطر أو الأنظمة أو تطوير المنتجات والتدقيق والأغراض الإدارية الأخرى).

4.20 لأغراض جميع الإفصاحات أو أي إفصاح مما يُشار إليه أعلاه، فأنت تتنازل صراحة إلى أقصى مدى تجيزه القوانين المعمول بها، عن أي حق في السرية يكون لك بموجب أي قانون من القوانين الساري العمل بها.

5.20 ستقوم بتعويض المصرف وأي شركة أو مؤسسة تابعة أو منتسبة له وأي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث وإعفائه من مسؤوليته أي التزام فعلي أو خسارة فعلية مما ينجم عن أو يكون متعلقاً بأي إفصاح يتم تحت أي ظرف من الظروف الواردة في هذه المادة رقم (20) أو أي ظروف مشابهة لها.

## استعانة المصرف بالمراجع الائتمانية

6.20 يجوز للمصرف في أي وقت من الأوقات أن يطلب أي معلومات تتعلق بك مما يعتبره المصرف مناسباً من صاحب العمل الذي تعمل لديه (كفيلك) أو أي مؤسسة مالية أو أي مكتب ائتماني أو وكالة مرجعية (بما في ذلك الاتحاد للمعلومات الائتمانية) أو أي مصدر آخر يعتبره المصرف ضرورياً لتقييم قدرتك على الوفاء بالتزاماتك وأنت بموجبه تفوض المصرف (أو أي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له) للقيام بتلك الاستفسارات والتحقيقات وللحصول على تلك المراجع الائتمانية أو المعلومات الأخرى المعنية الخاصة بك.

## الإجراءات والتدابير الأمنية

7.20 باستثناء ما يرد خلافاً لذلك في هذه الأحكام والشروط، فإن جميع معلومات الأمان (المعلومات الأمنية) تعد من الأمور السرية بينك وبين المصرف وفي حال إفشائك عن أي معلومات سرية للغير، فأنت تتحمل وحدك بصفة منفردة المخاطر والمسؤولية المترتبة على هذا الأمر.

8.20 يجب عليك التأكد من عدم اطلاع أي طرف غير مصرح له على معلوماتك السرية أو أي بنود أو معلومات أخرى متعلقة بعلاقتك مع المصرف مما يشترط المصرف عليك بشأنه أن يظل سرياً وآمناً كما يتوجب عليك أخذ كل سبل الحرص والعناية اللازمة للحيلولة دون وقوع أي اطلاع أو وصول غير مصرح به لتلك المعلومات أو البنود ويشتمل هذا الأمر على سبيل المثال لا الحصر على التدابير التالية:

1.8.20 عدم الرد على أي طلبات أو أسئلة خاصة بمعلوماتك الأمنية حتى لو اتضح أن ذلك الطلب تم عن طريق المصرف.

2.8.20 عدم اختيار كلمات مرور سرية سهلة يمكن تخمينها وعلى وجه التحديد ينبغي عليك عدم اختيار كلمة مرور سرية تشتمل على أو تمثل تاريخ ميلادك أو جزء من اسمك أو أي تفاصيل شخصية خاصة بك (مثل رقم هاتفك المتحرك) مما يسهل الوصول إليه.

3.8.20 أن تقوم بصفة منتظمة بتغيير كلمة المرور السرية الخاصة بك وأن تقوم بانتظام بعمل مسح لحاسوبك و/أو هواتفك ضد الفيروسات.

4.8.20 أن تقوم بالمحافظة على تحديث وأمن وسلامة برامج حواسيبك وأجهزة الهاتف المتحرك الخاصة بك.

5.8.20 عدم ترك حواسيبك وأجهزة المتحرك الخاصة بك دون رقابة وعدم تسجيل معلومات الأمان الخاصة بك بطريقة مقروءة أو تخزينها جميعاً مع بعضها البعض أو تخزينها على أي برمجيات أو برامج تقوم بتخزينها بشكل تلقائي.

6.8.20 عدم استخدام أي مواقع بخلاف المواقع الإلكترونية الآمنة عند قيامك بإتمام وإجراء الصفقات الاستثمارية عن طريق الإنترنت.

7.8.20 الامتثال لجميع الاشتراطات الأمنية التي يزودك بها المصرف من حين لآخر.

9.20 إذا ورد إلى علمك أو علمت أو تولدت لديك أي شكوك بأن أي جزء من المعلومات الأمنية الخاصة بك قد فُقد أو ضاع أو سُرق أو تم الإفصاح عنه للغير (على سبيل المثال، في حال ضياع جهاز الحاسوب الخاص بك أو سرقة) أو في حال علمك بحدوث أي عملية دخول غير مصرح بها للخدمات الاستثمارية التي يزودك بها المصرف، حينها يتوجب عليك بأثر فوري الاتصال بالمصرف واتباع أي تعليمات ترد إليك من المصرف وقد تشتمل تلك التعليمات على طلب تغيير معلومات الأمان الخاصة بك أو إغلاق حساب الاستثمار الخاص بك وفتح حساب جديد أو القيام بأي تصرفات أخرى قد يشترطها المصرف.

10.20 ما لم تقم بإخطار المصرف بفقدان معلومات الأمان الخاصة بك أو ضياعها أو الإفصاح عنها أو حدوث أي دخول غير مصرح به بما يتوافق مع هذه المادة رقم (20) وإلى أن تقوم بإخطاره، فأنت تتحمل مسؤولية أي دخول غير مصرح به إلى الخدمات الاستثمارية الخاصة بك وستقوم بتعويض المصرف وأي شركة أو مؤسسة تابعة أو منتسبة له وإعفائهم من مسؤولية أي خسائر تنجم عن ذلك الدخول غير المصرح به.

## 21. الضرائب

1.21 كجزء من الامتثال لأي التزامات ضريبية، قد يُشترط على المصرف و/أو على الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له أن يقوموا باقتطاع الضرائب بشأن أي دفعات دخل مصدرها الولايات المتحدة جنباً إلى جنب مع إجمالي العوائد من بيع الأوراق المالية التي تشكل دخلاً مصدره الولايات المتحدة.

2.21 قد تخضع أي مبالغ تُدفع لك أو مبالغ يتم الاحتفاظ بها لصالحك للاستقطاعات الضريبية التي يُشترط على المصرف أو الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له القيام بها أو تفرض عليهم من حين لآخر فيما له صلة بعدم امتثالك للالتزامات الضريبية المعمول بها أو مخالفة الالتزامات المعنية الواردة في هذه المادة رقم (21).

3.21 لن يقوم المصرف أو الشركات أو المؤسسات المنتسبة والتابعة له بسداد أو الاحتفاظ بأي مبالغ إضافية لصالحك وذلك لتعويض تلك الاستقطاعات الضريبية التي تتم بموجب الالتزامات الضريبية المعمول بها.

## ضريبة القيمة المُضافة (VAT)

4.21 ما لم يتم الاتفاق صراحة على خلاف ذلك مع المصرف، فإن جميع المبالغ الواردة في هذه الاتفاقية والمترصدة في ذمتك للمصرف لا تشمل على ضريبة القيمة المُضافة التي يتم حسابها وتقييدها حسب الأصول.

5.21 ما لم يتم الاتفاق صراحة على خلاف ذلك مع المصرف، وعندما يقوم المصرف بتوريد أو ما يعتبر توريداً لأي سلع أو خدمات خاضعة للضريبة لصالحك، يكون المبلغ أو المقابل لذلك التوريد أياً كان سيكون غير مشتمل على أي ضريبة قيمة مُضافة مما يتم احتسابه وقيده حسب الأصول، وسيتوجب عليك سداد ضريبة القيمة المُضافة بالإضافة إلى أي مبلغ أو مقابل آخر في وقت أداء المبلغ أو المقابل الآخر أو عند إتمام التوريد أو قبله وسيتوجب على المصرف تقديم فاتورة ضريبية سارية أو أي دليل مستندي آخر بالصيغة والشكل الذي تنص عليه القوانين واللوائح التنظيمية السارية على ضريبة القيمة المُضافة.

6.21 عندما تكون مطالباً قانوناً بحساب ضريبة القيمة المُضافة وفقاً لآلية الخصم العكسي (بأثر رجعي) أو إلى الجهة الضريبية ذات الصلة، حينها يكون المصرف غير ملزم بحساب ضريبة القيمة المُضافة على التوريد الذي يتم لك، على سبيل المثال بشأن توريد السلع والخدمات التي تدخل فيها أكثر من منطقة اختصاص، حينها ستقدم للمصرف رقم تعريفك الضريبي المعني (VAT) الخاص ببلد غير الإمارات العربية المتحدة وسيتم حساب جميع مبالغ ضريبة القيمة المُضافة المستحقة في منطقة الاختصاص المعنية ولن يُستحقّ على المصرف أي ضريبة قيمة مُضافة إضافة إلى العوّض (الثمن).

7.21 عندما توافق على دفع أو استرداد التكاليف أو الرسوم أو المصاريف التي يتكبدها المصرف والتي لها صلة بالخدمات التي يقدمها المصرف لك بموجب هذه الاتفاقية، بخلاف ما يترتب عن التوريد الخاضع للضريبة الذي يقوم به المصرف، فإنك ستقوم أيضاً بتعويض المصرف عن أي جزء من تلك التكاليف أو الرسوم أو المصاريف (أو أي جزء منها) مما يمثل ضريبة قيمة مُضافة، باستثناء ما يكون في الحدود التي يخطرک المصرف فيها بأنه مقتنع بأنه سيسترد كل ما يتعلق بضريبة القيمة المُضافة تلك من الجهة الضريبية ذات الصلة.

8.21 بما يتوافق مع هذه الاتفاقية وعندما تقوم بتقديم توريدات خاضعة للضريبة إلى المصرف مما تلتزم بحساب ضريبة قيمة مضافة عليه، فإن ثمن تلك التوريدات سيكون مشتملاً على أي ضريبة قيمة مضافة يتم حسابها أو تقييدها.

9.21 في حالة سماح هذه الاتفاقية بالتعليق أو الإنهاء عند إضفاك عن سداد مستحقات المصرف أو تأخر في سدادها، فإن هذا الأمر يتضمن الإضفاك عن سداد ضريبة القيمة المضافة أو التأخر في سدادها إضافة إلى الثمن (العوض) عند استحقاقه بما يتوافق مع هذه الاتفاقية.

10.21 عندما يتم تعديل سعر أي توريد للسلع أو الخدمات مما يخضع للضريبة في أي وقت لاحق بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) عند إنهاء هذه الاتفاقية، فإنه يتوجب على الأطراف القيام بالتعديلات الملائمة على مبلغ ضريبة القيمة المضافة بما في ذلك رد ضريبة القيمة المضافة وأي دفعة لاحقة لضريبة القيمة المضافة وإصدار أي إشعار دائن أو فاتورة ضريبة (VAT) أخرى سارية لأغراض ضريبة القيمة المضافة.

11.21 إذا كان المصرف غير متيقن إزاء الآثار المترتبة على ضريبة القيمة المضافة وتداعياتها فيما يخص أي توريدات للبضائع أو الخدمات بما يتوافق مع هذه الاتفاقية أو قررت الجهة الضريبة المعنية أن تعامل الأطراف فيما يخص ضريبة القيمة المضافة على تلك التوريدات غير صحيحة في أي جانب من جوانبه، فإنه يتوجب على الأطراف بذل كل المساعي والجهود المعقولة للتعاون والوصول إلى اتفاقية مع بعضهم البعض ومع الجهة الضريبة وإبقائهم على اطلاع تام والقيام بجميع التعديلات المناسبة.

12.21 ستقوم على الفور بتزويد المصرف بجميع المعلومات التي يشترطها أو يطلبها للامتثال لالتزامات ضريبة القيمة المضافة الخاصة بها الناجمة عن هذه الاتفاقية.

## التعويض

13.21 لن يتحمل المصرف أو أي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له أي مسؤولية وستقوم بتعويض المصرف إضافة إلى أي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له وإعفائهم من أي مسؤولية أو التزام;

1.13.21 ينجم عن امثالهم لأي قانون من القوانين السارية أو أي التزامات ضريبية أو اتفاقيات مع السلطات الضريبية أو عن امثالهم لسياساتهم الخاصة.

2.13.21 ينجم عن أي فشل أو قصور من طرف المصرف أو أي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له في الامتثال لأي من التزاماتهم بموجب المادة رقم (21.7) أعلاه مما ينجم عن مخالفتك أو عدم امتثالك لهذه الأحكام والشروط و/أو القوانين الساري العمل بها.

3.13.21 بالنسبة لأي تأخيرات و/أو توقفات و/أو حجز و/أو تعليقات و/أو ما ينتج عن عدم توفر مبالغ مالية مما يفضي إلى عدم اتباع التعليمات الصادرة عنك لسداد ما هو مستحق، بسبب تقيدهم والتزاماتهم المتعلقة بالقوانين المعمول بها.

4.13.21 ما له صلة بأي قرار يقضي بأن أي مبالغ أو حسابات أو استثمارات تشكل "دخل مصدره الولايات المتحدة" أو القرارات الأخرى المتعلقة بالامتثال أو القرارات التي يتم اتخاذها بغرض الامتثال للالتزامات الضريبية المعمول بها وأن أي قرار أو تصرف أو إجراء يقوم المصرف أو أي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له باتخاذها، أيًا كانت الطريقة التي تم بها، سيكون نهائيًا ومُلزمًا لك.

14.21 لتفادي الريبة والشك، فأنت توافق على أن المصرف والشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له لم يقوم بإعطائك أي نصيحة أو مشورة قانونية أو ضريبية وأنت تتحمل وحدك بصفة منفردة مسؤولية اعتماد النصائح أو المشورة الضريبية أو القانونية فيما يتصل بالخدمات الاستثمارية التي يقدمها المصرف لك.



## 22. العقوبات والامتثال للوائح التنظيمية

### التزامات ناشئة عن العقوبات والامتثال التنظيمي

1.22 تتكفل بموجبه وتقر بالآتي:

1.1.22 بأن المبالغ المودعة في حساب الاستثمار الخاص بك لم تكن أبداً ولن تكون في أي وقت من الأوقات مشتقة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة من أي أنشطة غير قانونية أو يكون لها علاقة بأي أنشطة غير قانونية بما في ذلك أنشطة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب وأن العوائد الناتجة عن علاقتك مع المصرف لن تُستخدَم في تمويل أي أنشطة غير قانونية في أي منطقة اختصاص أياً كانت.

2.1.22 أنك لم تكن ولن تصبح عرضة لأي عقوبات بموجب أي قانون من القوانين المعمول بها.

3.1.22 أنه لا أنتم ولا أي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة لك كنت ولن تكن من الأشخاص المحظور التعامل معهم.

4.1.22 لا أنت ولا أي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة لك:

1.4.1.22 أشخاص محظور التعامل معهم أو اشتركت أو مشترك حالياً في أي معاملة أو إجراء أو تصرف قد ينجم عنه أن تصبح أنت أو أي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة لك من الأشخاص المحظور التعامل معهم.

2.4.1.22 خضعت أو تخضع حالياً لأي مطالبة أو دعوى قضائية أو إنذار أو إشعار رسمي أو تحقيق يتعلق بعقوبات.

3.4.1.22 اشتركت أو مشترك حالياً في أي معاملة فيها تهرب أو تجنّب أو تنطوي على تهرب أو تجنّب أو مخالفة وانتهاك أو محاولة مخالفة أو انتهاك سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لأي عقوبات تسري عليك أو على أي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة لك.

4.4.1.22 اشتركت أو مشترك حالياً بشكل مباشر أو غير مباشر في أي تجارة أو أعمال أو أي أنشطة أخرى مع أي أشخاص محظور التعامل معهم أو لصالحهم.

5.1.22 عدم وضعك أو أي من الشركات والمؤسسات التابعة لك في الوقت الحالي أو المستقبلي على أي قائمة عقوبات.

6.1.22 أنك لست ولن تصبح:

1.6.1.22 متواجداً أو مقيماً في أي دولة من الدول المحظورة.

2.6.1.22 من الجهات أو الأشخاص المحظور أو الذين قد يُحظر إجراء معاملات البيع والشراء معهم وفقاً للقوانين المعمول بها.

7.1.22 أنك لست ولن تكون بأي طريقة من الطرق على صلة بأي شخص أو جهة أو مشترك أو منخرط بشكل مباشر أو غير مباشر في أي نشاط من أي نوع مع أي شخص أو جهة ممن يُحظر التعامل معهم أو المتواجد أو المقيم في أي دولة محظورة.

8.1.22 لن تقوم باستخدام أي من الآتي ذكره:

1.8.1.22 أي خدمة من خدمات المصرف.

2.8.1.22 أي من الاستثمارات أو المبالغ أو الأصول الخاصة بك المودعة أو المحفوظة لدى المصرف.

3.8.1.22 أي مبالغ تتم المساهمة بها أو وفّرها لك المصرف.

4.8.1.22 أي مبالغ أخرى ناجمة عن علاقتك مع المصرف.

بالنسبة لأي معاملة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مع أي شخص متواجد أو يُقيم في دولة محظورة أو مع أي شخص ممن يُحظر التعامل معهم أو لأي أغراض غير مشروعة.

9.1.22 لن تقوم بما يأتي:

1.9.1.22 بإرسال أو تحويل أو استخدام أو تمويل أو المساهمة في أو توفير أي مبالغ أو أي من الاستثمارات الخاصة بك أو أموالكم لأي شخص لأغراض تمويل أنشطة، أو بخلاف ذلك لصالح، أي شخص محظور التعامل معه في أي معاملة بموجب القوانين المعمول بها.

2.9.1.22 بإرسال أو تحويل أو استخدام أو تمويل أو المساهمة في أو بخلاف ذلك توفير جميع

الصناديق أو الموارد المالية أو جزء منها أو المتوفرة لك أو المُحتفظ بها لصالحك أو بخلاف ذلك

التي تم تحويلها لك من قِبَل المصرف سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لأغراض تمويل أي تجارة أو أعمال أو أنشطة أخرى تم الاشتراك فيها أو كانت لصالح أي شخص ممن يُحظر التعامل معهم أو أي طرف مُدرج على قائمة المنظمات الإرهابية أو أي جهات أو أشخاص تابعين أو منتسبين لهم بأي طريقة كانت.

3.9.1.22 بالاشتراك في أي صفقة فيها تجنّب أو تهرب أو تنطوي على غرض التجنّب أو التهرب أو تنتهك أو تخالف أو تحاول الانتهاك أو المخالفة بشكل مباشر أو غير مباشر لأي من القوانين السارية ولاسيما على وجه الخصوص أي قانون من القوانين السارية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

4.9.1.22 تمويل أي من المبالغ المستحقة للمصرف من العائدات المُستقّة من الأعمال التجارية أو الصفقات التي تتم مع أي شخص محظور التعامل معه أو أي شخص تابع أو مُنتسب له بأي طريقة كانت أو الناتجة عن أي تصرف أو إجراء يكون مخالفاً لأي من القوانين المعمول بها.

2.22 لن يكون المصرف ملزماً بتعهد أي إجراء أو تصرف و/أو تقديم أي خدمات إليك أو لصالحك في حال كان ذلك التصرف أو الإجراء و/أو الخدمات متعارضة مع أي عقوبات و/أو أي سياسات داخلية للمصرف (ولهذه الأغراض، لن يؤخذ في الاعتبار ما إذا كانت تلك العقوبات تسري على المصرف من عدمه).

3.22 يحق للمصرف تجميد أي أرصدة مالية و/أو أي أصول أو موجودات أخرى مُحتَفَظ بها لك أو لصالحك أو بخلاف ذلك لها صلة بك إذا أصبحت أنت و/أو أي من الشركات والمؤسسات التابعة والمنتسبة لك تخضع لأي تجميد أصول أو عقوبات أخرى شبيهة بموجب أي عقوبات.

4.22 يتوجب عليك بأثر فوري إخطار المصرف خطياً بمجرد علمك (مع تقديم كافة التفاصيل) إذا كنت أنت أو أي من الشركات والمؤسسات التابعة والمنتسبة لك:

- 1.4.22 أصبحت أو من المحتمل بشكل معقول أن تصبح أحد الأشخاص المحظور التعامل معهم.
- 2.4.22 كانت لديك أي تعاملات بيع أو شراء مع أي من الأشخاص المحظور التعامل معهم.
- 3.4.22 كنت تخضع، أو مشترك أو كنت عرضة لأي شكوى أو مطالبة أو دعوى قضائية أو إنذار رسمي أو تحقيق أو أي إجراء آخر من أي سلطة أو جهة تنظيمية أو تنفيذية من الطرف الثالث المعني بأي عقوبات.

## الأثر الناتج عن امتثال المصرف لأنظمة الضرائب والعقوبات ونظم الضوابط الرقابية

5.22 يحق للمصرف الامتثال إرادياً لأي قوانين ساري العمل بها كما يجوز تفسير القوانين الساري العمل بها على أنها اتخاذ أي تدابير من أي نوع ليتم الامتثال لها بما في ذلك:

1.5.22 حظر الصفقات أو الاستثمارات الإضافية التي تتم من قبلك أو من قبل أي من الشركات والمؤسسات التابعة والمنتسبة لك.

2.5.22 رفض تقديم أي خدمات استثمارية لك أو لأي من الشركات والمؤسسات التابعة والمنتسبة لك.

3.5.22 تجنّب أو فصل أي استثمارات متواجدة في حسابك.

4.5.22 تعليق أو وقف أو إنهاء استخدامك أو استخدام أي من الشركات والمؤسسات التابعة والمنتسبة لك للخدمات الاستثمارية الخاصة بالمصرف.

5.5.22 اتخاذ أي من تلك الخطوات و/أو التصرفات الأخرى التي يراها المصرف ضرورية للامتثال للقوانين المعمول بها.

6.22 أي مبالغ يتم تحويلها أو أي صفقات مما يجوز عكسه أو تأخيره أو تعليقه إلى أو من حساب استثماراتك أو بما يتوافق مع أي حكم محكمة مما يتم إرفاقه من قبل المصرف.

7.22 يجوز تعليق أو إيقاف حساب الاستثمار الخاص بك أو الموارد المالية إلى حين مراجعة الصفقة للتحقق من وجود أي مخالفات مُحتملة لأي من القوانين المعمول بها.

8.22 إذا طلبت من المصرف القيام بسداد أي مبلغ لأي حساب موجود لدى أي من المؤسسات المالية التي لا تمارس أو تمثل (أو التي لا يمكن للمصرف التحقق مما إذا كانت تشارك أو تمثل) للتشريعات الضريبية ذات الصلة، قد يتوجب على المصرف وأنت تفوض المصرف بحجز أموال محددة من ذلك المبلغ وسيقوم المصرف بإخطارك إذا حدث هذا الأمر.

## 23. أمور عامة

1.23 قد يشترط المصرف عليك الاحتفاظ بالمستوى الأدنى من الرصيد النقدي و/أو المستوى الأدنى من الاستثمارات في حسابك حتى يتسنى للمصرف الاستمرار في تقديم الخدمات المعنية إليك ويجوز للمصرف تغيير هذه المستويات الأدنى من حين لآخر وسيُشترط عليك الامتثال لتلك الاشتراطات في جميع الأوقات وفي حال كان في المحفظة الاستثمارية الخاصة بك ما يقل عن ذلك المستوى الأدنى في أي وقت من الأوقات، فإنه يجوز للمصرف إنهاء الاتفاقية بما يتوافق مع المادة رقم (13).

2.23 لتفادي الريبة والشك في حال أصبح أو اعتُبر أي بند من بنود هذه الأحكام والشروط لاغياً أو باطلاً أو غير نافذ، فإن باقي البنود ستظل في كامل أثرها وقوتها.

3.23 في حال كان حسابك باسم أكثر من شخص:

1.3.23 حينها ستكون التزامات المتعامل بموجب هذه الأحكام والشروط مشتركة وبالتزامن سيتم تفسير الإشارات في هذه الأحكام والشروط تبعاً لذلك.

2.3.23 ما لم يتم الاتفاق كتابياً على خلاف ذلك مع المصرف، فإنه يحق للمصرف التصرف بناءً على تعليمات شخص أو أكثر من تلك الأشخاص وستكون تلك التعليمات مُلزمة لهم جميعاً.

3.3.23 سيعتد بأي إشعار أو إخطار أو مراسلة أو تواصل يتم إرساله إلى أي شخص من هؤلاء الأشخاص على أنه قد أُرسِلَ إليهم جميعاً لأغراض هذه الأحكام والشروط.

4.3.23 يشترط إغلاق أي حساب من حساباتك مع مراعاة هذه الأحكام والشروط التفويض الصريح من جميع الأطراف المحفوظ باسمهم الحساب.

4.23 هذه الأحكام والشروط موضوعة لمصلحتك ولمصلحة المصرف فحسب ولا تهدف إلى مصلحة أي طرف ثالث أو أن تكون نافذة من قِبَل أي طرف ثالث ومع ذلك فإن للشركات والمؤسسات التابعة والمنتسبة له وأي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث الحق في إنفاذ أي حق و/أو مصلحة و/أو منفعة ممنوحة لهم في هذه الأحكام والشروط.

5.23 توافق على أنه يجوز للمصرف تحويل أي حق من حقوقه (جزئياً أو كلياً) و/أو أي التزامات بموجب هذه الأحكام والشروط إلى الغير و/أو التنازل له عنهم و/أو تجديدهم بما في ذلك أي شركة أو مؤسسة تابعة أو منتسبة للمصرف ووفقاً لذلك الحق، فإنه يجوز للمصرف إدراج أي من الذمم المدينة فيما يتعلق بالتزاماتك المالية للمصرف في أي محفظة من المحافظ الاستثمارية للأصول المحولة إلى أوراق مالية وصكوك وفي تلك الحالة يرسل المصرف لك إشعاراً كتابياً مسبقاً بذلك وفق القوانين المعمول بها ولا يحق لك تحويل أو تجديد أو التنازل عن أي حق من حقوقك أو التزاماتك بموجب هذه الأحكام والشروط إلى أي شخص دون الحصول على إذن كتابي مسبق من المصرف.

6.23 إذا توفاك الله، لا قدر الله، أو في حال صدور إقرار قانوني معترف به بانعدام الأهلية أو العجز والقصور أو صدور إقرار قانوني معترف به بانعدام أهلية أي شخص آخر ممن يملك حساب استثمار بالتزامن معك أو عجزه بما يتوافق مع هذه الأحكام والشروط، حينها يحق للمصرف إنهاء أو تعليق أو إيقاف أداء هذه الأحكام والشروط حتى يتسلم دليلاً مقنعاً بسلطة الورثة أو الخلفاء أو منغذي الوصية أو الأمناء والقيمين على الوصية، وفق مقتضى الحال، ومع ذلك فإن جميع التصرفات التي يقوم بها المصرف أو أي من الشركات والمؤسسات التابعة والمنتسبة له أو أي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث قبل استلام إشعار كتابي بتلك الوفاة (أو عند الأهلية أو العجز والقصور) ستكون سارية وملزمة لك و/أو لمن يخلفوك في الملكية (حسب الاقتضاء).

7.23 في حال وجود أي تعارض أو تناقض أو اختلاف في التفسير بين النسختين باللغة العربية والإنجليزية لهذه الأحكام والشروط (أو أي مستند آخر يزودك به المصرف بما في ذلك أي اتفاقيات أخرى محررة بينك وبين المصرف) أو أي مستند أو ملف آخر متعلق به، فإن الغلبة تكون للنسخة باللغة العربية ومع ذلك، في حال نشوب نزاع بينك وبين المصرف ورفع المسألة إلى التقاضي أمام المحكمة أو أمام أي محكمة أخرى ذات اختصاص لتسوية النزاعات عندما تكون لغة التقاضي غير اللغة العربية حينها تكون الغلبة للنسخة هذه الأحكام والشروط باللغة الإنجليزية.

8.23 عندما يرد بهذه الأحكام والشروط نص يفيد بأنه يحق للمصرف أو يجوز له أو يُفوّض للقيام بشيء أو اتخاذ قرار بشأن شيء ما (رغم الإشارة إلى هذا الأمر)، فإنه يحق له القيام بذلك وفق سلطته التقديرية ما لم يرد نص صريح بخلاف ذلك.

9.23 إن قيامك باستخدام أي من الخدمات الاستثمارية بموجب هذه الأحكام والشروط، يعني موافقتك (عند الطلب من المصرف من حين لآخر وعلى نفقتك الخاصة) بأثر فوري على توقيع وتسليم (أو تدبير عملية توقيع وتسليم) جميع المستندات والصكوك والأدوات التي يعتبرها المصرف ضرورية أو لازمة أو مناسبة للإنفاذ أو تيسير أي حقوق أو سلطات أو سلطات تقديرية الهدف من ورائها أن تؤول إلى المصرف بما يتوافق مع هذه الأحكام والشروط.

10.23 لن يُعتدّ بأي فشل من طرف المصرف في ممارسة أو أي تأخير من قبل المصرف في ممارسة أي حق أو تعويض قانوني بموجب هذه الأحكام والشروط على أنه تنازل عن ذلك الحق أو التعويض القانوني أو ممارسة أي حق من الحقوق الأخرى التي قد تتوفر له بموجب هذه الأحكام والشروط أو بخلاف ذلك ما كان بموجب القانون.

11.23 يتوجب على المصرف وعليك بذل جميع الجهود والمسااعي للحل والتسوية الودية، عن طريق المفاوضات المباشرة، لأي تعارض أو نزاع أو خلاف أو مطالبة تنشأ أو تكون ذا صلة بهذه الأحكام والشروط بما في ذلك أي استفسار بخصوص وجود هذه الاتفاقية أو سريانها أو تفسيرها أو مخالفتها أو إنهائها.

12.23 في حال وجود تعارض بين أي من هذه الأحكام والشروط وبين القوانين السارية فإنه يتوجب تفسير ذلك البند كما لو تم تعديل ذلك البند إلى المدى الذي يلزم لإعطاء كامل الأثر القانوني المستهدف والممكن لهذه الأحكام والشروط في منطقة الاختصاص المعنية وإذا كان من غير الجائر تحقق ذلك الأثر القانوني من خلال تعديل البند المعني فإن ذلك البند سيعدّ محذوفاً ولاغياً من هذه الأحكام والشروط ولن يسري ولن يكون ملزماً لك أو للمصرف، حسب مقتضى الحال، ومع ذلك ستظل هذه الأحكام والشروط في مجملها بما في ذلك أي بند مما قد يتم تفسيره أو إلغاؤه جزئياً أو كلياً بما يتوافق مع هذه المادة رقم (23.12) في كامل نفاذها وأثرها في جميع مناطق الاختصاص الأخرى غير المتضررة من هذا التضارب ذات الصلة.

- 13.23 إن موافقتك على هذه الأحكام والشروط، يعدّ إقراراً وكفالة وضمناً منك للمصرف بالآتي:
- 1.13.23 بأن لديك الأهلية والصفة القانونية للدخول في هذه لأحكام والشروط وأداء التزاماتك بموجب هذه الأحكام والشروط وأن هذا الأمر يقع ضمن سلطتك وينشئ التزامات سارية ومُلزِمة لا تتعارض مع أي من التزاماتك التعاقدية أو القانونية.
- 2.13.23 أن جميع المعلومات التي قمت بتقديمها للمصرف أو لمزودي الخدمة من الطرف الثالث في أي مستند يتم تقديمه فيما يتعلق بالخدمات الاستثمارية الخاصة بك صحيحة ومكتملة ودقيقة وليست مضلّة.
- 3.13.23 بعدم وجود أي خصومة أو دعوى تحكيمية أو إجراءات تقاضي أو إجراءات إدارية عالقة أو أنك لست عرضة لرفع ضدك أي مما سبق.
- 4.13.23 أنك لن تقوم ببيع أو تحويل أو التنازل عن أو رهنها حيازياً أو رهنها عقارياً أو الخصم منها أو تحميلها أعباءً مالية أو خلاف ذلك لأي حساب استثماري خاص بك أو استثمارات مملوكة لك لدى المصرف وفق ما هو منصوص عليه في هذه الشروط والأحكام أو أي مصلحة تملكها فيها، كما أنك لن تقوم بعمل أي تصرف أو إجراء فيما يتعلق بها مما قد يحد أو يقوّض أو يقلّل من حقوق المصرف بموجب هذه الأحكام والشروط.
- 5.13.23 ستقوم بتقديم أي مستندات تمويل وضمّان وفق تعليمات المصرف خلال الإطار الزمني الذي يحدده المصرف كشرط مسبق لصرف أي أموال متعلقة بأي تمويل.

## 24. القانون المعمول به ونطاق الاختصاص

1.24 تخضع هذه الاتفاقية المُحرّرة بينك وبين المصرف بما في ذلك هذه الأحكام والشروط وأي التزامات غير تعاقدية مما ينجم عن أو يكون ذا صلة بها للقوانين الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة وقوانين الإمارة المعمول بها إلى المدى الذي لا تتعارض فيه تلك القوانين مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وبما يتوافق مع المعايير الشرعية المعتمّدة من قِبَل الهيئة العليا الشرعية بالمصرف المركزي وفق تفسير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمصرف وفي حال التعارض ستكون الغلبة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

2.24 في حال نشوب أي نزاع بينك وبين المصرف، فأنت توافق بشكل قاطع لا رجعة فيه على أنه سيكون لمحاكم الإمارة المعمول بها (فيما عدا الاستثناءات الممنوحة لصالح المصرف أدناه)



الاختصاص القضائي الحصري في جميع الأمور الناجمة عن أو التي لها صلة بهذه الأحكام والشروط أو موضوعها أو تأسيسها وتكوينها بما في ذلك أي أسئلة أو استفسارات بخصوص وجودها أو سريانها أو إنهاؤها.

3.24 إذا قرر المصرف الشروع في رفع أو تحريك دعوى مطالبة ضدك أمام:

- 1.3.24 لجنة المطالبات الصغيرة في محاكم مركز دبي المالي العالمي (DIFC SCT)، فأنت والمصرف توافقان صراحة على أنه يجوز رفع تلك المطالبة بأي مبلغ بحد أقصى 1,000,000 درهم إماراتي أو أي مبلغ يزيد على ذلك وفق ما قد يكون ضمن نطاق اختصاص لجنة المطالبات الصغيرة في محاكم مركز دبي المالي العالمي (DIFC SCT) من حين لآخر.
- 2.3.24 لجنة المطالبات الصغرى بسوق أبوظبي العالمي (ADGM SCT)، فأنت والمصرف توافقان صراحة على أنه يجوز رفع تلك المطالبة بأي مبلغ يكون ضمن نطاق اختصاص لجنة المطالبات الصغيرة في لجنة المطالبات الصغرى بسوق أبوظبي العالمي (ADGM SCT).

4.24 تؤول المادة رقم (3.24) لصالح المصرف فحسب، ولن يُمنَع المصرف من رفع أي دعوى قضائية تتعلق بأي نزاع معك في أي منطقة اختصاص خارج دولة الإمارات العربية المتحدة (ولتفادي الريبة والشك فإن هذا الأمر قد يشمل أي نطاق اختصاص قضائي قد تكون (كنت فيه) مسجلاً أو مُدرجاً أو مقيماً و/أو تملك أصولاً فيه) وإلى المدى الذي تجيزه القوانين المعمول بها فإنه يجوز للمصرف رفع دعاوى قضائية متزامنة أو النظر أو الشروع فيها أو المضي فيها أمام أي عدد من مناطق الاختصاص.

5.24 توافقون على نحو غير قابل للنقض على الإذعان للمحاكم في أي بلد يختاره المصرف لرفع الدعاوى في حقكم، وتتنازلون عن أي اعتراض قد يكون لديكم على أساس أن تلك المحاكم هي هيئات غير ملائمة أو مناسبة، لتفادي الشك ولمصلحة البنك وحده، توافقون أيضاً على نحو غير قابل للنقض على الإذعان إلى الاختصاص القضائي لمحاكم مركز دبي المالي العالمي (بما في ذلك محكمة الدعاوى الصغيرة في مركز دبي المالي العالمي) ومحاكم سوق أبوظبي العالمي (بما في ذلك أي محكمة الدعاوى صغيرة في سوق أبوظبي العالمي عاملة من وقت لآخر).

6.24 بغض النظر عن مكان إقامتك أو موطنك:

1.6.24 توافق بشكل بات دون رجعة على قبول خدمة الإعلانات القضائية بأي طريقة يختارها المصرف (إلى المدى الذي تجيزه القوانين المعمول بها) للدعاوى القضائية أمام أي محكمة أو منطقة اختصاص معمول بها من الطرق التي من ضمنها على سبيل المثال لا الحصر الإعلان القضائي عن طريق:

2.6.24 البريد السريع أو البريد الإلكتروني أو الفاكس أو البريد المسجل بعلم الوصول على عنوانك المسجل لدى المصرف.

3.6.24 النشر في واحدة أو أكثر من الصحف أو الجرائد اليومية التي تصدر بدولة الإمارات العربية المتحدة أو في منطقة الاختصاص في محل سكنك أو إقامتك (وفق مقتضى الحال) أو في منطقة الاختصاص الأخرى التي يراها المصرف ملائمة.

4.6.24 أي صورة أو شكل آخر من أشكال المراسلة أو الإخطار أو النشر المسموح به من حين لآخر بموجب القوانين المعمول بها لخدمة الإعلانات القضائية.

5.6.24 توافق بموجبه على أي إعلانات قضائية تصل إليك من أي طرف تجيزه القوانين السارية (بما في ذلك المصرف ذاته و/أو أي طرف من تلك الأطراف الذين يعملون لصالح المصرف عندما تمنح المحكمة المعمول بها إذناً أو موافقةً على الإعلان القضائي من خلال تلك الطريقة).

6.6.24 توافق على أنه إلى المدى الذي تجيزه القوانين السارية فإن خدمة الإعلانات القضائية تلك يجب أن تستوفي كافة الاشتراطات لتحديد منطقة الاختصاص القضائي الذي تخضعون له والمحكمة المختصة.

7.24 يجوز للمصرف الاستعانة بالنسخ والمطبوعات والنسخ الإلكترونية للفاكس أو البريد الإلكتروني والرسائل النصية القصيرة (SMS) ووسائل الإرسال الإلكترونية الأخرى والبيانات وكذلك أيًا من سجلاته، بما في ذلك سجلات المحادثات الهاتفية التي تجري بينك وبين موظفي المصرف كدليل أمام أي محكمة أو هيئة تحكيم أو في أي دعاوى قضائية أخرى.

8.24 توافق على أنه، إن طلب المصرف منك ذلك، وعلى أن يكون هذا الأمر على نفقتك الشخصية، تعيين وكيل إعلانات قضائية ممن يقوم المصرف بترشيحه لك لقبول خدمة الإعلانات القضائية المقدمّة لك.

## الجزء الثاني: أحكام وشروط خدمات التنفيذ والتداول

### 1. التطبيق

يسري هذا الجزء الثاني (2) عليك في حال قام المصرف بتزويدك بخدمات التداول بالأسهم والصكوك وخدمات البيع والشراء من حين لآخر مما يعني أن المصرف سيقوم بترتيب أو إجراء صفقات التداول بالأسهم والصكوك وخدمات البيع والشراء لصالحك بناءً على طلب محدد منك.

### 2. التعيين

1.2 تقوم بتعيين المصرف ليكون وكيل الاستثمار الخاص بك لترتيب أو إجراء تلك الصفقات الخاصة بتداول الأسهم والصكوك والبيع والشراء لصالحك بناءً على طلبك في أنواع مختلفة من الاستثمارات بما في ذلك على سبيل المثال محافظ الأوراق المالية والوحدات المتواجدة في الصناديق المالية كما أن المصرف سيقوم بذلك لصالحك بصفته وكيلًا عنك بما يتوافق مع المادة رقم (3) من الجزء الأول (1) وهذا الجزء الثاني (2).

2.2 ستتم مباشرة جميع الاستثمارات التي تقوم بها وفقاً للتعليمات الصادرة عنك أو مَن ينوب عنك والموجهة للمصرف، ويجوز للمصرف أن يشترط عليك إصدار تلك التعليمات بطريقة أو بصيغة محددة.

3.2 في حال قيام المصرف بترتيب أو إجراء معاملة لصالحك بموجب هذا الجزء الثاني (2)، فإن هذا الأمر ليس معناه أن المصرف يقدم لك مشورة أو ينصحك بإجراء الصفقة أو يوصي بالصفقة أو يعتقد أن الصفقة مناسبة لك وبغض النظر عن قيامك باستكمال استبيان موجز بيانات المخاطر وتقديمه للمصرف من عدمه.

4.2 لن يتحمل المصرف مسؤولية الرقابة بشكل متواصل على أي من استثماراتك التي تقوم بها من خلال خدمات التداول بالأسهم والصكوك وخدمات البيع والشراء ومع ذلك في حال رغبتك في الحصول على خدمة قيام المصرف بمراقبة و/أو إدارة استثماراتك بشكل متواصل ومستمر، يرجى التواصل مع مدير العلاقة الخاصة بك أو جهة الاتصال الأخرى المعينة والمخصصة وفق ما يتم الاتفاق عليه مع المصرف من حين لآخر وسيناقشون معك الخدمات الأخرى التي يستطيع المصرف أو الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له تقديمها لك.

### 3. المباشرة

1.3 وقت سريان أحكام هذا الجزء الثاني (2)، سيصبح هذا الجزء نافذاً في التاريخ المُتَّفَق عليه معك من قِبَل المصرف كتابياً أو في التاريخ الذي يقدم لك المصرف فيه خدمات التداول بالأسهم والصكوك وخدمات البيع والشراء أو الذي يتفق عليه معك على أن يقدم فيه الخدمات المذكورة بما يتوافق مع هذا الجزء الثاني (2) بغض النظر عن الاتفاق عليه معك كتابياً من عدمه.

### 4. الاستثمارات

1.4 في حالة رغبتك في شراء أي استثمار:

- 1.1.4 يتوجب عليك إصدار تعليمات للمصرف بما يتوافق مع المادة رقم (3) من الجزء الأول (1) بتفويض المصرف في إصدار أمر/طلب بذلك لمزود الخدمة المناسب من الطرف الثالث أو الممثل أو جهة إصدار الاستثمار.
- 2.1.4 يقوم المصرف بعد ذلك بإصدار أمر/طلب بذلك بصفته وكيلًا عنك ولصالحك، كما تقر بأنه عند إصدار الأمر/الطلب، يجوز للمصرف (في حال استلامه أوامر/طلبات من متعاملين آخرين بالنسبة للاستثمارات أو تصفية الاستثمارات في الاستثمار ذاته) تجميع طلباتك مع تلك الطلبات الأخرى وتقديم طلب مُجمَّع أو تحويل الاستثمار من متعامل آخر إليك.
- 3.1.4 كما توافق على أنه يجب تفويض المصرف بموجبه بأن يخضم من حساب الاستثمار الخاص بك أو أي حسابات أخرى لدى المصرف باسمك أي مبلغ مساوٍ لأموال الشراء والرسوم والتكاليف والمصاريف الأخرى (إن وُجدت) إن تطلب الأمر سدادها فيما له صلة بالتعليمات ذات الصلة.

4.1.4 أنت على فهم ودراية بأنه، في حالات معينة، عندما يتصرف المصرف بصفته موزعاً للاستثمارات، فإنه لا يجوز له استكمال طلبك إلى حين قبول الجهة المُصدِّرة للاستثمار أو مدير الاستثمار طلبك.

2.4 فيما يتعلق بتجميع طلبات/أوامر المتعامل، توافق أيضاً على الآتي:

- 1.2.4 في حال قيام المصرف بعمل طلب مُجمَّع رغم عدم تخصيصه أو استلامه ما يكفي لاستيفاء جميع طلبات متعامليه، سيقوم المصرف حينها ببذل كافة المساعي المعقولة من أجل تخصيص (أو تدبير قيام أي طرف ثالث ذات صلة بتخصيص) ما يتم استلامه بطريقة عادلة ومعقولة.
- 2.2.4 عندما يقرر المصرف تجميع طلبات/أوامر، فهذا الأمر قد يؤدي إلى تأخير في أوقات المعالجة رغم أن المصرف سيراعي ويحترم التزاماته دائماً لتنفيذ الصفقات والمعاملات بما يتماشى مع أي رسوم جمركية أو ضرائب يتم فرضها على المصرف بموجب القوانين المعمول بها.

## الاستثمارات التي يتم الترويج لها من قِبَل المصرف

3.4 عند قيامك بشراء أي استثمار من خلال المصرف مما يقوم المصرف بالترويج له وتقوم الجهة التنظيمية المعنية باعتماد هذا الاستثمار ليطم الترويج له من قِبَل المصرف بموجب القوانين السارية، فإن هذا الاعتماد لن يُعتدَّ به على أنه توصية بالاشتراك في الاستثمار ولن تتحمل الجهة التنظيمية المعنية أي مسؤولية عن أداء الاستثمارات أو كفاية الاستثمارات لاحتياجات مستثمر بعينه أو وضعه المالي أو عن أي فشل من قِبَل الأطراف في أداء مهامهم بما في ذلك التصرفات الاحتياطية أو غير المشروعة أو عن أي مستندات أو معلومات غير صحيحة أو مضللة تقوم بتقديمها ولا يجوز للجهة التنظيمية المعنية مراجعة أو التحقق من دقة البيانات أو الإقرارات أو الكشوفات المُتواجدة في نشرة الاكتتاب (أو أي مستند في حكمه) ولن تتحمل أي مسؤولية عن محتوياته.

## الاستثمارات التي لا يتم الترويج لها من قِبَل المصرف

4.4 في ظروف بعينها، يجوز للجهة التنظيمية المعنية حظر ومنع المؤسسات المالية من الترويج لاستثمارات دون الحصول على موافقة مسبقة منها، وعلى هذا المنوال، في حال تحديدك

لاستثمار تود شراءه من خلال المصرف مما لا يتم الترويج له من قبل المصرف والمصرف يقوم بتسهيل ذلك الشراء لصالحك، فأنت تقر بموجبه بأن المصرف لم يقدّم بالتواصل معك بشأن أي معلومات أو استمالة أو ترويج بخصوص ذلك الاستثمار ولتفادي الريبة والشك لن يتحمل المصرف أي مسؤولية، كما أن هذا الأمر لا يعد بمثابة إقرار، بملاءمة تلك الاستثمارات المُشتراة من خلال المصرف لصالحك أو بالمخاطر المرتبطة بتلك الاستثمارات ويجوز للجهة التنظيمية المعنية منع المؤسسات المالية من الترويج لاستثمارات لمتعاملين معينين دون الحصول على موافقة مسبقة من الجهة التنظيمية ذات الصلة.

5.4 يجوز لك، رغم ذلك، استناداً بصورة بحتة على البحث الخاص بك وتقييمك ومبادرتك تحديد الاستثمارات وطلبك من المصرف شراء حقوق في تلك الاستثمارات لصالحك، وفي تلك الظروف، تقر بأن المصرف لم يسعَ للحصول على موافقة من الجهة التنظيمية للترويج لتلك الاستثمارات كما تقر بأن المصرف لم يقدّم ولن يقوم في المستقبل بتقديم أي معلومات لك لأغراض أي من تلك الاستثمارات وعلاوة على ذلك فأنت أيضاً تقر بأن المصرف لم يطلب منك مسبقاً ولن يطلب منك في المستقبل شراء أي من تلك الاستثمارات.

6.4 في الحالات التي تطلب فيها من المصرف شراء أي استثمار لصالحك بما يتوافق مع المادة رقم (4.4) والمادة رقم (5.4)، فأنت توافق على أنه إذا طلب المصرف شراء تلك الاستثمارات، فإن المصرف سيقوم بذلك دون تحمل المصرف أو أي من مزودي الخدمة من الطرف الثالث أي التزام أو مسؤولية من أي نوع وعلاوة على ذلك فأنت توافق على أنك ستقوم بتعويض المصرف وإعفاؤه هو وأي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له وأي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث من أي التزام فعلي أو خسارة فعلية تنجم عن أو تكون متعلقة بعمليات الشراء تلك.

7.4 تتفهم أنه بالموافقة على إنجاز طلب شراء بما يتوافق مع المادة رقم (4.4) والمادة رقم (5.4)، فإن المصرف سيقوم ببذل كافة الجهود والمساعي المعقولة من أجل إبلاغك بما يتعلق بوضع وحالة وأداء أي من تلك الاستثمارات ورغم ذلك فالمصرف لن يكون ملزماً بالقيام بذلك وعلاوة على ذلك وفي حالة عدم اختيار المصرف تزويدك بأي معلومات متعلقة بأي من تلك الاستثمارات فإن المصرف لن يقدم أي إقرارات تتعلق بأي من تلك المعلومات ولن يتكفل أو يضمن دقتها.

## 5. بيع الاستثمارات

1.5 في حال رغبتك في بيع أي استثمار أو تحويله، يتوجب عليك توجيه تعليمات إلى المصرف بما يتوافق مع المادة رقم (3) من الجزء الأول (1) وفي حال كانت الاستثمارات من النوع الذي يمكن استرداده فإن المصرف وقتها سيتقدم بطلب (أو يقوم بتدبير عملية تقديم الطلب) إلى مزود الخدمة المناسب من الطرف الثالث أو الممثل أو الجهة المُصدِّرة لأغراض استرداد استثمارتك وفي حال عدم قابليتها للاسترداد أو في حال عدم رغبتك في استردادها فالمصرف حينها سيسعى لترتيب بيع استثمارتك في السوق الثانوي إذا تواجد ذلك السوق الثانوي للاستثمار ذات الصلة.

2.5 عند استرداد استثمارتك أو بيعها سيقوم المصرف (أو سيقوم بتدبير قيام مزود خدمة من الطرف الثالث) بخصم الأموال المُتَحَصِّلة نتيجة لذلك من حساب الاستثمار الخاص بك بعد خصم أي خسائر أو تكاليف أو رسوم أو مصروفات يتم تكبدها لإجراء هذا الاسترداد أو البيع.

## 6. الرسوم

يخصم المصرف منك رسوم المستندات وبذل العناية الواجبة بما يتوافق مع جدول الرسوم أو بشكل منفصل وفق ما يتم إخطارك به من قِبَل المصرف كتابياً من حين لآخر نظير خدماته بموجب الجزء الثاني (2).

## 7. التوقيتات

1.7 فيما يتعلق بالتوقيتات:

1.1.7 في حال استلام المصرف طلب معاملة إضافة إلى أي مستندات ومعلومات أخرى قد تكون مطلوبة لمعالجة طلب المعاملة أو الصفقة المعنية منك فيما يتعلق باستثمار بحلول التوقيت النهائي المحدد والمنصوص عليه للمنتج أو الخدمة فإن المصرف سيبدل كافة المساعي والجهود المعقولة لإرسال تلك التعليمات إلى الجهة المُصدِّرة المناسبة أو مزود الخدمة من الطرف

الثالث عن طريق البريد الإلكتروني أو الفاكس أو خطاب أو أي طريقة أخرى مقبولة بشكل معقول فيما يتعلق بالمعاملة أو الصفقة المعنية في الوقت المناسب لإتمام الصفقة في تاريخ الصفقة المطلوب.

2.1.7 إذا كان الأمر بخلاف ذلك، فإن المصرف سييذل كافة المساعي والجهود المعقولة لإرسال تلك التعليمات إلى الجهة المُصدرة المناسبة أو مزود الخدمة من الطرف الثالث عن طريق البريد الإلكتروني أو الفاكس أو خطاب أو أي طريقة أخرى مقبولة بشكل معقول فيما يتعلق بالمعاملة أو الصفقة المعنية في الوقت المناسب لإتمام الصفقة في اليوم التالي الممكن لتاريخ الصفقة.

بشرط توفر أي رسوم اكتتاب ضرورية أو مبالغ مالية أخرى مما يلزم سداذه عن طريقك أو بالنيابة عنك فيما يتعلق بالصفقة المقترحة في صورة مبالغ مالية متاحة وخالية من الأعباء في حسابك الاستثماري.

2.7 كما يمكن الحصول على أي معلومات إضافية تتعلق بأيام التداول (البيع والشراء) والتوقيتات النهائية المحددة لاستقبال التعليمات أو الأوامر والطلبات أو الطلبات الأخرى من المصرف حسب الطلب.

3.7 في جميع الحالات، لن يلتزم المصرف تحت أي ظرف من الظروف باتخاذ أي إجراء أو القيام بأي تصرف لمعالجة تعليمات الصفقة خارج ساعات العمل المصرفية الاعتيادية في منطقة الاختصاص التي يتم إرسال تعليمات الصفقة المعنية فيها إلى المصرف و/أو التي يتم فيها شراء الاستثمارات المعنية أو بيعها أو (إذا كان الأمر خلاف ذلك) ما يكون خارج أيام التداول (البيع والشراء) السارية على الاستثمار ذات الصلة.



## الجزء الثالث: أحكام وشروط خدمات الحفظ الأمين

### 1. التطبيق

1.1 يسري هذا الجزء (3) عليك في حال قيام المصرف بتزويدك بخدمات الحفظ الأمين بما يتوافق مع المادة رقم (4) من وقت لآخر، مما يعني أنه في هذا الجزء رقم (3) يجوز للمصرف الاحتفاظ بالاستثمارات التي تقوم بامتلاكها بصفته أمين حفظ نيابة عنك (سواء بصفة أمين حفظ مباشرة أو من خلال واحد أو أكثر من أمناء الحفظ الثانويين) أو ترتيب عملية قيام أمناء الحفظ بالاحتفاظ بالاستثمارات المملوكة من قبلك بالنيابة عنك من وقت لآخر في مسار تزويدك بخدمة أخرى بموجب هذه الأحكام والشروط.

2.1 سيقصر احتفاظ المصرف باستثماراتك المملوكة من قبلك على كونه أمين حفظ استثمار بالنيابة عنك عندما يكون للمصرف ترخيص بذلك أو على خلاف ذلك عندما تجيز له القوانين المعمول بها القيام بذلك.

### 2. التعيين

1.2 تقوم بتعيين المصرف ليكون وكيلًا عنك أو ليقدم لك خدمات الحفظ الأمين فيما يتعلق باستثماراتك سواء بطريقة مباشرة بصفته أمين حفظ أو من خلال واحد أو أكثر من أمناء الحفظ الثانويين لأغراض الاحتفاظ باستثماراتك.

2.2 في حال استعانتك بمزود خدمة من الطرف الثالث لتزويدك بخدمات الحفظ الأمين (سواء تم ترتيب هذا الأمر من قبل المصرف أم لا)، فإنه لا يقع على المصرف أي التزام أو مسؤولية بشأن اختياره أو بشأن أي تصرف أو امتناع عن تصرف من طرف ذلك المزود للخدمة من الطرف الثالث أو أي من الموظفين أو الوكلاء التابعين له (بخلاف ما يرد ذكره صراحة في هذه الأحكام والشروط).

### 3. المباشرة

وقت سريان أحكام هذا الجزء الثالث (3)، فإنه سوف يصبح نافذاً في التاريخ المُتَّفَق عليه معك من قِبَل المصرف كتابياً أو عندما يزودك المصرف بخدمات الحفظ الأمين أو يتفق على تزويدك بها بموجب هذا الجزء الثالث (3) بشكل منفصل أو فيما يتعلق بالخدمات التي يتم تقديمها بما يتوافق مع أي جزء آخر.

### 4. خدمات الحفظ الأمين التي يقدمها المصرف

1.4 يحتفظ المصرف بالنيابة عنك باستثمارتك باسم المصرف بصورة مباشرة مع الجهة المُصَدِّرة المعنية أو من خلال مزودي الخدمة من الطرف الثالث بصفتهم أمناء الحفظ المباشرين و/أو أمناء الحفظ الثانويين.

2.4 ما لم يتلقَ المصرف منك تعليمات بخلاف ذلك، وإلى أن يتلقى تلك التعليمات منك بما يتوافق مع المادة رقم (3) من الجزء الأول (1)، فإن المصرف سيقوم بالآتي وسيطلب من كل مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث بصفتهم أمناء الحفظ المباشرين و/أو أمناء الحفظ الثانويين بموجب هذا الجزء الثالث (3) القيام بالآتي:

1.2.4 (إلى المدى الذي يصل فيه للمصرف أو إلى ذلك المزود للخدمة من الطرف الثالث إشعار فعلي بتلك الواقعة أو ذلك الحَدَث المعني) أن يُقَدِّم للدفع أي استثمارات تُطَلَّب أو يُرادُ استردادها أو أي استثمارات مسحوبة أو مُستردَّة أو بخلاف ذلك أي استثمارات تصبح واجبة السداد إضافة إلى جميع القسائم وبنود الإيرادات الأخرى التي تصبح واجبة السداد لحسابك، وتحويل المبالغ النقدية التي يتم استلامها إلى حسابك الاستثماري.

2.2.4 حفظ كافة الاستثمارات والأرباح والحقوق والأوراق المالية والصكوك المماثلة الصادرة فيما يتعلق بأي استثمارات محفوظة لدى المصرف بالنيابة عنك.

3.2.4 استلام جميع عائدات الأرباح والأرباح والمبالغ أو توزيعات الدخل الأخرى وتحصيلها وإعادة استثمارها فيما يتعلق بأي من استثماراتك وتحويل النقد المُستَلَم إلى حسابك الاستثماري.

4.2.4 استبدال الإيصالات المؤقتة أو الصكوك والأوراق المالية المؤقتة بصكوك وأوراق مالية نهائية.

- 5.2.4 عندما تكون الأموال واجبة السداد فيما يتعلق بأي استثمارات بأكثر من عملة، أن يتم تحصيلها بتلك العملة التي تجيزها القوانين السارية ووفق ما قد يقوم المصرف و/أو مزود الخدمة المعنية من الطرف الثالث بتحديدده وفق سلطته التقديرية.
- 6.2.4 استكمال وتسليم أي شهادات ملكية لها صلة باستثماراتك وفق ما تشترطه القوانين السارية لصالحك بصفتك مالكا للعين أو للمنفعة.

3.4 يلتزم المصرف عند تعويضه بشكل تام وإلى الحد الذي يقتنع المصرف بشكل معقول بتعويضك له عن كل ما يتصل بالتكاليف والرسوم والمصاريف، وعند قيامك بتقديمك للمصرف ذلك الدليل الذي قد يطلبه المصرف، فإن المصرف عندئذٍ سيقوم بتوقيع (أو ترتيب عملية التوقيع من قبل مزود خدمة من الطرف الثالث بصفته أمين الحفظ و/أو أمين الحفظ الثانوي بموجب هذا الجزء الثالث (3)) شهادة الملكية تلك وأي شهادات أخرى وإقرارات أخرى مشفوعة بقسم، وفق ما تطلبه بشكل معقول للأغراض السنوية أو الضريبية فيما له صلة باستثماراتك، كما أن المصرف سيقوم بعمل (أو تدبير عمل) تلك الطلبات والتقارير وفق ما تشترطه القوانين السارية حتى يتسنى تقديم طلب أو تأمين أي امتياز ضريبي مما يكون أو قد يكون خلافاً لذلك مستحقاً لك فيما يتصل بتلك الاستثمارات.

## 5. مسؤوليات المصرف

1.5 سيقوم المصرف بشكل معقول ببذل كافة الجهود والمسااعي المقبولة لتسجيل جميع الاستثمارات التي يقوم بتسلمها أو يحتفظ بها (سواء بشكل مباشر أو من خلال الاستعانة بأي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث بصفته أمين الحفظ و/أو أمين الحفظ الثانوي) من حين لآخر لحسابك، بحيث تكون منفصلة عن الاستثمارات الخاصة به وبخلاف ذلك بتلك الطريقة التي يحددها المصرف على أنها ملائمة ومناسبة وفق سلطته التقديرية.

2.5 عندما يقوم المصرف بتولي الحفظ الأمين لأي من استثماراتك، فإنه ليس للمصرف أن يؤكد على أي ملكية في ذلك الاستثمار أو أي إيرادات ناتجة عنه، كما أن المصرف سيقوم بعزل وفصل كل تلك الاستثمارات عن أصوله الخاصة ولن تشمل على أي إيرادات ناجمة عن الاستثمارات المتواجدة في

حساب الأرباح والخسائر الخاص به، كما سيقوم المصرف بإبلاغ مدققيه الحسابيين وجعلهم على دراية تامة بحقيقة جميع دفاتر الحسابات المعنية والتسجيل فيها، وأن جميع الاستثمارات وأي من المنافع أو المزايا أو المكاسب أو الإيرادات أو الخسائر الناجمة عنها أو أي منها مملوكة لك، وأنه ليست للمصرف أي مصلحة تملكية في تلك الاستثمارات أو أي أرباح أو مكاسب أو إيرادات أو خسائر ناجمة عنها.

3.5 سيحتفظ المصرف بسجلات وحسابات كاملة ومكتملة لجميع الأمور التي تخص الاستثمارات الشخصية التي تتم من قبلك بموجب هذه الأحكام والشروط ومن وقت لآخر وبموجب طلب كتابي (ومقابل سداد كل ما يتصل بذلك من تكاليف ورسوم ومصاريف)، وعليه فإنه يجوز أن تطلب معاينة هذه السجلات والحسابات وأن يتم تزويدك بنسخ جميع تلك الأجزاء المعنية أو أي منها مما يكون في حكمها، حسب الاقتضاء، ولتفادي الريبة والشك فإنه يجوز للمصرف أن يرفض ذلك الطلب إذا رأى المصرف أن ذلك الطلب غير معقول أو غير مُقنع أو يضر بمصلحة المصرف.

4.5 لن يتحمل المصرف مسؤولية أي تصرف أو امتناع عن التصرف من جانب أي من مزودي الخدمة من الطرف الثالث ممن لهم صفة أمين الحفظ و/أو أمين الحفظ الثانوي أو أي من الأشخاص أو الوكلاء التابعين لهم أو مسؤولية أي خسائر قد تلحق بك جراء إعسارهم، إلا أن المصرف سي بذل كافة الجهود والمسعى المعقولة لجعل ذلك الطرف الثالث يقوم بفصل تلك الاستثمارات عن استثماراته وسجلاته وأن يدون في دفاتره وسجلاته أن تلك الاستثمارات لا تعود ملكيتها له.

5.5 سيقوم المصرف باتخاذ كافة الخطوات المعقولة لضمان امتثاله لكافة القوانين السارية إلى المدى الذي يكون فيه ذلك الشرط ضرورياً ولزماً لأداء المصرف لمسؤولياته المنوطة به، ولتفادي الريبة والشك ستقوم بتعويض المصرف فيما يتعلق بأي تكاليف يتكبدها المصرف على نحو معقول فيما يتعلق بأي من تلك التدابير التي يتخذها المصرف.

## 6. الرسوم

سيقوم المصرف بفرض رسوم حفظ أمين عليك بما يتوافق مع جدول الرسوم نظير خدماته بموجب هذا الجزء الثالث (3).

## 7. إجراءات الشركات

1.7 عندما يحتفظ المصرف باستثمارات لك، فإن المصرف سيذل كافي الجهود والمساعي المعقولة للحصول على جميع الإخطارات والإشعارات الصادرة عن أصحاب تلك الاستثمارات وأي إخطار أو إشعار منها.

2.7 في جميع الظروف والمواقف الأخرى، تسري البنود التالية:

1.2.7 عند عدم قيام أي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث ممن لهم صفة أمين الحفظ و/أو أمين الحفظ الثانوي، ممن يتم تعيينهم وفق ما منصوص عليه في هذا الجزء الثالث (3)، بالتواصل معك مباشرة و/أو عدم تزويده لك بشكل مباشر أي تقارير وحسابات تصدر عن أي جهة مُصدِّرة لاستثماراتك المعنية، فإن المصرف سييذل كافة الجهود والمساعي المعقولة لتوفيرها (إضافة إلى أي إشعارات أو دوريات أو منشورات أخرى تقوم تلك الجهات المُصدِّرة بنشرها) لك حسب الطلب،

2.2.7 سيقوم المصرف (وسييذل كافة الجهود والمساعي المعقولة إلى ضمان قيام أي مزود خدمة معني من الطرف الثالث بصفته أمين حفظ استثمار و/أو أمين حفظ استثمار ثانوي) بالآتي: 1.2.2.7 بممارسة أي حقوق خاصة بالوكالة والتصويت والحقوق الأخرى الناجمة عن استثمارك حصراً بالطريقة التي يحددها أو يصدر بشأنها تعليمات كتابية إليك من حين لآخر،

2.2.2.7 في حال عدم وجود تعليمات كتابية محددة منك بشأن تلك الأمور، سواء بخصوص ممارسة أي من تلك الحقوق الخاصة بالوكالة والتصويت والحقوق الأخرى الناجمة عن استثمارك بالطريقة التي يتضح للمصرف أو لمزود الخدمة المعنية من الطرف الثالث بصفته أمين حفظ استثمار و/أو أمين حفظ استثمار ثانوي فيها، بأن مصالحك ستكون محمية، أو في حال عدم اتضاح هذا الأمر

وفق السلطة التقديرية للمصرف أو لمزود الخدمة المعنية من الطرف الثالث بصفته أمين حفظ استثمار و/أو أمين حفظ استثمار ثانوي، فإن كل من المصرف أو مزود الخدمة المعنية من الطرف الثالث سيحفظ بحقه في عدم ممارسة أي حقوق خاصة بالوكالة والتصويت والحقوق الأخرى الناجمة عن استثماراتك، وفي كلا الحالتين لن يتحمل المصرف أو أي من هؤلاء المزودين للخدمة من الطرف الثالث أي مسؤولية من أي نوع أياً كانت،

3.2.2.7 بعدم تقديم أي التزامات من شأنها أن تُلزمك (ومنها على سبيل المثال ما يتعلق بالإمدادات النقدية أو إصدارات الحقوق) دون إذن كتابي مسبق منك، بخلاف ما يكون إلى الحد الذي تنص عليه الفقرة (7)، شريطة أن تكون هناك موارد مالية كافية للمقاصة في حساب الاستثمار الخاص بك، و

3.2.7 يتوجب على المصرف، إن طُلبَ منه ذلك، بما يتوافق مع التعليمات الكتابية المُسبقة الصادرة منك، ببذل كافة الجهود والمساعي المعقولة من أجل تدبير تسليّمك لجميع الإخطارات والإشعارات والوكالات ومواد طلب الوكالات فيما يتعلق باستثماراتك.

3.7 في حالة ارتباط الإجراء المؤسسي بخيار تلقي توزيعات الأرباح بعملة مختلفة عن تلك العملة التي يتم شراء الاستثمار بها، فأنت توافق على أنه يحق للمصرف توجيه تعليمات إلى أي أمين حفظ استثمار من الطرف الثالث باستلام تلك توزيعات الأرباح بعملة الاستثمار الأساسية أو أي عملة أخرى.

4.7 في حالة ارتباط الإجراء المؤسسي بخيار تلقي أموال نقدية أو إعادة استثمار توزيعات الأرباح، فأنت توافق على أن المصرف يحتفظ بحقه في توجيه تعليمات إلى مزود الخدمة من الطرف الثالث بصفته أمين حفظ استثمار و/أو أمين حفظ استثمار ثانوي لاستلام توزيعات الأرباح أو الأموال النقدية.

5.7 توافق على أنه من حق المصرف ممارسة الخيار الافتراضي الذي يتم تلقيه من مزود الخدمة من الطرف الثالث بصفته أمين حفظ استثمار و/أو أمين حفظ استثمار ثانوي دون الحصول على أي موافقة أو إذن منك.

## 8. الكشوفات

1.8 يقوم المصرف بتزويدك بالكشوفات الدورية لمحفظتك الاستثمارية.

## 9. أمور عامة

1.9 يحق للمصرف تعيين (وتفويض أي مزود من مزودي الخدمة المعنية، بصفته أمين حفظ استثمار و/أو أمين حفظ استثمار ثانوي لتعيين) شخص أو أكثر من المفوضين للاحتفاظ باستثماراتك دون الحصول على أي إذن إضافي منك، كما يحق لأي من هؤلاء المفوضين المذكورين عمل تفويضات فرعية إضافية للاحتفاظ باستثماراتك لأي مزود خدمة آخر من الطرف الثالث بصفته أمين حفظ استثمار و/أو أمين حفظ استثمار ثانوي وفق ما يكون ضرورياً أو مرغوباً فيه من وجهة نظر المصرف أو من وجهة نظر مزود الخدمة من الطرف الثالث.

2.9 توافق على أنه على الرغم من هذه الأحكام والشروط، في حالة إعسار المصرف أو مزود الخدمة من الطرف الثالث بصفته أمين حفظ استثمار و/أو أمين حفظ استثمار ثانوي، فإن المصفي أو المسؤول الرسمي عن إجراءات الإعسار قد لا يقر بملكيته للاستثمارات التي يتم الاحتفاظ بها بما يتوافق مع هذا الجزء الثالث (3)، وأنه يجوز لك فقط تقديم مطالبة تعاقدية ضد الأصول المعسرة للمصرف أو مزود الخدمة من الطرف الثالث (بصفته أمين حفظ استثمار و/أو أمين حفظ استثمار ثانوي) فيما يتعلق بأي استثمارات يتم الاحتفاظ بها لدى ذلك المزود للخدمة من الطرف الثالث.

3.9 يجوز الاحتفاظ بالاستثمارات بموجب نظام وترتيبات محددة و/أو بموجب قواعد وترتيبات الوعاء الاستثماري العام التي قد تعني أن استثمارات محددة قد لا يمكن تحديدها أو تمييزها بشهادات منفصلة أو مستندات مادية أخرى لصك الملكية أو سجلات إلكترونية مساوية لها.

4.9 يجب أن تكون جميع عمليات البيع أو التعاملات الأخرى التي تجري على الاستثمارات التي يتم الاحتفاظ بها لدى المصرف بالنيابة عنك، بما يتوافق مع بنود هذا الجزء الثالث (3) مبنية على تصريح من المصرف، ويجوز للمصرف لأي سبب من الأسباب الامتناع عن إعطائك ذلك التصريح للبيع أو

بخلاف ذلك لتداول أي من تلك الاستثمارات، وإن أعطى المصرف تصريحاً بالبيع أو التداول في وقت معين فإن هذا الأمر لن يشكّل تنازلاً عن حقه في رفض إعطاء تصريح لأي طلب آخر وسيتوجب عليك الامتثال أيضاً لأي شروط و/أو قيود يفرضها المصرف كشرط على منحه تصريحاً بذلك.

5.9 إذا كان المصرف أو أي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث بصفته أمين حفظ استثمار و/أو أمين حفظ استثمار ثانوي يحتفظ بأي استثمار لك، فقد يجوز للجهة المُصدِّرة للاستثمار أو لمدير الاستثمار توجيه تعليمات له (بصفته المالك المسجّل) بتصفية الاستثمار أو تحويله أو بيعه بما يتماشى مع البنود التي تحكم تشغيل ذلك الاستثمار، وفي حال حدوث أي مما يأتي:

1.5.9 عندما يصبح المصرف على دراية بهذه التعليمات، أن يقوم بأثر فوري بطلب توجيهاتك حول كيفية رغبتك في الشروع في ذلك.

2.5.9 في حال عدم تلقي أي تعليمات منك في غضون الوقت المحدد لذلك من قِبَل المصرف، أو في حال تلقي المصرف تعليمات متناقضة أو متضاربة، أو في حال عدم إمكانية الاتفاق على مسار عمل مريض مع الجهة المُصدِّرة للاستثمار المعنية أو مدير الاستثمار المعني في غضون أي مدة زمنية محددة، أن يكون للمصرف السلطة التقديرية في القيام بما يأتي:

1.2.5.9 بممارسة الخيار الافتراضي الذي تم استلامه من مزود الخدمة من الطرف الثالث بصفته أمين حفظ استثمار و/أو أمين حفظ استثمار ثانوي.

2.2.5.9 بيع الاستثمار المعني (أو تدبير القيام بهذا الأمر) وإيداع العائدات إلى حسابك.

3.2.5.9 (إذا لم يكن المصرف هو أمين الحفظ) برفض التصرف كلياً.

3.5.9 توافق على عدم تحمل المصرف وأي شركة أو مؤسسة تابعة أو منتسبة له وكذلك أي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث لأي مسؤولية فيما يخص أي التزام أو خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح وضياع الفرص)، التي قد تنجم عن أو يكون له علاقة بما يأتي:

1.3.5.9 بأي بيع يتم عن طريق أو بموجب تعليمات صادرة عن المصرف بغض النظر عن

موافقتك عليها من عدمه أو بخلاف ذلك بغض النظر عن تأكيدك على قرار المصرف في هذا الصدد من عدمه.

2.3.5.9 رفض المصرف للتصرف بشكل كلي وفقاً للحالات الوارد ذكرها في هذه المادة رقم (5.9).



## الجزء الرابع: أحكام وشروط خدمات التأمين التكافلي

### 1. التطبيق

يسري هذا الجزء الرابع (4) عليك في حال قيام المصرف بتزويدك بخدمات التأمين التكافلي من حين لآخر.

### 2. التعيين

1.2 تقوم بتعيين المصرف وكيلًا عنك لترتيب أو معالجة الصفقات المتعلقة بمنتجات التأمين التكافلي بما يتوافق مع المادة رقم (3) من الجزء الأول (1) وهذا الجزء الرابع (4).

2.2 سيتم إتمام جميع اشتراكات منتجات التأمين التكافلي بما يتوافق مع التعليمات الصادرة منك أو بالنيابة عنك إلى المصرف ويجوز للمصرف أن يشترط عليك أن تكون تلك التعليمات بطريقة أو بصيغة محددة.

3.2 إذا قام المصرف بترتيب أو معالجة أي عملية اشتراكك في منتجات التكافل بموجب هذا الجزء الرابع (4) فإن هذا الأمر لا يعني أن المصرف يشير عليك أو يقدم إليك توصية للقيام بالاشتراك في تلك المنتجات التكافلية أو بخلاف ذلك أنه يعتبر مساهمتك في ذلك المنتج التكافلي مناسباً لك.

4.2 لن يتحمل المصرف مسؤولية مراقبة أي عمليات شراء تقوم بها لمنتجات التأمين التكافلي بما يتوافق مع هذا الجزء الرابع (4).

5.2 منتجات التأمين التكافلي متوفرة للمتعاملين بناءً على تحليل احتياجاتهم وطلبهم ويتم الاشتراك في منتجات التكافل عن طريق مزود خدمة التكافل المعني وتصدر بناءً على أحكامها وشروطها علماً بأن المصرف لا يقدم أي استشارات خاصة بالتكافل ولا يقوم بإدارة وثائق التكافل أو الاشتراك فيها أو إصدارها ولن يتحمل المصرف أي مسؤولية عن الطلبات أو المطالبات التي يتم رفضها

من قِبَل شركة تكافل كما أن المساهمات (الأقساط) التي يقوم المصرف باستلامها لصالح خطط التكافل لا تعدّ ودائع بنكية مكفولة أو مضمونة من قِبَل المصرف.

### 3. المباشرة

وقت سريان أحكام هذا الجزء الرابع (4)، يصبح نافذاً في التاريخ المُتَّفَق عليه معك من قِبَل المصرف كتابياً أو في التاريخ الذي يقدم لك المصرف فيه خدمات التأمين التكافلي أو الذي يتفق معك على أن يقدم فيه الخدمات المذكورة بما يتوافق مع هذا الجزء الرابع (4) بغض النظر عن الاتفاق عليه معك كتابياً من عدمه.

### 4. الاشتراك في مُنتجات التأمين التكافلي

1.4 إذا كانت لديك الرغبة في الاشتراك في وثيقة تأمين تكافلية أو أي منتج آخر من منتجات التكافل بما يتوافق مع الجزء الرابع (4)، حينها:

- 1.1.4 يتوجب عليك توجيه تعليمات إلى المصرف بما يتوافق مع المادة رقم (3) من الجزء الأول (1).
- 2.1.4 يقوم المصرف بمعالجة التعليمات بالنيابة عنك.
- 3.1.4 توافق على أنه يجب أن يكون المصرف مُفَوَّضاً بموجبه، للقيام بالخصم من حسابك الاستثماري أو أي حسابات أخرى يتم الاحتفاظ بها لدى المصرف باسمك مبلغاً مساوياً لأي مساهمة (قسط من أقساط) التكافل أو رسومها أو تكاليفها أو أي مصاريف من مصاريفها الأخرى التي يتكبدها المصرف أو أي مزود خدمة آخر من الطرف الثالث فيما يتعلق بمعالجة تعليماتك.
- 4.1.4 تتفهم أنه يتوجب عليك دفع الاشتراكات الدورية اللازمة المرتبطة بمنتج التأمين التكافلي الخاص بك في الوقت المناسب، بما يتوافق مع البنود السارية على ذلك التكافل المحدد وأن عدم القدرة على سداد تلك الاشتراكات في وقتها المناسب قد ينجم عنه خسارة المنافع التي تغطيها وثيقة التأمين التكافلي أو وقفها أو إنهاؤها أو قد يتسبب بآثار سلبية أخرى.
- 5.1.4 يقتصر تصرف المصرف على كونه موزعاً لمنتجات تكافل وقد لا يكون من الممكن معالجة معاملتك إلى حين قبول مزود الخدمة المعني من الطرف الثالث التعليمات الصادرة منك.

6.1.4 في حالات بعينها، عندما يتم تجميع منتج أو خدمة من منتجات أو خدمات التأمين التكافلي مع أي استثمار آخر، فإن المساهمة في المنتج التكافلي لن تكون شرطاً مسبقاً للموافقة على المنتج غير التكافلي (الاستثمار) الخاص بذلك العرض المُجمَّع، وأنه يجوز لك طلب عنصر المنتج غير التكافل الخاص بالعرض المُجمَّع بشكل منفصل على أساس قائم بذاته ما لم يرسل المصرف إخطاراً بخلاف ذلك.

7.1.4 تفهم أنه يتوجب عليك الإفصاح بشكل كامل وبصدق عن أي وقائع جوهرية وحقيقة متعلقة بحالتك الصحية السابقة أو الحالية وكذلك أي معلومات أخرى معنية يطلبها مزود الخدمة من الطرف الثالث فيما له صلة بأي وثيقة تكافل أو أي منتج آخر من منتجات تكافل، يكون ذا صلة، وأن عدم الإفصاح عن تلك المعلومات قد ينجم عنه رفض تعليماتك أو قد ينجم عنه أي مطالبات أو دعاوى مستقبلية تقوم برفعها بموجب وثيقة تكافل لكونها مرفوضة من قبَل أي مزود خدمة من الطرف الثالث، وعلاوة على ذلك يتوجب عليك الإفصاح عن أي تغييرات لاحقة تطرأ على أي معلومات قمت فعلياً بتقديمها أو ما ينمو إلى علمك لاحقاً مما يؤثر (أو قد يؤثر، وفق مقتضى الحال) على أحكام وبنود تغطية وثيقة تكافل بما يتوافق مع أحكام وشروط وثيقة التكافل المعمول بها.

2.4 تفهم أن موافقة المصرف على استيفاء أي تعليمات صادرة بموجب المادة (1.4) بما يتوافق مع إبقائك على علم ودراية بحالة ووضع وأداء وثيقة التكافل المعنية أو أي منتج آخر من منتجات التأمين التكافلي ومع ذلك، فإن المصرف ليس ملزماً بأي شكل كان بالقيام بذلك، وعلاوة على ذلك وإذا اختار المصرف تزويدك بأي من تلك المعلومات، فإن المصرف لا يقر بأي حال من الأحوال بصحة ودقة أي من تلك المعلومات ولن يعرب عن رأيه بأي شكل آخر في تلك المعلومات.

3.4 بمجرد قبول طلب منتج التأمين التكافلي الخاص بك وإصدار الوثيقة من قبَل مزود الخدمة المعني من الطرف الثالث فإنه قد يتم إرسال وثيقة التكافل وأي مستندات أخرى معنية إلى العنوان الذي تقوم بتزويده إلى ذلك المزود للخدمة من الطرف الثالث.

4.4 يتوجب عليك ضمان قراءة وفهم الأحكام والشروط السارية على أي وثيقة تكافل أو أي منتج من منتجات التأمين التكافلي مما تقوم بشرائه بما يتوافق مع هذا الجزء الرابع (4) بعناية وحرص، وعلاوة على ذلك توافق على جميع ما يسري تطبيقه من مزايا وفوائد وحقوق الإلغاء والتزامات الاشتراك (الأقساط) ونطاق التغطية واستثناءات وقيود وشروط وإجراءات المطالبات والدعاوى ومخاطر الاستثمار وأي أمور أخرى معنية واردة في الأحكام والشروط السارية على منتج التكافل المعني الذي تقوم بالاشتراك فيه.

5.4 توافق على أنه لا يتوجب على المصرف تسهيل أو بخلاف ذلك الاشتراك في أي عملية تقديم أو معالجة لأي مطالبات تتم بما يتوافق مع أحكام وبنود أي وثيقة تكافل يتم الاشتراك بها بما يتوافق مع هذا الجزء الرابع (4)، كما توافق أيضاً على أنه يتوجب عليك رفع أي من تلك المطالبات بطريقة تتسق مع إجراءات الدعاوى والمطالبات الواردة في الأحكام والشروط السارية على وثيقة التكافل المعنية.

6.4 تتفهم أن أي وثيقة تكافل التي تقوم بالاشتراك فيها، بما يتوافق مع هذا الجزء الرابع (4)، تشكل عقداً محرراً بينك وبين مزود الخدمة المعني من الطرف الثالث وأن المصرف ليس طرفاً في أي عقد من تلك العقود.

7.4 إذا كانت لديك رغبة في التعاقد مع مزود خدمة من الطرف الثالث ممن يقومون بتوفير وثيقة تكافل بعينها أو أي منتج آخر من منتجات تكافل، فإنه يتوجب عليك اتباع تعليمات ومعلومات الاتصال الواردة في الأحكام والشروط السارية على وثيقة التكافل المعنية أو منتج التأمين التكافلي الآخر.

## 5. التنازل عن بوليصة التكافل الخاصة بك

1.5 إذا كانت لديك رغبة في التنازل بشكل كلي أو جزئي عن أي وثيقة تكافل تقوم بالمساهمة فيها وفقاً لهذا الجزء الرابع (4)، يتوجب عليك توجيه تعليمات إلى المصرف بما يتوافق مع المادة رقم

(3) من الجزء الأول (1)، وإذا كانت وثيقة التكافل قابلة للاسترداد حينها سيتقدم المصرف بطلب (أو يقوم بتدبير عملية تقديم الطلب) إلى مزود الخدمة المناسب من الطرف الثالث للتنازل والتخلي عن وثيقة التكافل الخاصة بك.

2.5 عند إنهاء أو التخلي أو التنازل عن وثيقة التكافل الخاصة بك سيقوم المصرف حينها (أو سيتكفل بقيام مزود خدمة من الطرف الثالث) بوضع الأموال المُستَلَمَة نتيجة لذلك في حسابك، بعد أن يخصم منها أي خسائر فعلية أو تكاليف أو رسوم أو مصاريف فعلية تم تكبدها لإجراء الاسترداد مع مراعاة حقوق المصرف، وفق ما هو وارد في المواد رقم (11) ورقم (17) من الجزء الأول (1).

3.5 يقوم مزود الخدمة من الطرف الثالث بتحديد المبالغ الفعلية المُتَنازَل عنها بشكل جزئي أو كلي.

## الملحق رقم (1): تحذيرات المخاطر العامة

توافق على أن يسري العمل بتحذيرات المخاطر العامة التالية على استثماراتك لدى المصرف بموجب هذه الأحكام والشروط، كما توافق على أن المصرف ومزودي الخدمة من الطرف الثالث لن يتحملوا بأي شكل من الأشكال مسؤولية أي تكاليف أو رسوم أو مصاريف أو خسائر أو التزامات مما يتم تكبده سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مما ينجم عن أو يتعلق بالمخاطر الموضحة أدناه:

### 1. مخاطر الاستثمار العامة

1.1 تنطوي الاستثمارات على مخاطر أصيلة لحدوث الخسائر، لا سيما وقيمة الاستثمارات تنخفض وترتفع وليس ثمة ما يؤكد استرداد مبلغ الأموال المستثمرة في الأصل وعلى نفس المنوال، وقد يتذبذب الدخل الناتج من استثمارات معينة في قيمته من حيث القيمة النقدية، في حين أن بعض الاستثمارات لا تُدر أي دخل ولا يوجد أي ضمان على أن أداء الاستثمارات سيحقق الأهداف المحددة.

2.1 الأداء السابق للاستثمارات لا يشكّل ضماناً على النتائج المستقبلية.

3.1 قد لا تكون استثمارات بعينها سائلة، أو قد لا يجوز بيعها قبل حلول أجلها إلا بتكاليف وغرامات باهظة، كما أن بعض الاستثمارات قد لا تكون لها أيضاً سوقاً جاهزة لتداولها ولا يمكن تحديد قيمتها السوقية الحالية والمخاطر التي قد تتعرض لها.

4.1 حتى عندما يُشار إلى أي استثمار على أنه استثمار رئيسي محمي أو مضمون برأس المال، فإن هذا الأمر لا يُعدّ ضماناً من قبل المصرف أو أي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث، لكنه يعدّ ضماناً من قبل الجهة المُصدِّرة للاستثمار على أن المبلغ المستثمر سيتم إرجاعه عند حلول أجله وعادة ما تخضع عملية سداد ذلك الاستثمار المحمي برأس المال أو الاستثمار المضمون إلى الاستثمار المحفوظ به حتى حلول الأجل والجدارة الائتمانية للمصدر.

5.1 الحصول على تمويل للاستثمارات يزيد من مستوى المخاطر.

## 2. مخاطر صرف العملات الأجنبية

1.2 تتأثر احتمالية الربح أو الخسارة من المعاملات التي تتم في الأسواق الأجنبية أو في المنتجات الاستثمارية المقومة بالعملات الأجنبية بالتقلبات التي تحدث في أسعار صرف العملات الأجنبية، ومن الممكن أن يتعرض الشخص الذي يستثمر في الاستثمارات المقومة بالعملات الأجنبية لخسارة أو يحقق ربحاً أقل من المتوقع بعد تحويل عائدات البيع إلى عملته المحلية، حتى في حال زيادة سعر الاستثمار المعني (على النحو المسعّر بالعملات الأجنبية) خلال فترة الاحتفاظ، كما يجوز أن تخضع الاستثمارات بالعملات الأجنبية أيضاً لضوابط الرقابة على الصرف وتكاليف استرداد الأوراق المالية.

2.2 قد يؤدي الاحتفاظ بالحسابات أو الاستثمارات المقومة بالعملات الأجنبية إلى نشوء مخاطر معينة، وعليه فإنك تتفهم تلك المخاطر وتوافق على تحمل مسؤولية أي خسائر في الصرف الأجنبي فيما يخص أي خدمات استثمارية يقدمها لك المصرف، كما سيتم تحويل العملة إلى عملة أخرى، إذا لزم الأمر، بسعر الصرف الفوري السائد يوم التحويل.

3.2 ستتحمل وحدك مسؤولية أي تكاليف أو خسائر خاصة بصرف العملات الأجنبية، بما في ذلك خسارة الأرباح، كما أنك على دراية بأن الاستثمارات في الأصول المقيمة بعملة أجنبية تنطوي على درجة إضافية من المخاطر.

### 3. مخاطر السيولة

إذا كانت محفظتك الاستثمارية تشتمل على استثمارات ذات استراتيجيات بديلة، أو صناديق التحوط أو صناديق عقارية أو استثمارات مرتبطة بمنتجات التأمين التكافلي، فإنه يجوز أن تكون هذه الاستثمارات غير سائلة أو تنطوي على مخاطر أكبر من الاستثمارات المتواجدة في أسواق الأوراق المالية التقليدية أو لا تكون مرتبطة بها في الوضع الطبيعي وعلى وجه الخصوص، فإنه يجوز لتلك الصناديق أو الاستراتيجيات الاستعانة بالمشتقات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لأغراض الاستثمار الموجه، وقد تفتقر بعض الاستثمارات الأخرى المحددة، بما في ذلك أسهم الشركات والصكوك، من حين لآخر، إلى السيولة.

### 4. مخاطر نطاق الاختصاص

1.4 إذا كانت محفظتك الاستثمارية تشتمل على استثمارات في الأسواق الأجنبية، فسوف تنطوي هذه الاستثمارات على مخاطر مختلفة ناجمة عن الاستثمارات في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي بعض الحالات، سوف تكون المخاطر أكبر، وعلى وجه الخصوص قد تفتقر الأسواق الناشئة (بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة) إلى مستوى من الشفافية والسيولة والكفاءة والتنظيم مما يتواجد في الأسواق الأكثر تقدماً، كما يمكن أن يشهد تقلب الأسعار في الأسواق الناشئة ومن الممكن أن يكون التضارب في الأسعار واضطراب السوق أمراً شائعاً.

2.4 لم تعترف التشريعات المعمول بها حالياً في دولة الإمارات العربية المتحدة بمفهوم المالك المستفيد و/أو الملكية النفعية (باستثناء مركز دبي المالي العالمي وسوق أبوظبي العالمي)، أي أنه يحق للمصرف الاحتفاظ ببعض استثماراتك أو جميعها باسمه، أو باسم مزودي الخدمة من

الطرف الثالث لصالحك، كما أن بعض السلطات والجهات الحكومية والهيئات التنظيمية والمحاكم في دولة الإمارات العربية المتحدة قد لا تعترف بمصلحة المنفعة الخاصة بك في الاستثمارات التي يحتفظ بها المصرف أو مزودو الخدمة من الطرف الثالث لصالحك بما يتوافق مع هذه الأحكام والشروط، وعليه فلن يتحمل المصرف أي مسؤولية عن أي خسائر، بما في ذلك خسارة الأرباح، مما يتكبده، سواء نجم بشكل مباشر أو غير مباشر عن أو كانت له علاقة بعدم الاعتراف من قبل أي طرف في دولة الإمارات العربية المتحدة بالملكية النفعية و/أو الفائدة النفعية الخاصة بك في أي استثمارات تقوم بحيازتها بما يتوافق مع هذه الأحكام والشروط.

## 5. مخاطر القابلية للتحويل والنقل

1.5 قد تزداد التزاماتك فيما يتعلق باستثمارات محددة باختلاف نطاق الاختصاص الذي تقيم فيه، فعلى سبيل المثال، قد يقوم مزود الخدمة من الطرف الثالث الذي تقوم من خلاله بشراء استثمار يتضمن منتجاً تكافلياً، بتحديد دفعات المساهمات (الأقساط) الدورية للمنتج التكافلي الخاص بك على أساس نطاق الاختصاص الذي تقيم فيه وقت شراء الاستثمار وفي تلك الظروف، لهذا فقد يؤدي تغيير نطاق الاختصاص الذي تقيم فيه إلى تغيير موجز بيانات المخاطر الخاص بك حيال ذلك المزود للخدمة من الطرف الثالث، وبالتالي قد يؤدي إلى دفع مساهمات (أقساط) دورية أعلى بالنسبة لك.

2.5 قد لا تتوفر بعض الاستثمارات للأفراد المقيمين في بعض مناطق الاختصاص وإذا أصبحت، بعد شراء ذلك الاستثمار، مقيماً في منطقة اختصاص لا يُسمح للمقيمين فيها بحيازة ذلك الاستثمار، فقد يُشترط عليك القيام بتصفية ذلك الاستثمار.

3.5 قد يؤثر نطاق الاختصاص الذي تقيم فيه على نفاذ بعض الأحكام والشروط أو جميعها (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، هذه الأحكام والشروط) السارية على استثماراتك، وعليه فإنه إذا قمت بتغيير نطاق الاختصاص الذي تقيم فيه بعد شرائك لاستثمار معين، فإن بعض أحكام ذلك الاستثمار أو جميعها قد تكون قابلة للتنفيذ في نطاق الاختصاص الجديد الذي تقيم فيه.



4.5 قد يتم تقييد بعض المعاملات أو حظرها في بعض مناطق الاختصاص أو يتم تقييد أو حظر تحويل الأصول ونقلها إلى مناطق اختصاص معينة، وقد يؤثر ذلك على قدرتك على تحويل الاستثمار أو استرداده أو بيعه.

5.5 لا يتحمل المصرف مسؤولية أي خسائر، بما في ذلك أي خسارة الأرباح، التي تتكبدها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مما ينجم عن أو يتعلق بأي من المخاطر الموضحة في المواد من المادة رقم (1.5) إلى المادة رقم (4.5) فيما يتعلق بأي استثمارات تقوم بحيازتها بما يتوافق مع هذه الأحكام والشروط.

## 6. المخاطر الائتمانية

1.6 قد تتقلب أو تتذبذب قيمة استثمارات بعينها أو المردود المالي عليها أو سيولتها، مثل الصكوك، على أساس التصنيف الائتماني للجهة المُصدِّرة، كما تختلف العوامل التي تؤثر على ذلك التصنيف الائتماني وقد يكون من الصعب التنبؤ بها بصورة دقيقة. قد يتسبب أي حدث ائتماني سلبي مثل التخلف عن السداد أو الإفلاس أو الأداء غير الملائم للأعمال أو الظروف الاقتصادية أو المواقف الأخرى التي يتم تصنيفها على أنها تؤثر على الجدارة الائتمانية للجهة المُصدِّرة في تقلب قيمة ذلك الاستثمار أو المردود المالي عليه أو سيولته، وعادة ما يقابل معدل الربح النسبي الأعلى مخاطر ائتمانية متوقعة أعلى تكون مرتبطة بذلك الاستثمار.

## 7. مخاطر المعدلات المرجعية

1.7 قد تنخفض قيمة أي استثمار مرتبط بفائدة مرجعية مثل (معدل الفائدة المعروض بين البنوك في لندن (LIBOR) أو معدل الفائدة المعروض بين بنوك دولة الإمارات (EIBOR) أو أي معيار أو مؤشر آخر مستقل إذا ارتفع معدل الفائدة المرجعية المعنية، كما تتوافق مدة الاستثمار المعنية مع حساسية الاستثمار لتقلبات معدلات الفائدة المرجعية وعلى نفس المنوال، ستكون قيمة الاستثمارات ذات المدة الأطول أكثر حساسية لتقلبات معدلات الفائدة المرجعية المعنية.

2.7 هناك العديد من العوامل الاقتصادية التي قد تؤثر على ارتفاع معدلات الفائدة المرجعية أو انخفاضها وعلى وجه العموم، ترتفع معدلات الفائدة المرجعية عندما تسود أجواء إيجابية للظروف الاقتصادية العامة الملائمة وتنخفض عندما تسود أجواء سلبية للظروف الاقتصادية.

3.7 كما تؤثر أيضاً معدلات التضخم في منطقة اختصاص معينة على معدلات الفائدة المرجعية وبشكل عام، تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى ارتفاع معدلات الفائدة المرجعية، بينما يكون لمعدلات التضخم المنخفضة بوجه عام تأثير معتدل على معدلات الفائدة المرجعية.

## 8. مخاطر الاسترداد المبكر

قد تقوم الجهة المُصدِّرة باسترداد بعض الاستثمارات قبل تاريخ الاستحقاق، التي قد ينجم عنها تغير في العائد المُتَوَقَّع من قِبَلِك فيما يتعلق بذلك الاستثمار.

## 9. المخاطر الضريبية

قد تخضع لبعض القوانين المحددة المعمول بها التي تفرض ضرائب على ارتفاع القيمة السوقية للأصل الرأسمالي الخاص باستثمار معين أو الدخل الناتج عنه.

## الملحق رقم (2): قاموس المصطلحات

### 1. التفسيرات

في هذه الأحكام والشروط، وما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

1.1 عناوين المواد موضوعة لأغراض الملاءمة والتوضيح فحسب ولا تؤثر بأي شكل من الأشكال على تفسير هذه الأحكام والشروط.

2.1 الإشارة إلى مادة بعينها هي إشارة إلى تلك المادة في الجزء الذي تمت الإشارة إليه فيها ما لم يرد خلاف ذلك صراحة.

3.1 يندرج تحت الكلمات التي تدل على ضمير المفرد ضمير الجمع والعكس صحيح كما أن الكلمات التي تدل على الأشخاص الطبيعيين تندرج تحتها الشخصيات الاعتبارية والعكس صحيح.

4.1 يندرج تحت الكلمات التي تشير إلى المفرد الجمع والعكس صحيح.

5.1 تُفسّر التواريخ والفترات الزمنية بما يتماشى مع التقويم الميلادي.

6.1 فيما يتعلق بأي تواصل أو مراسلات تتم بين المصرف وبينك بما يتوافق مع هذه الأحكام والشروط (بما في ذلك أي تواصل أو مراسلات تتم وفقاً للمادة رقم (4) من الجزء الأول، عندما تكون هناك أي إشارة إلى مراسلات كتابية أو تواصل خطي)، فإنه يجوز أن تتم تلك المراسلات والتواصل من المصرف لك عن طريق البريد السريع أو الخطابات الورقية أو الفاكس أو البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية القصيرة SMS أو تطبيق الهاتف المتحرك أو أي وسيلة أخرى، لتفادي الشك والريبة عندما يلزم الأمر قيامك بالتواصل مع المصرف كتابياً، فإن ذلك التواصل يجب أن يكون بالطريقة المبينة والموضحة من قبل المصرف من حين لآخر.

7.1 الإشارة إلى أي قانون أو تشريع أو لائحة تنظيمية أو نظام أساسي أو نص قانوني هي إشارة إلى ذلك القانون أو التشريع أو اللائحة التنظيمية أو النظام الأساسي أو النص القانوني وتعديلاتهم أو تمديداتهم أو إعادة سنّهم من حين لآخر إضافة إلى أي قانون أو لائحة تنظيمية أو نظام أساسي أو نص قانوني بديل أو تكميلي لهم كما يندرج تحت الإشارة إلى أي قانون أو تشريع أو لائحة تنظيمية أو نظام أساسي أو نص قانوني جميع التشريعات المنتسبة والتابعة التي تصدر وفقاً لذلك القانون أو التشريع أو اللائحة التنظيمية أو النظام الأساسي أو النص القانوني.

8.1 الإشارة إلى أي شخص تشمل الإشارة إلى الأفراد أو الشركات والمؤسسات أو الشخصيات الاعتبارية أو الشركات غير الاعتبارية أو الكيانات (بما في ذلك شركات التوصية البسيطة أو اتحاد شركات إدارة

الأموال أو الصناديق المالية أو المشروعات المشتركة أو اتحاد الشركات) أو أي حكومة أو إمارة أو ولاية أو وكالة أو هيئة أو منظمة أو أي جهة أخرى سواء كانت ذات شخصية اعتبارية منفصلة أم لا.

9.1 كما تُفسّر الإشارة إلى ضمير المخاطب "أنت" أو "أنتم" أو "ملكك" أو "ملككم" على أنه يشمل الإشارة إلى أي من المفوضين بالتوقيع من قبلك وأصحاب الحسابات التضامنية المشتركة معك ووكلائك ومحاميك والمستخدمين التابعين لك وأعضاء مجلس إدارتك والمديرين والمسؤولين والموظفين التابعين لك.

10.1 أي كلمات تأتي بعد عبارة "يشتمل على" أو "ومنها" أو "يندرج تحتها" أو "على سبيل المثال" أو "لأسيما" أو "تحديدًا" أو "خصوصًا" أو "مثل ذلك" أو أي تعبير شبيهه بتلك العبارات يتم تفسيرها على أنها توضيحية ولا تحد أو تقيّد من معنى الكلمات أو الوصف أو التعريف أو العبارة أو المصطلح الذي يسبق تلك العبارات والمصطلحات.

11.1 الإشارة إلى الأصول والموجودات يشتمل على الممتلكات والإيرادات والحقوق الحالية والمستقبلية أيًا كان وصفها.

12.1 الإشارة إلى أي لائحة تنظيمية أو نظام يشمل أي لائحة تنظيمية أو قاعدة أو قانون أو أمر توجيهي رسمي أو دورية أو منشور أو طلب أو دليل إرشادي أو كتيب تعليمات (سواء كانت له قوة القانون أم لا إذا لم تكن له قوة القانون لكونه من النوع الذي يتوجب على أي شخص يسري عليه أن يعود على الامتثال له والالتزام به) صادر عن أي جهة أو هيئة أو وكالة أو دائرة أو قسم أو سلطة تنظيمية أو سلطة ذاتية التنظيم أو أي سلطة أو منظمة أخرى حكومية كانت أو دولية أو تتميز بتنظيم ذاتي.

13.1 لا يجب إعطاء الكلمات العامة معنى حصري أو تقييدي أو محدود تحت ذريعة أنها متبوعة بأمثلة بعينها مندرجة تحت مفهوم الكلمات العامة.

14.1 الإشارة إلى وثيقة بعينها هي إشارة إلى ذلك المستند وتغييراته وتعديلاته من حين لآخر.

## 2. التعريفات

في هذه الأحكام والشروط، وما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك، تكون للمصطلحات التالية المعاني المبيّنة قرين كل منها:

<p>حساب الاستثمار الخاص بك وحسابات الإيداع وحسابات الحفظ الأمين وأي حساب آخر من تلك الحسابات التي قد ينشئها المصرف من حين لآخر باسمك بما يتوافق مع هذه الأحكام والشروط.</p>	<p><b>الحساب</b></p>
<p>هو النموذج، الذي يكون بالصيغة التي يحددها المصرف من حين لآخر، والذي يُطلب منك استكماله للتقديم على فتح حساب استثمار لدى المصرف والذي يشكّل جزءاً لا يتجزأ من هذه الأحكام والشروط في حال قبول المصرف لها.</p>	<p><b>نموذج فتح الحساب</b></p>
<p>هو أي جهة من جهات الاتصال التالية (حسب الاقتضاء) وفق ما هو محفوظ في سجلات المصرف من حين لآخر وهي كما يأتي:</p> <p>(أ) عنوان المراسلات الفعلي (بما في ذلك محل إقامتك أو مقر عملك الرئيسي أو أي عنوان فعلي آخر).</p> <p>(ب) رقم الهاتف الأرضي.</p> <p>(ت) رقم الهاتف المحمول.</p> <p>(ث) رقم الفاكس.</p> <p>(ج) عنوان البريد الإلكتروني.</p> <p>(ح) رقم مكاني (أو ما هو في حكمه).</p> <p>(خ) أي نقطة اتصال أخرى أو أي وسيلة وصول إليك لأغراض تسليم المراسلات والاتصالات المصرفية في أي صورة كانت.</p>	<p><b>العنوان</b></p>

<p>هو سوق أبوظبي العالمي.</p>	<p><b>سوق أبوظبي العالمي (ADGM)</b></p>
<p>هي الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة للمصرف (بما في ذلك المؤسسات والجهات التابعة المرخصة المؤسسة والقائمة في سوق أبوظبي العالمي) الشركات الأم، والمساهمون والمساعدون وأعضاء مجلس الإدارة (المديرون) والموظفون والمسؤولون والممثلون والمشروعات المشتركة التي يدخل فيها المصرف بصفته المؤسسة الأم إضافة إلى خلفائهم والمُتَنَازِل لهم المعنيين ذوي الصلة.</p>	<p><b>المؤسسات التابعة</b></p>
<p>هي المستند الوارد ذكره في المادة رقم (2.1) من الجزء الأول (1).</p>	<p><b>الاتفاقية</b></p>
<p>هو مكتب الاتحاد للمعلومات الائتمانية المؤسس وفقاً للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (6) لعام 2010.</p>	<p><b>الاتحاد للمعلومات الائتمانية</b></p>
<p>هو أي ملحق يعد جزءاً من هذه الأحكام والشروط وما يشكّل جزءاً من الاتفاق المُبرَم بينك وبين المصرف.</p>	<p><b>الملحق</b></p>

<p>تعني في حال كنت شخصاً طبيعياً الآتي:</p> <p>(1) إذا كنت تحمل جنسية دولة الإمارات العربية المتحدة، فإنها الإمارة التي يصدر منها جواز سفرك وبطاقة هويتك الوطنية.</p> <p>(2) إذا كنت تحمل أي جنسية أخرى غير الجنسية الإماراتية ولكنك تقيم بدولة الإمارات العربية المتحدة، فإنها الإمارة التي تصدر منها تأشيرة الإقامة الخاصة بك.</p> <p>(3) إذا كنت تحمل أي جنسية أخرى غير الجنسية الإماراتية ولا تقيم بدولة الإمارات العربية المتحدة، فإنها ستكون إمارة أبوظبي.</p>	<p><b>الإمارة الساري العمل فيها</b></p>
<p>هو أي قانون أو لائحة تنظيمية أو مرسوم أو قاعدة أو حكم أو مرسوم أو قانون طوعي أو أمر توجيهي أو نظام عقوبات أو نظام جزائي أو حكم محكمة أو اتفاقية محلية أو أجنبية أو دولية معمول بها بين المصرف وبين أي سلطة حكومية أو تنظيمية أو اتفاقية أو معاهدة محررة بين السلطات الحكومية والتنظيمية وما يكون سارياً على المصرف أو أي من الشركات والمؤسسات التابعة له أو المنتسبة إلى المدى الذي لا يتعارض فيه مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وبما يتوافق مع المعايير الشرعية المعتمدة من قِبَل الهيئة العليا الشرعية بالمصرف المركزي وفق تفسير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمصرف وفي حال التعارض ستكون الغلبة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.</p>	<p><b>القانون الساري العمل به</b></p>

<p>هو مصرف الهلال (ش.م.ع.)، وهو شركة مؤسسة وقائمة في دولة الإمارات العربية المتحدة في إمارة أبوظبي ويقع عنوان مكتبها المسجّل في أبراج البحر، المانجروف الشرقي، ص.ب. 63111، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة وفروعه.</p>	<p><b>المصرف</b></p>
<p>هو اليوم الذي تفتح فيه البنوك أبوابها لممارسة الأعمال العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة أو حسب مقتضى الحال، نطاق الاختصاص القضائي الذي يتم فيه شراء الاستثمار المعني أو بيعه أو استرداده أو استبداله.</p>	<p><b>يوم العمل</b></p>
<p>هي ساعات يوم العمل التي تكون خلالها البنوك مفتوحة لممارسة الأعمال العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة أو حسب مقتضى الحال، نطاق الاختصاص القضائي الذي يتم فيه شراء الاستثمار المعني أو بيعه أو استرداده أو استبداله.</p>	<p><b>ساعات العمل</b></p>
<p>هي أي مادة من مواد هذه الأحكام والشروط.</p>	<p><b>المادة</b></p>
<p>هي جميع التعليمات والإخطارات والإشعارات والخطابات والكتب والمراسلات الإلكترونية وأرقام التعريف الشخصية وكلمات المرور وأرقام أو كلمات تعريف المستخدم وكلمات المرور الصوتية وكشوفات الحساب والطلبات والإشعارات والتحذيرات والتسجيلات الصوتية وإيصالات الاستلام والإجابات السرية عن أي أسئلة حماية وأي معلومات أخرى قد يطلب منك المصرف تزويده بها مما يتم إرساله وتبادله بينك وبين المصرف.</p>	<p><b>التواصل والمراسلات</b></p>



<p>هي نسخة الفاكس أو مسح الملف بصيغة بي دي إف أو الصورة الضوئية أو النسخة الإلكترونية أو أي شكل أو صورة أخرى لأي مستند.</p>	<p><b>النسخة</b></p>
<p>هي محفظة استثمار أموال يُنشئها المصرف ويصممها وفقاً لحجم الاستثمار المستهدف التي تعكس مدى الاستعداد لتحمل المخاطرة الاستثمارية والهدف الاستثماري للمحفظة حسب اختيارك بالنموذج ذي الصلة.</p>	<p><b>المحفظة الاستثمارية الأساسية</b></p>
<p>هو الشخص الذي يحتفظ بالاستثمارات لصالح شخص آخر.</p>	<p><b>أمين الاستثمار</b></p>
<p>هو حفظ استثمار لصالح شخص آخر وبالنيابة عنه، أو بدلاً من ذلك، خدمات حفظ الأمانات والخدمات الإدارية المرتبطة بحفظ الاستثمارات لصالح متعامل ما.</p>	<p><b>الحفظ الأمين</b></p>
<p>هو مركز دبي المالي العالمي.</p>	<p><b>مركز دبي المالي العالمي (DIFC)</b></p>
<p>أي تواصل أو مراسلة تتم بينك وبين المصرف أو مزودي الخدمة من الغير مما يتم نقله بطريقة إلكترونية بما في ذلك على سبيل المثال رسائل البريد الإلكتروني والمراسلات التي تتم عن طريق الإنترنت والهاتف والرسائل النصية القصيرة SMS وتطبيقات الهاتف المحمول والفاكس بما في ذلك أي مراسلات أو تواصل يتم عن طريق برمجيات الطرف الثالث.</p>	<p><b>التواصل والمراسلات الإلكترونية</b></p>

<p>هي أي طريقة تواصل أو تراسل إلكترونية تتم بينك وبين المصرف التي من خلالها يتم نقل التعليمات والمعلومات والتواصل والتراسل بينك وبين المصرف أو مزودي الخدمة من الطرف الثالث.</p>	<p><b>قنوات التواصل والمراسلات الإلكترونية</b></p>
<p>هي أي إمارة من الإمارات السبع كل على حدة (سواء أبوظبي أو دبي أو عجمان أو الفجيرة أو رأس الخيمة أو الشارقة أو أم القيوين) التي تتكون منها جميعاً دولة الإمارات العربية المتحدة.</p>	<p><b>الإمارة</b></p>

(أ) هي أي فشل أو تقصير من قبلك أو من قبل أي من الشركات والمؤسسات التابعة لك في دفع أي مبالغ مترصدة في ذمتك أو من أي من الشركات والمؤسسات التابعة لك للمصرف في الوقت الذي تصير فيه مستحقة.

(ب) أي فشل أو تقصير من قبلك أو من قبل أي من الشركات والمؤسسات التابعة لك في توفير أي معلومات أو مستندات يحق للمصرف استلامها من حين لآخر منك أو من قبل أي من الشركات والمؤسسات التابعة لك.

(ت) أي مخالفة منك لأحكام وبنود هذه الأحكام والشروط (بما في ذلك عندما لا تقوم بأداء التزاماتك بموجب هذه الأحكام والشروط ومراعاتها بشكل كامل وتام ودقيق).

(ث) إن كان لديك أي تمويل لدى المصرف أو تقدمت بطلب للحصول عليه من المصرف وحدث أي مما يأتي:

(1) لم تقم بسداد أي مبلغ مستحق بموجب أي اتفاقية أخرى محررة مع المصرف أو أي مؤسسة مالية أخرى في تاريخ استحقاق ذلك المبلغ.

(2) عدم صحة أو عدم دقة أي تعهد أو إقرار أو ضمان يُقدّم من قبلك أو من قبل أي من الشركات والمؤسسات التابعة لك إلى المصرف.

(3) حسب مقتضى الحال في الظروف التي تصبح فيها في حالة إعسار أو إذا أصبحت عرضة لأي عريضة أو التماس طوعي أو غير طوعي بالإفلاس أمام أي دائرة اختصاص قضائي أو تم تعيين حارس قضائي على الأصول المملوكة لك أو قمت بإبرام اتفاق أو تحرير تنازل لصالح دائنك.

## حالات الإخلال

(4) في حالة وفاتك، لا قدر الله، أو فقدانك القدرة على التعاقد، بموجب حكم قضائي تصدره محكمة مختصة أو هيئة تحكيم مختصة.

(5) إذا فُرضت مصادرة أو حجز على حسابك الاستثماري أو أي استثمارات مملوكة لك لدى المصرف أو كنت مهدداً بذلك أو واقعاً تحت وطأته في حالة الحجز على حساب الاستثمار الخاص بك أو تلك الاستثمارات أو تملكها أو مصادرتها من قِبَل أي دائرة أو سلطة حكومية أو كنت مهدداً بأي من ذلك.

(6) عدم قدرتك (في غضون 4 أيام عمل في دولة الإمارات العربية المتحدة من تاريخ استلامك إخطاراً من المصرف يطالبك فيه بالقيام بذلك) برهن أموال نقدية أو استثمارات إضافية يقبلها المصرف لصالح المصرف لمعالجة الوضع والتعامل معه.

(7) قمت أنت أو أي شخص آخر بالاعتراض على هذه الأحكام والشروط (أو أي مستند تم توقيعه فيما له صلة بها) أو لأي سبب آخر لم تعد سارية بشكل تام ولم يعد لها الأثر الكامل أو أصبح من غير القانوني لك القيام بإبرام وتحرير هذه الأحكام والشروط أو في حال أصبح أمر قبول أو الإبقاء على أي من التزاماتك بموجب هذه الأحكام والشروط أو أي ضمان أو تأمين تحصل عليه المصرف بموجب هذه الأحكام والشروط غير سارٍ وباطلاً.

هو قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) لعام 2010 بالولايات المتحدة الأمريكية ولوائح الخزانة الأمريكية (وتعدلاتها من حين لآخر) إضافة إلى أي تشريع أو لائحة تنظيمية مما يكون في حكمها ويكون نافذاً في أي منطقة من مناطق الاختصاص القضائي الأخرى من حين لآخر.

**قانون الامتثال  
الضريبي للحسابات  
الأجنبية (FATCA)**

<p>هي الالتزامات بموجب قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) إضافة إلى أي اتفاقية حكومية دولية تُحرر بين دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة أو أي دولة أخرى فيما يتعلق بتنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية وأي نظام حالي أو مستقبلي في حكمه يكون الهدف منه تأمين تبادل المعلومات لأغراض متصلة بفرض الضرائب بما في ذلك معايير التقارير الضريبية المشتركة التي فرضتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) وأي تشريعات أو لوائح تنظيمية شبيهة مما يكون نافذاً في أي نطاق اختصاص قضائي من حين لآخر أو أي اتفاقيات حكومية دولية أو اتفاقيات أخرى يتم تحريرها وإبرامها إضافة إلى القوانين و/أو اللوائح التنظيمية (المحلية أو غيرها) التي يتم اعتمادها بما يتوافق مع تنفيذ وتطبيق ما ذُكر أعلاه.</p>	<p><b>التزامات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية/معايير التقارير الضريبية المشتركة (FATCA/CrS)</b></p>
<p>أي نموذج أو استمارة فتح حساب أو نموذج تقديم طلب أو أي نموذج اشتراك أو نموذج معاملة أو أي نموذج أو استمارة أخرى يحددها المصرف من حين لآخر لأغراض توفير وتقديم الخدمات الاستثمارية أو أي نموذج آخر يحدده المصرف أو مزودو الخدمة من الغير لغرض بعينه مثل تقديم طلب لبنك بعينه أو طلب للحصول على العروض المُقدّمة من الغير أو طلب خدمة أو لأغراض توصيل وإرسال تعليمات وتوجيهات للمصرف مما يجوز إكمالها وإنجازها على النحو التالي:</p> <p>(أ) كتابياً على نموذج ورقي أو إلكتروني.</p> <p>(ب) عن طريق التعليمات اللفظية بشكل شخصي أو من خلال الهاتف.</p>	<p><b>النموذج/الاستمارة</b></p>

<p>(ت) عن طريق قنوات التواصل والمراسلة الإلكترونية أو عن طريق أي طريقة اعتماد أخرى إلكترونية أو رقمية بما في ذلك البريد الإلكتروني أو تطبيق الهاتف المتحرك أو الفاكس.</p> <p>(ث) عن طريق أي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة للمصرف أو برمجيات مزودي الخدمة من الطرف الثالث بما في ذلك خدمات أو برمجيات التراسل الآمنة السويفت (SWIFT).</p> <p>(ج) عن طريق أي وسيلة أو طريقة أخرى لإعطاء تعليمات أو منح تأكيدات مما يحدده المصرف من حين لآخر.</p>	
<p>هي أي وحدات في صناديق أيًّا كان شكلها بما في ذلك الوحدات المتواجدة بالصناديق (سواء تمت إدارتها من قبل المصرف أم لا).</p>	<p><b>الصندوق</b></p>

<p>هي أي بيانات أو تسجيلات أو كتب أو مستندات أو وثائق أو سجلات أو قيود أو كشوفات أو تعليمات أو مراسلات أو تواصل أو أدلة أو معلومات حساب إضافة إلى أي معلومات أو مستندات أو شهادات أخرى متعلقة بهويتك أو ضريبة سكنك أو جنسيتك أو مصدر أي مبالغ مالية يتم إيداعها لدى المصرف أو استخدامها لشراء أي استثمارات أو خدمات من خلال المصرف في أي صورة كانت بما في ذلك أي مراسلات تتم بينك وبين المصرف ومزودي الخدمة من الطرف الثالث سواء كانت أصلية أو كانت عبارة عن نسخ بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي مطبوعات أو نسخ أو أي صور رقمية أو إلكترونية أو مقاطع صوتية أو مقاطع فيديو إضافة إلى النشرات التمهيدية ونشرات الاكتتاب والمذكرات الشارحة والتوضيحات والتقارير السنوية والنصف سنوية والحسابات والمطبوعات الترويجية والإعلانية المُحدّثة والمنشورات والمواد والمعلومات الإحصائية المتعلقة بأي خدمات استثمارية أو موارد مالية أو منتجات تكافل أو خدمات استثمارية وأي رسوم أو جداول رسوم.</p>	<p><b>المعلومات</b></p>
<p>أي طلب أو أمر يتم أو يصدر من قبلك أو من قبل أي من الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة لك بأي طريقة كانت إلى المصرف بما في ذلك أي عملية شراء أو بيع أو أمر أو طلب آخر يتعلق باستثماراتك أو حساباتك أو أي خدمات أخرى يوفرها المصرف ويقدمها لك بما يتوافق مع هذه الأحكام والشروط.</p>	<p><b>التعليمات</b></p>
<p>هي أي وثيقة تحدد الأحكام والشروط السارية على عقد التأمين التكافلي الصادر من قبل مزود الخدمة من الطرف الثالث.</p>	<p><b>وثيقة التكافل</b></p>

<p>ترتيب أو معالجة المعاملات التي تتعلق بمنتجات التأمين التكافلي.</p>	<p><b>خدمات التأمين التكافلي</b></p>
<p>كل ما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من الودائع والأسهم والحصص والصكوك والشهادات والوحدات في الصناديق الاستثمارية المُجمّعة (ومنها على سبيل المثال أدوات الاستثمار البديلة) والاستثمارات بالاستراتيجيات البديلة والأسهم والصناديق الإسلامية الأخرى والمشتقات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والصكوك والسلع والعملات ومنتجات التأمين التكافلي سواء كان مضمناً شقاً استثمارياً أم لا والممتلكات العقارية أو الممتلكات الشخصية أياً كان شكلها والحقوق أو المصالح في أي مما سبق ذكره سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بما في ذلك أي استثمار تم تأسيسه أو اختياره على أن يكون متوافقاً مع الشريعة الإسلامية.</p>	<p><b>الاستثمار</b></p>
<p>الخدمات التي سيتم تقديمها وتوفيرها لك بما يتوافق مع هذه الأحكام والشروط من قِبَل المصرف.</p>	<p><b>الخدمات الاستثمارية أو خدمات الثروات</b></p>
<p>أي نشرات توضيحية أو مذكرة طرح اكتتاب أو لائحة الأحكام التي يحدد فيها شروط اتفاقيات العمل المحتملة أو وثيقة معلومات أو أي مستند آخر يشتمل على بيانات حول السمات والمميزات أو المخاطر أو الأهداف أو السياسات أو الاستراتيجيات أو الحقوق أو الالتزامات أو القيود أو التكاليف أو المصاريف أو الرسوم أو الأحكام والشروط السارية على الاستثمار أو المتعلقة به.</p>	<p><b>مستند المميزات والسمات الرئيسية</b></p>



<p>أي التزام من التزاماتك للمصرف بموجب هذه الأحكام والشروط أو أي عقد آخر محرر بينك وبين المصرف بما في ذلك أي التزام بسداد مبلغ من المال في تاريخ استحقاقه أو عند طلبه، إضافة إلى أي رسوم أو مصاريف أو تكاليف أو مصروفات (ومنها الأتعاب القانونية) أو الخسائر أو أي التزامات أخرى يتكبتها المصرف.</p>	<p><b>الالتزامات</b></p>
<p>هي أي مما يأتي: الخسائر الفعلية أو الرسوم أو المصاريف أو المصروفات أو السحوبات أو الالتزامات أو الغرامات أو المطالبات أو الطلبات أو التصرفات أو القضايا أو الدعاوى القضائية أو الأحكام القضائية أو القضايا أو الخسائر أو الأضرار أيًا كانت طبيعتها إضافة إلى (بقدر ما ينجم عن الشيء ذاته) جميع الضرائب أيًا كانت سواء تم سدادها فيما يتعلق بأي استثمار يتم شراؤه أو بيعه أو تملكه أو استرداده أو غير ذلك.</p>	<p><b>الخسائر</b></p>
<p>أي تطبيق أو أكثر من التطبيقات المصرفية التي يتم تحميلها على الهواتف المحمولة التي تخص المصرف وفق ما قد يتم تقديمه أو استبداله أو تحديثه أو ترقيته أو تعديله من حين لآخر.</p>	<p><b>تطبيق الهاتف المحمول</b></p>
<p>أي جهاز إلكتروني شخصي تقوم باستخدامه للولوج والدخول إلى الخدمة المصرفية الهاتفية واستخدامها والانتفاع بها (على سبيل المثال على الهواتف الذكية أو الأجهزة اللوحية).</p>	<p><b>الجهاز المحمول</b></p>
<p>معناه "خارج السوق الرسمي أو السوق الثانوي" ويُستخدَم هذا المصطلح لوصف أي عملية شراء أو بيع يتم إجراؤها خارج سوق التداول (البورصة) الرسمية.</p>	<p><b>السوق الثانوي (OTC)</b></p>

<p>أي جزء من الأجزاء من الجزء الأول (1) إلى الجزء الرابع (4).</p>	<p><b>الجزء/جزء</b></p>
<p>(فيما يتعلق بأي طرف أو جهة) أعضاء مجلس الإدارة (المدراء) والمسؤولون والموظفون والمستخدمون في ذلك الجزء أو الجهة من حين لآخر.</p>	<p><b>الأفراد</b></p>
<p>أي مجموعة من الاستثمارات النقدية و/أو الأصول الأخرى المعنية التي يتم تقديم الخدمات الاستثمارية لها وفقاً لهذه الأحكام والشروط.</p>	<p><b>المحفظة الاستثمارية</b></p>
<p>أي دولة أو بلد يتم تحديدها وتخصيصها من حين لآخر بموجب القوانين السارية والنافذة على أنها دولة يحظر التعامل معها ويتم تقييد عمليات البيع والشراء معها.</p>	<p><b>الدولة المحظورة</b></p>
<p>هو الاشتراك للحصول على استثمار من خلال الجهة المُصدِّرة المعنية أو معناه شراء استثمار من السوق الثانوي أو من خلال معاملة تتم في السوق الثانوي خارج سوق التداول (البورصة) الرسمية.</p>	<p><b>الشراء</b></p>
<p>هي أي بيانات أو تسجيلات أو كتب أو وثائق أو مستندات أو سجلات أو حسابات محفوظة لدى المصرف في أي صورة كانت (بما في ذلك المطبوعات أو ما هو في صورة رقمية أو صوتية أو مصورة) فيما يتعلق بمتعامل ما أو استخدام المتعامل لأي من خدمات المصرف وأي تعاملات بيع وشراء وأي تواصل أو مراسلة تتم بين المصرف والمتعامل أو الشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له.</p>	<p><b>السجلات</b></p>

<p>هو رد أو طلب رد القيمة وقت الطلب فيما يخص الوحدات أو الفئات النقدية الأخرى للحقوق وما في حكمها في أي ترتيب أو تسوية تتعلق بعقار أو ممتلكات أيًا كان شكلها بما في ذلك الأموال وسواء كان الغرض من التسويات أو الترتيبات تمكين الأشخاص المشتركين في التسويات أو الترتيبات من المشاركة أو استلام الأرباح أو العوائد الناجمة عن الاستحواذ أو تملك أو إدارة العقار أو الممتلكات أو المبالغ المدفوعة من تلك الأرباح أو العوائد عن طريق مالك أو صاحب تلك الوحدات أو الفئات النقدية الأخرى للفائدة مما في حكمها.</p>	<p><b>الاسترداد</b></p>
<p>هيئة الأوراق المالية والسلع (SCA) في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي أي نطاق اختصاص قضائي آخر تعني السلطة المسؤولة عن تنظيم الاستثمار أو الخدمة في نطاق الاختصاص الذي يتواجد فيه ذلك الاستثمار أو الذي يتم فيه تقديم تلك الخدمة.</p>	<p><b>الجهة المنظمة ذات الصلة</b></p>
<p>هو أي شخص مُدرَج على قائمة عقوبات أو الشخص المفروض عليه رقابة أو الذي تحت سلطة أو استغلال شخص آخر مُدرَج على قائمة عقوبات أو أي شخص يتصرف نيابة عن أو بناءً على توجيه من ذلك الشخص المتواجد في أو الذي يعمل بموجب قوانين أي بلد أو دولة أو مقاطعة تخضع لعقوبات مفروضة على نطاق تلك البلد أو الدولة أو المقاطعة أو أي شخص مفروض عليه رقابة أو تحت سلطة أو استغلال أو يتصرف لصالح أو بناءً على تعليمات ذلك الشخص أو بخلاف ذلك ما يكون مُستهدَفًا بشكل مباشر أو غير مباشر بعقوبات.</p>	<p><b>الشخص المحظور التعامل معه</b></p>

<p>هو حق المصرف في تطبيق أي مما يأتي: (أ) أي مبالغ تُخَصَم من الرصيد الدائن لحساب أو أكثر من حساباتك الاستثمارية. (ب) من الأصول الأخرى الخاصة بك ممن هي في عهدة المصرف أو تحت سيطرته أو رقابته بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الأوراق المالية أو الصكوك أو الضمانات الإضافية أو الحصص والأسهم أو مستندات الشحن أو الأوراق النقدية أو العملات المعدنية أو الذهب أو المقتنيات الثمينة الأخرى أو الممتلكات أيّاً كانت طبيعتها. لأداء أو لأجل الوفاء بأي التزامات مستحقة للمصرف أو للشركات والمؤسسات المنتسبة والتابعة له أو لمزودي الخدمة من الطرف الثالث (سواء كانت تلك الالتزامات فعلية أو طارئة أو مشروطة أو أساسية أو إضافية وسواء كانت تضامنية أو تكافلية).</p>	<p><b>حق الاقتطاع والمقاصة</b></p>
<p>هو التصرف في أي استثمار أو بخلاف ذلك بتصفيته في السوق الثانوي أو من خلال صفقة خارج سوق التداول (البورصة) الرسمية أو استرداد استثمار من الجهة المُصدِرة ذات الصلة.</p>	<p><b>البيع</b></p>
<p>أي قوانين أو أحكام أو قواعد أو لوائح تنظيمية أو مراسيم أو إخطارات أو إشعارات أو أوامر (بما في ذلك على سبيل المثال أي أوامر تنفيذية) فيما يخص أي عقوبات تجارية أو اقتصادية أو مالية أو حظر تجاري بحري أو قيود تجارية أو اقتصادية أو مالية.</p>	<p><b>العقوبات</b></p>

<p>هي قائمة المواطنين المحددين بشكل خاص والأشخاص المحظورين الموضوعة من قِبَل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) أو القائمة المُجمَّعة للمستهدفين من العقوبات المالية أو قائمة حظر الاستثمار الموضوعة من قِبَل وزارة خزانة صاحب الجلالة أو قائمة العقوبات المُجمَّعة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو أي قائمة أخرى في حكمهم أو أي إعلان عام عن تحديد عقوبات يتم وضعها من قِبَل أي سلطة اختصاص قضائي و/أو حكومي أو هيئة تشريعية أو جهة فوق وطنية أو جهة تنفيذية أو هيئة تنفيذية (إضافة إلى التعديلات أو الملاحق أو الإطلاقات التي تطرأ على جميع ما سبق من حين لآخر).</p>	<p><b>لائحة العقوبات</b></p>
<p>هي هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة.</p>	<p><b>هيئة الأوراق المالية والسلع (SCA)</b></p>
<p>هو جدول المصاريف والرسوم المصرفية ومعدلات ونسب الربح المصرفية فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المُشار إليها في هذه الأحكام والشروط وتعديلاتها التي تصدر من جهة المصرف من حين لآخر والمتوفرة على الموقع الإلكتروني للمصرف أو التي تعد جزءاً من استمارة الطلب المعني أو نموذج الاشتراك أو وفق ما يقوم المصرف بإخطارك به بخلاف ذلك.</p>	<p><b>جدول الرسوم</b></p>
<p>هي كل ما يخصك من رقم تعريف المستخدم وكلمة المرور والإجابات السرية عن أسئلة الأمان إضافة إلى أي معلومات أخرى قد يطلبها المصرف.</p>	<p><b>معلومات الأمان</b></p>
<p>خدمة الرسائل النصية القصيرة.</p>	<p><b>الرسائل النصية القصيرة</b></p>

<p>هو الشخص الذي يحفظ الاستثمارات لصالح شخص آخر يتولى مهام أمين حفظ بالنيابة عن ذلك الشخص.</p>	<p><b>أمين حفظ ثانوي</b></p>
<p>تشير إلى جمعية الاتصالات السلوكية واللاسلكية بين المصارف على مستوى العالم في الميدان المالي - سويفت.</p>	<p><b>السويفت (SWIFT)</b></p>
<p>هي الهيئة الاتحادية للضرائب بدولة الإمارات العربية المتحدة أو أي سلطة أخرى تتولى مسؤولية الإشراف على القوانين السارية والمعمول بها فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة (VAT) وغيرها.</p>	<p><b>هيئة الضرائب</b></p>
<p>هي أي التزام بشأن خصم أو حجب أو اقتطاع أي حساب خاص بأي ضريبة أو جباية أو ضريبة واردات أو رسوم جمركية أو أي رسوم أخرى أو الاقتطاع من أو الحجز على ما في حكمها بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التزامات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية/معايير التقارير الضريبية المشتركة (FATCA/CRS).</p>	<p><b>الالتزامات الضريبية</b></p>
<p>هي الأحكام والشروط التي تشكّل جنباً إلى جنب مع أي مستند من المستندات المشار إليها في المادة رقم (2.1) من الجزء الأول والتعديلات التي تطرأ عليهم من حين لآخر الاتفاق على تقديم أي خدمات استثمارية لك من قِبَل المصرف.</p>	<p><b>الأحكام والشروط</b></p>
<p>هو أي مزود خدمة له صلة بالاستثمار بما في ذلك أي وسيط أو مدير محفظة استثمارية أو اختصاصي استثمار أو وكيل أو أمين حفظ استثمار من الغير أو أمين حفظ ثانوي أو الجهة المُصدرة للاستثمار أو موزع عالمي أو شركة تأمين أو أي مزود من مزودي الخدمة من الطرف الثالث الآخرين ممن له صلة بالاستثمار أو مُنتج التأمين.</p>	<p><b>مزود الخدمة من الطرف الثالث</b></p>

<p>هي معالجة أي عملية شراء أو بيع (أو أي تصرف آخر) أو نقل ملكية أي استثمار يتم تنفيذه من قبل المصرف أو معالجة أي تعليمات تتم لصالحك على أنها جزء من الخدمات الاستثمارية التي يتم تقديمها وتوفيرها وفقاً لهذه الأحكام والشروط.</p>	<p><b>المعاملة</b></p>
<p>هي دولة الإمارات العربية المتحدة.</p>	<p><b>إ.ع.م.</b></p>
<p>هو أي يوم تفتح فيه البنوك التجارية أبوابها للأعمال العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.</p>	<p><b>يوم العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة</b></p>
<p>هي الولايات المتحدة الأمريكية.</p>	<p><b>الولايات المتحدة</b></p>
<p>هي اللوائح التنظيمية الصادرة من وقت لآخر عن مصلحة الضرائب الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية.</p>	<p><b>اللوائح التنظيمية للخرزاة الأمريكية</b></p>
<p>هي أي ضريبة قيمة مُضافة أو أي ضريبة في حكمها يتم فرضها في أي منطقة اختصاص من حين لآخر.</p>	<p><b>ضريبة القيمة المُضافة (VAT)</b></p>
<p>هو <a href="https://alhilal.abudhab">https://alhilal.abudhab</a> أو أي نطاق أو أكثر من نطاقات الإنترنت الأخرى التي يحددها المصرف من حين لآخر والتعديلات التي تطرأ عليها من حين لآخر.</p>	<p><b>الموقع الإلكتروني</b></p>
<p>هو الطرف الذي يتقدم بطلب أي استثمار أو أي خدمة استثمارية أو مُنتج تأمين تكافلي أو يستلم أياً مما سبق وفقاً لهذه الأحكام والشروط وسواء تم تقديم الطلب أو استلامه من قبل فرد بصفته الشخصية أو من قبل أي جهة أو شخصية اعتبارية.</p>	<p><b>أنت/أنتم</b></p>